الإعلام البرلماني والسياسي



إعداد

علي عبد الفتاح كنعان



اليازوري

الإعلام البرلماني والسياسي

الإعلام
البرلماني والسياسي

علي عبد الفتاح

المحتويات

المقدمة 1

المؤسسات البرلمانية... 1

إطار العمل المؤسساتي وإطار العمل القانوني...................................... 1

سنّ القوانين 2

الرقابة البرلمانية 2

التمثيل .... 2....

بنية اللجان.. 3

التنظيم البرلماني 3

دعم أعضاء البرلمان.. 4

تمهيد 5

الفصل الأول.. 7

الإعـلام البـرلـمـانــي.. الـواقــع والـدور المـأمــول 7

الإعلام بين رفض سيطرة السياسيين وخدمة الأهداف الخاصة والمشتركة 9

مؤسسات الإعلام والسياسة والبرلمان.......................... 10

أهداف الإعلام البرلماني.. 12

وظائف ومسؤوليات... 12

أشكال الإعلام البرلماني 12

مضامين الإعلام البرلماني.. 14

التحديات والعقبات 14

آليات لتطوير الإعلام البرلماني.. 14

وسائل الإعلام الورقة الرابحة في حسم الانتخابات المقبلة........................... 17

مذيعو البرامج الحوارية السياسية في الصدارة.. 17

تطوير عمل المجالس النيابية العربية.. 22

مجالات وأساليب التطوير المؤسسي للبرلمانات: 23
تطوير وحدات المعلومات والبحوث البرلمانية: 25
تطوير الإعلام البرلماني.. 36
الإعلام أو العودة الدائمة لنقطة البداية 42
الضمانة الأساسية للحرية الإعلامية هي حرية العمل السياسي.................. 42
دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا.......................... ... 47
علاقة متأزمة بين الإعلام والنواب.. 55
الصحافة البرلمانية: نزعات رقابية وتفاوت في المتابعة................................ 55
تغطية الأخبار البرلمانية للمبتدئين 59
تعدد وسائل الإعلام، انقسام أم ديمقراطية؟ 63
التعددية نافذة لتطوير الصحافة و منفذ لأحداث الفرقة 63
ماهية الديمقراطية عند العرب... 64
الإعلام المعاصر والهوية العربية.. .. 64
الإعلام الجديد والشورى 66
الفصل الثاني... 69
المكتبة والإعلام البرلماني 69
العلاقة الخاصة بين 75
البرلمان ووسائل الإعلام في النظم الديمقراطية 75
وسائل الإعلام الإخبارية... 76
يمكن أن تكون مفيدةأو عائق في سبيل البرلمان الديمقراطي:.......................... 76
واقع الإعلام البرلماني ودوره التثقيفي والرقابي والتقويمي.................................. 84
التحديات التي تواجه الإعلاميين البرلمانيين.. 86
المعلوماتية والإعلام في عمل المجالس النيابية العربية.................................. 97
الإعلام البرلماني.. والدور المطلوب 102
العلاقة بين البرلمان والإعلام 104
إدارة العلاقات البرلمانية والإعلام.. 109
الفصل الثالث 111

الإعلام البرلماني.. رهانات التثقيف وآلية التطوير.................................. 111
أهداف ووسائل الإعلام البرلماني:.. 114
معركة "اختبار القوّة" بين الإعلام والبرلمان!.. 116
التّـراجع عن المقاطعة مع استمرار الحملة.. 118
انعكاسات الانتخابات البرلمانية على خريطة القوى السياسية................................. 121
الإرادة السياسية للمجتمع ونتائج الانتخابات 121
أخطاء التيارات السياسية وأسباب الفشل.. 122
الإعلام المصري وتغطية الانتخابات البرلمانية 125
الإعلام وصناعة القرار البرلماني" في ساحة النجمة 128
محطات تشريعية حاسمة بين البرلمان والإعلام 134
الجدل حول حبس الصحافيين 135
محطات فارقة في الصراع بين الصحافة والبرلمان.. 140
البرلمان ودوره في مكافحة الفساد 142
اللوائح أو اللجان الداخلية للبرلمانات.. 143
الحصانة البرلمانية.. 144
الرقابة البرلمانية في الحفاظ على المال العام.. 145
البرلمانات و الإعلام.. 147
الفصل الرابع 149
هيئات الحكامة والبرلمان:خلفيات التوتر.. 149
الثقافة والإعلام البرلمانية 165
تلغي مسودة قانون المعلوماتية سئ الصيت 165
دور الإعلام في مراقبة الانتخابات البرلمانية 168
المراجع.. 171

المقدمة

المؤسسات البرلمانية

في الأنظمة السياسية الديمقراطية، تعمل البرلمانات وفق ثلاث وظائف رئيسة: سن القوانين، والرقابة والتمثيل. وبما أنّ البرلمانييّن هم من يسنّون القوانين، فإنهم مسؤولون عن تحديد القواعد التي تحكم المجتمع وصياغتها. أما في سياق وظيفة الرقابة، فهم يراقبون السلطة التنفيذية ويحرصون على تطبيق وتحديد السياسات وفق القانون. وبالنسبة لكونهم ممثلي المواطنين، فالبرلمانيون يعبّرون عن وجهات نظر وأفكار ناخبيهم ويتأكدون من انعكاسها على السياسات والنقاشات التي تدور في المجتمع.

ولا بدّ من الإشارة إلى وجود أربعة عناصر رئيسية تساعد على تحديد كيفية تنفيذ البرلمانيون لهذه الأعمال. أولاً، إطار قانوني ومؤسساتي يحدّد صلاحيّات البرلمان المتصلة بالسلطة التنفيذية والتشريعية، كما يحدّد الأدوات والمنهجيات التي يمكن للبرلمان استخدامها لتنفيذ صلاحياته. ثانياً، إن اللجان، في العديد من البرلمانات، هي المنتديات الرئيسية لمناقشة السياسات والقيام بأنشطة المراقبة. من هنا، فإن وجود نظام لجان قوي مهمّ جداً في تحديد فعالية البرلمان في تنفيذ صلاحياته. ثالثاً، تقوم البرلمانات القوية على بنية تنظيمية. ومن أجل أن يؤدي البرلمانيون عملهم بفعالية، على الإدارة البرلمانية أن تكون قادرة على إمدادهم بالدعم والمعلومات التي هم بحاجة إليها. وأخيراً، تلعب الأحزاب والمجموعات السياسية دوراً هاماً في تحديد المواقف والقرارات التي يتخذها البرلمانيون حول طريقة وزمن استخدام الصلاحيات الممنوحة لهم في البرلمانات.

إطار العمل المؤسساتي وإطار العمل القانوني

تُستمدّ الخصائص المميّزة للبرلمنات عادة من دستور البلاد الذي ينصّ على صلاحيات وشراكات المؤسسات السياسية. وتتجزأ تفاصيل هذه العلاقات من خلال اعتماد إطار عمل قانوني أوسع وقواعد البرلمان الداخليّة. ويحدّد إطار العمل القانوني إلى جانب الإطار المؤسساتي البنية الأساس للبرلمان (على سبيل المثال، ما إذا كان البرلمان بغرفة واحدة أو ثنائي الغرف)، كما يوضح الأدوات التي يمكن لهذا البرلمان استخدامها لتنفيذ وظائفه، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى. كما

يحدّد هذان الإطاران البنية الديمقراطية العامة (مثل القانون الإنتخابي وحرية الوصول للمعلومات وحرية الإجتماع، وحرية وسائل الإعلام، وغيرها) والحقوق الأساس التي يتمتع بها البرلمان وأعضاؤه (على سبيل المثال التحكم بموازنة البرلمان، وحصانة أعضاء البرلمان، إلخ). وتجدر الإشارة إلى أن بنية الإطارين القانوني والمؤسساتي للبرلمان تشكل عاملاً مهماً في تحديد دوافع أعضاء البرلمان في تنفيذ الوظائف التي تفرضها مناصبهم.

سنّ القوانين

عتبر عمليّة سن القوانين أو التشريع عاملاً رئيسياً في عمل البرلمان. وإن تم طرحها أولاً من قبل السلطة التنفيذية أو جرت صياغتها من قبل أعضاء البرلمان بصفتهم ممثلي الشعب، فتقع على عاتق هؤلاء مسؤولية دراسة التشريعات والتصديق عليها. ولا بدّ من الإشارة إلى أن تحمل هذه المسؤوليات ليس بالأمر السهل، فمع تعقيدات المجتمع العصري ومع تفصيل المواضيع القانونية، تتطلب البرلمانات معرفة وخبرة في مجالات تقنية متعددة. إضافة إلى ذلك، يتطلب الكيان البرلماني القوي دعماً إدارياً يمكّن أعضاء البرلمان من تأدية وظائفهم التشريعية. ويتضمّن هذا الدعم تأمين الخبرات وأعداد الأبحاث حول التشريعات وقرارات المحاكم في مجالات قانونية محددة، إلى جانب مساعدة أعضاء البرلمان على صياغة القوانين. وعندما تقدّم السلطة التنفيذية التشريع، غالباً ما يكون على الإدارة البرلمانية أن تحضّر أعضاء البرلمان لمناقشة القانون وتعديله.

الرقابة البرلمانية

تعتبر الرقابة البرلمانية حجراً أساساً في البرلمانات الديمقراطية، إذ تشكل مؤشراً على الحكم السليم. وهي تهدف إلى ضمان محاسبة الحكومة على السياسات التي تطبقها، إذ تقوم على المراقبة الواسعة لعمل السلطة التنفيذية من خلال ممثلي المواطنين. وإلى جانب وظيفته التشريعية، يتمكن البرلمان من تحقيق توازن القوى وتعزيز دوره كمدافع عن المصلحة العامة.

التمثيل

تتجلى وظيفة البرلمان التمثيلية في دوره كمساحة يتم فيها التعبير عن مختلف الآراء حول الأمور المحلية والوطنية ومناقشتها، وصولاً إلى ترجمة هذه النقاشات إلى سياسات. وبالنسبة إلى أعضاء البرلمان، يتطلب التمثيل الفعّال إقامة حوار مع ناخبيهم بهدف فهم آرائهم وتطلعاتهم واستخدام الصلاحيات المعطاة لهم

بحكم منصبهم (على سبيل المثال التشريع والمشاركة في النقاشات وصياغة الأسئلة، إلخ) بغية نشر الأفكار التي تنتج عنها. وفي العديد من الدول، يكون على أعضاء البرلمان ممارسة الضغط نيابة عن ناخبيهم على بعض المشاريع والإعتبارات المالية. إذ أن الدور التمثيلي الذي يقع على عاتق أعضاء البرلمان يتطلب منهم العودة إلى ناخبيهم لعرض إنجازاتهم. وإضافة إلى إقامة حوار مع ناخبيهم، يمكن لهم أن يقدموا أنواعاً أخرى من الخدمات مثل المساعدة الإجتماعية (على سبيل المثال، مساعدة الناخبين على حل مشاكلهم). بشكل عام، تقوم نسبة تأدية أعضاء البرلمان لوظيفتهم التمثيلية بشكل فعّال على نظرة المواطنين إلى التفاعل القائم بينهم وبين هؤلاء.

بنية اللجان

يسمح نظام اللجان للبرلمانيين بتطوير خبراتهم والعمل من خلال التدقيق بالتشريعا وعمل السلطة التنفيذية والقوانين والسياسات المقترحة. وعادة ما توصف اللجان بـ"العامل الكادح" في البرلمان وذلك لأن إدارة اجتماعاتها وجمع المستندات وتنظيم الجلسات، إضافة إلى التحضيرات التي تقوم بها، كلّها أعمال تتطلب الكثير من الوقت والمجهود. وكون هذه اللجان تشكل ركيزة مهمّة في البرلمان، يجب على موظفيها أن يتمتعوا بكفاءة عالية ويكونوا على اطلاع بالعمليات البرلمانية والقوانين والصياغة القانونية. ويشكّل تكوين اللجان عاملاً جوهرياً آخراً في عملها، ففي الواقع، على هذه اللجان أن تعكس تركيبة البرلمان، فتضم أعضاءً من كافة الأحزاب السياسية والمناطق والطوائف، من نساء ورجال.

التنظيم البرلماني

لا يمكن لبرلمان قوي وديناميكي وفعّال أن يقوم دون إدارة برلمانية تتمتع بنفس القوة والفعالية، إذ يشكل تنظيم الإدارة البرلمانية عاملاً أساسياً لا بدّ منه للوصول إلى مؤسسة برلمانية ناجحة. ويُذكر أن التنظيم الداخلي للبرلمان من خلال التسهيلات الحديثة وعبر أنظمة تكنولوجيا المعلومات أمر ضروري جداً. فمع تطوّر الإنترنت وتكنولوجيا النطاق العريض، يمكن للبرلمانات أن تتصل بشبكة عالمية للمعلومات من شأنها أن تساعدها في بحوثها القانونية وفي تعزيز الحكم السليم. وتقع على عاتق الإدارة البرلمانية مسؤولية كبيرة تتجلى في إدارة المعلومات البرلمانية، والتي تتطلب توثيق أعمال البرلمان إلى جانب توفير جميع المعلومات المتعلقة بالمسائل التي سيتم طرحها وذلك قبل النظر فيها. وفي النهاية،

من أجل اتخاذ قرارات قانونية سليمة لا بدّ للبرلمان من أن يمتلك القدرة على التحليل وإدارة البحوث المتقدمة.

دعم أعضاء البرلمان

في كل برلمانات العالم، يشكل الأعضاء العامل الرئيسي، فأي مؤسسة برلمانية فعّالة تقوم على اندفاع أعضاء البرلمان ومشاركتهم وقدراتهم ومهاراتهم. وتحدّد القوانين والأوضاع القانونية التي تختص بأعضاء البرلمان، الوسائل التي يمكن لهؤلاء اللجوء إليها لتأدية أعمال فعّالة ومستقلة على الساحة البرلمانية. من هنا، على بنية البرلمان أن تدعم الأعضاء في عملهم وأن تسمح لهم بتطوير قدراتهم التشريعية مع الوقت.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن المجموعات البرلمانية تشكّل الجندي المجهول في العديد من المجالس البرلمانية، فعضو واحد في البرلمان لا يمكنه التأثير على القرارات المتعلقة بالتشريعات أو بالإدارة دون دعم مجموعة من الزملاء. إذ أنّ كل برلمان تدب فيه الحياة يتألف من مجموعات منظمة تؤثر على مجرى الحياة السياسية. وقد تنعكس قدرة الأحزاب والفصائل السياسية ونسبة وعيها على مدى قدرة البرلمان على إدارة الخلافات الداخلية إلى جانب الخلافات مع السلطة التنفيذية والخلافات الإجتماعية. كما تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في الوصول إلى توافق قانوني وفي تحديد نسبة الإصلاحات.

تمهيد

أن الصحافة أصبحت تتمتع بدرجة عالية من الاحترافية والمهنية مستفيدة من أجواء حرية الرأي والتعبير والتي هي إحدى ثمار المشروع الإصلاحي في البلاد.
و أن العمل الصحفي شهد طفرة كبيرة ليس فقط من حيث كم وعدد الصحف والمواد المنشورة فيها بل والأهم من حيث نوع الموضوعات وطبيعة القضايا التي تتناولها والتي تعكس بجلاء حالة الحراك الايجابية التي تعيشها البلاد على الصعد كافة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فظهرت أنواعا من الكتابات الصحفية المتخصصة مثل الصحافة البرلمانية التي ترتبط بأحد أهم أوجه المشروع الديمقراطي وهو العمل البرلماني، الأمر الذي يكسب هذا النوع من الكتابة الصحفية أهمية خاصة نظرا لحيوية القضايا والموضوعات التي تتناولها والتي تهم صناع القرار والبرلمانيون بل وحتى الجمهور العادي الذي يتابع الفعاليات البرلمانية ويتفاعل معها ويتأثر ويؤثر فيها مما يعكس صورة متميزة من صور المشاركة السياسية الايجابية التي تعتبر غاية الديمقراطية ووسيلة من وسائلها في آن واحد.

كما أن إقامة الدورات التدريبية والتي تعد الأولى التي تقيمها وزارات الثقافة والإعلام ممثلة في قطاع الصحافة الإعلام الخارجي التي تتناول الإعلام البرلماني، ذات فائدة مزدوجة فهي تصب في صالح عملية التدريب والتطوير المستمرة التي يكتسبها الصحفيون والتي تحسن العمل الصحفي بشكل عام بما ترفده من مهارات وخبرات عالية، كما تكمل الدور البرلماني وتجعله أكثر حضورا وتأثيرا وتفاعلاً مع الرأي العام، وتفتح له نافذة كبيرة للتواصل الايجابي مع كافة مكونات المجتمع الأخرى.
إن هذه الدور اتتحقق مكاسب مهمة منها تعريف الصحفيين بأهمية الإعلام البرلماني ومدى الجهد المبذول في التغطية الإعلامية البرلمانية، وتطوير الخبرات الصحفية للوصول إلى مستوى المدارس الصحفية العريقة، والاستفادة من التقنيات الحديثة في التغطية الصحفية مع ضرورة استخدام كافة فنون الكتابة الصحفية وبخاصة التحليلات وإجراء المقابلات والحصول على التصريحات التي تمثل سبقًا صحفيًا للجرائد، ومعرفة أهمية الالتزام بالحياد والبعد عن التحيز والتسييس بحيث يحمل الصحفي بوصلة وطنية أثناء تغطيته المهنية.

كما وندعو إدارات الصحف إلى الإيمان بأن الإعلام البرلماني هو اختصاص مهم في حد ذاته وأنه من الضروري مساعدة الصحفيين المحترفين على

الانكباب فقط على الكتابة في الشأن البرلماني وتشجيعهم على التغطية الصحفية ليس فقط من خلال الأخبار والتقارير وإنما أيضا من خلال استخدام كافة فنون الكتابة الصحفية مثل التحليلات والتحقيقات والمقابلات وغيرها، مؤكدا أن هذا التخصص له مستقبل واعد بالبحرين التي تعيش تجربة ديمقراطية فتية، كما دعا إلى التكاتف بين إدارات الصحف من اجل الوصول إلى كل جديد ومبتكر في مجال الإعلام البرلماني.

ولوزارة الثقافة والإعلام تنظيم هذه الدور ات التي ترتقي بالكوادر الصحفية نحو الأفضل وتؤهلها لتتبوأ مرحلة متقدمة في الإعلام البرلماني كما وترتفع بالمستوى الراقي من المعلومات والخبرات.

الفصل الأول

الإعـلام البـرلـمـانـي.. الـواقــع والـدور المـأمــول

تعد تجربة مجلس الشورى العماني في تطبيق الإعلام البرلماني الجديد تجربة لها من العمر سنوات محدودة، إلا أنها أثبتت فاعليتها حيث يشكل الموقع الإلكتروني للمجلسنافذة إعلامية يستطيع من خلالها المتصفح بشكل عام أن يتعرف على ماهية المجلس ونظام عمله، وأهدافه وأجهزته المختلفة.

<يعد الإعلام النافذة التي تطل من خلالها مختلف المؤسسات على المجتمع وتعمل على ايصال رسائلها وتحقيق أهدافها التي قد تعجز الوسائل الأخرى عن نفاذها خارج حدود تلك المؤسسات، ولما كان الإعلام بشكل عام يمثل أهمية كبيرة في حياة المجتمعات، لاسيما مع تطور التكنولوجيا الحديثه وظهور ما يسمى بالإعلام الجديد الذي أتاح فرصا كبيرة للتواصل بين الأفراد والمؤسسات في كل مجتمع، وبين المجتمعات بعضها ببعض، الأمر الذي يجعل أهميته تزداد وتتعمق إذا ماتحدثنا عن الإعلام البرلماني الجديد، كونه يعد الجسر الأسرع الذي يعبر من خلاله البرلمان للمجتمع فيأخذ منه، ويعطيه، لأن الإعلام بوسائله المتعددة (المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية) يُشكل عصب الحياة في المجتمعات البشرية بصفته مصدراً رئيساً في بناء الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، وهو المرآة التي تعكس مدى ما توصلت إليه الأمم من تقدم ورقي حضاري، وهو كذلك الصوت المعبر عن مواقف الإنسان وتطلعاته وأمانيه.

ومن يعايش واقع الإعلام البرلماني اليوم يشعر أنه يعيش حالة من الانتعاش تماشيا مع ما تشهده الحياة الديمقراطية والسياسية في المجتمعات من نشاط وحراك فاعل، مما يجعله يواكب الواقع، ويرصد الحدث. وليس ثمة مجال للتأجيل في نشر الخبر والمعلومة لوقت لاحق بانتظار وسائل الإعلام المعتادة ؛لأن هناك وسائل تفاعلية مباشرة أصبحت هي الأقرب إلى الجمهور تستطيع أن تفي بالغرض وتحقق الاستجابة المباشرة من المتلقي، كما أنها تساهم في قياس مدى الرضى عن أداء وعمل البرلمان، فالإعلام البرلماني بقنواته المتعددة اليوم أصبح بمثابة جزء من البنية الأساسية لتنمية المؤسسة البرلمانية، وله دور كبير في إنعاش المناخ الديمقراطي وتطوير مؤسساته من جهة أخرى. وعلى ذلك فإن العمل على تطوير نظم الاتصالات والإعلام البرلماني يعد من الضروريات لتطوير المؤسسة

البرلمانية والنهوض بها، والارتقاء بالعمل الرقابي، وإضفاء الشفافية والموضوعية على العملية البرلمانية.

وعند الاقتراب من التجارب العربية للإعلام البرلماني، والخليجية منها خصوصا، نجد أن مختلف المجالس البرلمانية اليوم أصبحت تعتمد – الى حد غير قليل - على مايسمى بالإعلام الجديد من خلال وجود مواقع إلكترونية متخصصة لتلك البرلمانات، وكذلك صفحات بأسمائها على مواقع التوصل الاجتماعي (الفيسبوك- تويتر- اليوتيوب)، كما أن أكثرها أصبح يفعِّلُ مايسمى بخدمة (الوتس أب - البلاك بيري -الأنستغرام) رغبة من القائمين على تلك البرلمانات في الرقي بعملية التواصل وإدراكا منهم لأهمية الإعلام الجديد الذي يحقق تواصلا كبيرا بين مختلف شرائح المجتمع وربما الاكثر وصولا إليهم، وهذا الاهتمام بالإعلام البارز من قبل بعض البرلمانات الخليجية يمثل دافعا للبرلمانات الأخرى لمواكبتها بما يسهل عملية التواصل بينهم، ويكون دافعا لمزيد من الفرص لتبادل التجارب والخبرات، حيث نلمس اليوم أن أكثر البرلمانات تفعل تواصلها عبر البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الإجتماعي .

<وتعد تجربة مجلس الشورى العماني في تطبيق الإعلام البرلماني الجديد تجربة لها من العمر سنوات محدودة، إلا أنها أثبتت فاعليتها حيث يشكل الموقع الإلكتروني للمجلسنافذة إعلامية يستطيع من خلالها المتصفح بشكل عام أن يتعرف على ماهية المجلس ونظام عمله، وأهدافه وأجهزته المختلفة، كما يمكنه من خلاله متابعة آخر أخبار الشورى، وأبرز أنشطته وفعالياته الداخلية وكذلك إصداراته، إضافة إلى امكانية التواصل مع أعضاء المجلس من خلال رابط خاص، ورفع المقترحات والأفكار التي من شأنها الرقي بالعمل البرلماني ؛ فالموقع الإلكتروني لأي برلمان يسهم بقوة في ربطه بمؤسسات المجتمع المحلي الحكومية والأهلية، كما يربطه أيضا بالعالم الخارجي، وهو حلقة وصل مع أفراد المجتمع حيث يزودهم بأهم المستجدات على الساحة البرلمانية داخلياً وخارجياً وعرض للجلسات، والأنشطة والفعاليات، وما يرتبط بها، كما أن الصفحة الخاصة للمجلس على الفيسبوكوصفحته على تويترتمثلان جانبا إعلامنا واضحا وفاعلا ينقل الحدث ويتلقى التعليق والرأي مباشرة.

كما يمثل الرابط الخاص للمجلس على اليوتيوب مجالا إعلاميا حيا لنقل الفعاليات والجلسات للمجتمع.

وبهذه الوسائل مجتمعة نجد أن الإعلام البرلماني يحفر مكانه على خارطة الإعلام الجديد بخطى واثقة تتطلب في المقابل أن يكون أفراد المجتمع البرلماني خصوصا، وأفراد المجتمع بشكل عام على علم ودراية بآلية وأساليب التعامل مع

معطيات هذه التقنية وتحقيق الهدف المنتظر منها بما يساهم في تعزيز صلة المجلس بالمجتمع، وتوثيق العلاقة القائمة بينهما على أساس من الحوار الهادف والفكر البناء.

وبالاقتراب من طبيعة الإعلام البرلماني الجديد بالسلطنة نجد انه رغم محدوديته في نظر البعض، إلا أنه يمثل جسرا طموحا يصل من خلاله البرلمان إلى التطلعات التي ينشدها المجتمع، فالجهود المقدمة في تأسيس هذا المجال، والحرص على تطويره والرقي به مستمرة من أجل الوصول بالإعلام البرلماني العماني إلى المستوى الذي يطمح له الجميع، وبما يساهم في جعله قاعدة هامة لتعزيز تواصل المجتمع مع البرلمان، ويعمل على إيجاد رابطاً إعلامياً قوياً ينقل للمجتمع عمل البرلمان بالصورة الكاملة التي تشعره، بشكل حقيقي وواقعي، بحجم الجهود المبذولة في هذا الجانب .

<إن الارضية التي يقف عليها الإعلام البرلماني الجديد بسلطنة عمان اليوم تشكل قاعدة صلبة تحمل من الطموح والتطلعات الشيء الكبير، إلا أنها بحاجة في المقابل إلى مشاركة نشطة ولمسات فعالة من قبل المجتمع، الذي توجب عليه أن يقترب من البرلمان بمعنويات أجمل من خلال المنافذ الإعلامية المختلفة، ويتابع ما يعايشه اليوم من تجارب، وما يقدمه من جهود من أجل أن يحقق أهدافه بممارسة صلاحياته التشريعية والرقابية.

كما أن على القائمين على الإعلام البرلماني أن يضيفوا عليه جوانب وتطبيقات عملية من خلال الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الرائدة في هذا المجال، بما يساهم في إضفاء صبغة أكثر فعالية على إعلامنا البرلماني، بحيث يضع المجتمع كشريك في جهوده.

الإعلام بين رفض سيطرة السياسيين وخدمة الأهداف الخاصة والمشتركة

الابتعاد عن التضليل الصحفي ونبذ شخصنة التغطيات

تفعيل دور المواطن فـي تقييم أداء المجلس ورفع المشاركة الشعبية بصناعة القرارات والتوصيات البرلمانيةاستعرضت حلقة العمل في الإعلام البرلماني التي عقدت خلال الفترة من الخامس وحتى السادس من الشهر الجاري عددا من المحاور والموضوعات المتعلقة بتطوير العمل الصحفي البرلماني، وآلية التغطية المتبعة، والأسلوب المناسب لحضور مناقشات المجالس البرلمانية (كمجلسي الدولة والشورى)، بالإضافة إلى دراسة الأدوات المساعدة للصحفي البرلماني، وكيفية الحصول على المعلومة المناسبة من مصدرها، والشخص المناسبة في الوقت والمكان المناسبين.

ومن بين المحاور وأوراق العمل التي قدمتها حلقة العمل ورقة عمل للدكتور عبدالله بن خميس الكندي عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس حول الإعلام البرلماني، والتي استعرض فيها العديد من العناصر والمحاور التي فتحت المجال للمشاركين من الإعلاميين والصحفيين للمناقشة والمداخلات المثيرة للجدل، ولعل من بين أبرز تلك المناقشات الحديثة موضوع مؤسسات الإعلام والسياسة والبرلمان، والإعلام البرلماني، من حيث المفهوم، وأهميته، وأهدافه، ووظائفه، وأشكاله، ومضامين الإعلام البرلماني، والتحديات التي قد تواجه هذا المجال، وآليات لتطوير الإعلام البرلماني، وأهم المصالح المتبادلة بين الإعلام والبرلمان.

وقد أشار الدكتور عبدالله الكندي في ورقته إلى أن لكل دولة لديها ثلاث سلطات وهي السلطة التنفيذية وتمثلها (الحكومة)، والسلطة التشريعية ويمثلها (البرلمان)، بالإضافة إلى السلطة القضائية وتمثلها (الهيئات القضائية)،معرفا البرلمان على أنه هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية حيث يكون مختصا بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين. ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب باستخدام الأساليب الديمقراطية، ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب سرية ومباشرة.

السلطة الكاملة

مؤكدا على أن يكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين، أو إلغائها والتصديق على الاتفاقيات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية، كما يطلق على البرلمان تسميات مختلفة حسب كل دولة مثل مجلس النواب، المجلس التشريعي، مجلس الشعب، مجلس الأمة، مجلس الشورى، الجمعية الوطنية أو "المؤتمر العام الوطني"، والبرلمان له ثلاث مهام هي التشريع، والرقابة على أعمال الحكومة، وتمثيل الشعب أمام الحكومة، كما البرلمان يتكون من غرفة واحدة كما هو الحال في المغرب واوكرانيا، وغرفتين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) كما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا وسلطنة عمان والأردن مع مراعاة اختلاف المسميات.

مؤسسات الإعلام والسياسة والبرلمان

وتطرق الدكتور عبدالله الكندي أيضا إلى الحديث عن مؤسسات الإعلام والسياسة والبرلمان حيث ترتبط المؤسسة الإعلامية بكل المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مشيرا إلى أن علاقتها بالمؤسسات السياسية تظل أكثر أهمية، وأعمق تاريخياً، وأكثر صيرورة وتأثيراً.

وقال: المؤسستان الإعلامية والسياسية تبادلتا عبر تاريخ طويل علاقات التأثير والتأثر في اتجاهات بعضهما البعض ومستوى حضوره وقوته في أي مجتمع من المجتمعات، وتاريخياً أدركت الدول ومؤسساتها الرسمية قوة وسائل الإعلام، ويقترح بعض الباحثين وجود عدة أشكال أو تصورات لطبيعة العلاقة بين هاتين المؤسستين على النحو الآتي: نموذج العداء أو الخصومة المستمرة، وضمن هذا النموذج يرفض الإعلاميون سيطرة السياسيين على وسائلهم الإعلامية وعلى المضامين التي يقدمونها للجماهير، ويتوقع الإعلاميون باستمرار وقوع السياسيين في الخطأ وبالتالي ضرورة مراقبتهم خشية إساءة استخدام السلطة، بالإضافة إلى نموذج التبادل الاجتماعي، حيث ان الإعلاميين والسياسيين يخدمون أهدافهم الخاصة والمشتركة، فضلا عن نموذج الاعتماد والتكيّف، حيث يعتمد أحد الأطراف على الآخر خدمةً لأهدافه، ويتكيف كل طرف مع عوامل متغيرة وليست ثابتة خدمةً لأهداف مرحلة بعينها، ويرى بعض الباحثين أن وسائل الإعلام تستطيع التأثير على الحياة السياسية والديمقراطية في أي مجتمع أو نظام سياسي معين من خلال بعض الأدوار أو الوظائف التي تقوم بها تلك الوسائل وظيفة المراقبةWatch Role، ووظيفة الحراسة Guard Role ، ووظيفة الإرشاد Guide Role ، ووظيفة ترتيب الأولوياتAgenda setting Role ، ولكي تتمكن وسائل الإعلام من الإسهام في الوظائف المشار إليها في المجتمعات التي تسمح فيها الأنظمة السياسية لوسائل الإعلام بتقديم هذه الوظائف، لا بد من تمكين وسائل الإعلام مما يلي: القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع الواحد بعيداً عن السيطرة المطلقة للسلطة الحاكمة أو جماعات الضغط أو احتكار أفراد وجماعات معينة لتلك الوسائل ومضامينها واتجاهاتها، وحماية مصالح المجتمع من خلال مراقبة السلطات المختلفة، وتوفير المعلومات للجمهور بشكل يمكنّه معرفياً وثقافياً مما يساعد ذلك الجمهور على الإسهام في اتخاذ القرار.

وقد أوضح الكندي أن الإعلام البرلماني إعلام هادف يسعى لخدمة وإبراز العملية البرلمانية في المجتمع عن طريق نقل كل ما يتصل بأعمال البرلمانيين والبرلمان للمواطنين ونقل احتياجات المواطنين إلى البرلمان، ويمكن تعريف الصحافة البرلمانية بأنها صحافة متخصصة تعرض وتناقش وتحلل كل ما يدور من مناقشات وآراء ومقترحات وقرارات وتكتلات نيابية من اجل تعزيز ثقافة المشاركة والشفافية .

مضيفا أن أهمية الإعلام البرلماني يعد جزءا من الإعلام السياسي، لارتباطه الوثيق بمؤسسات سياسية مهمة هي البرلمانات والمؤسسات النيابية، والربط المستمر بين تلك المؤسسات وقيم الديمقراطية والحرية والتعددية التي أصبحت خطابات إعلامية عالمية مؤثرة، وأن تعزيز العمل البرلماني في مجتمع من

المجتمعات ونشر ثقافة هذا العمل ومبادئه يرتبط بشكل كبير بتطوير مضامين الإعلام البرلماني وتوجهاته وطبيعة علاقته بالمؤسسات البرلمانية.

أهداف الإعلام البرلماني

ذكر الدكتور عبدالله الكندي ضمن ورقته أن من أهداف الإعلام البرلماني هو تدعيم التواصل والاتصال بين البرلمان وأفراد الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة الشعبية في صناعة القرار، وتكريس مبدأ الشفافية ونشر المعلومات، وتنوير البرلمان بما يحدث في المجتمع وتنوير المجتمع بما يدور في البرلمان، وتوفير معلومات تخدم البرلمان في مناقشاته من خلال تقديم آراء وتصورات أهل الخبرة والتخصص فيما يتعلق بالقضايا التي يناقشها البرلمان.

وظائف ومسؤوليات

وفي المقابل أيضا للإعلام البرلماني وظائف ومسؤوليات تتمثل في إبراز دور المجالس البرلمانية في التشريع والرقابة ومحاربة الفساد، وإنعاش المناخ الديمقراطي وإشاعته بين أفراد المجتمع، وتفعيل دور المواطن في تقييم أداء المجلس البرلماني ورفع المشاركة الشعبية في صناعة القرارات والتوصيات البرلمانية من خلال قياس اتجاهات الرأي العام، وتدعيم صناعة القرارات والتوصيات البرلمانية من خلال ربط المجالس البرلمانية بالأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى إبراز حجم العمل البرلماني والممارسة الرقابية والمبادرات التشريعية محلياً وعالمياً، وتعزيز مبدأ الحوار وتقبل الرأي الآخر عن طريق التواصل المباشر بين أعضاء البرلمان والمواطنين، وإضفاء المزيد من الشفافية والموضوعية على العمل البرلماني من خلال التغطية الإعلامية لجلسات البرلمان ولجانه، والتأكيد على دور الحكومة في توفير المعلومات والتعاون مع البرلمان، وكذلك التعريف بالمجلس البرلماني ومضابطه وقراراته وتوصياته وآلياته ونشاطات أعضائه وقوانينه ولوائحه تسهم في نقل النتائج الانتخابية البرلمانية المحلية والعالمية، وتعريف الجماهير بالقرارات والتوصيات التي تصدر عن البرلمان، وتطوير السلوك النيابي للأعضاء بغرض التقريب بين الثقافات المتفاوتة بينهم، وتنمية الثقافة السياسية للشباب وتعميقها، وإنهاء حالة اللامبالاة السياسية لدى الشباب، وتشكيل وعي وطني من خلال طرح الرؤى السياسية والفكرية، فضلا عن تشجيع البرلمانات الموازية ومنها برلمان الشباب الذي يعمل على تقديم رؤى ومقترحات حول قضايا الشباب للبرلمان الرسمي، وتنظيم الندوات الصحفية لطرح القضايا ذات الأولوية في المجتمع لإثارة اهتمام البرلمان بها.

أشكال الإعلام البرلماني

تطرقت ورقة العمل أيضا إلى استعراض أشكال الإعلام البرلماني، والتي كانت من أبرزها المجلات المتخصصة، والملاحق في صحف أو مجلات عامة، والتغطية الإخبارية والمتابعات، والقنوات التلفزيونية المتخصصة، والمواقع الإلكترونية البرلمانية.

مضامين الإعلام البرلماني

وأشار الدكتور عبدالله الكندي أيضا إلى مضامين الإعلام البرلماني التي تقوم الصحافة البرلمانية بدورها الرقابي في البرلمان من خلال تغطيتها الخبرية، وتغطيتها التفسيرية من خلال فنون الكتابة المختلفة، ومتابعة ردود النواب من خلال تغطية خطاباتهم ومداخلاتهم تجاه القضايا المختلفة، مشيرا إلى أن معظم الصحف تقوم بنقل ملخصات عن كلمات النواب مع مقدمة لا تتعدى 700 إلى 900 كلمة، وبعض الصحف تقوم بتخصيص صفحتين إلى ثلاث صفحات في الصحيفة يومياً للخطابات في البرلمان بدون تعليق أو تحليل، كما أن بعض الصحف يعرض لتقارير وتحقيقات ومقالات تتجاوز نقل الخطابات والمداخلات لتعالج بصورة تحليلية القضايا التي يتم مناقشتها في البرلمان، وبعض الصحف يقدم رؤى وتصورات أهل الخبرة والتخصص فيما يناقشه البرلمان تعزيزا للمناقشات التي تحدث داخل البرلمان، وبعضها الآخر يعرض لآراء الناس حول ما يحدث تحت القبة، وبعضها يقدم خليطا متوازنا مما سبق. وقال: يستخدم الإعلام البرلماني الصحافة بشقيها المطبوعة والإلكترونية التي تعد الوسيلة الأكثر شيوعاً والمنبر الأكثر فاعلية في توصيل المعلومات البرلمانية للقارئ.

التحديات والعقبات

وتطرقت الورقة أيضا إلى طرح مجموعة من التحديات والعقبات والصعوبات التي قد تحد من عمل الإعلام البرلماني لعل أبرزها غياب التأهيل والتفهم لدور الإعلام السياسي بصورة عامة والإعلام البرلماني بصورة خاصة، وغياب الأرضية المناسبة للإعلام البرلماني لممارسة دوره في رقابة سلطات الدولة، وعدم تبلور مفهوم الإعلام البرلماني كتخصص مستقل ومهم في كثير من الدول وبخاصة الدول النامية، ولم تتبلور أدبيات الإعلام البرلماني بشكل مهني ومحترف في كثير من الدول، بالإضافة إلى ضعف التأهيل المهني الاحترافي لدى الصحفيين البرلمانيين.

آليات لتطوير الإعلام البرلماني

وفي نفس الورقة العلمية تم استعراض آليات لتطوير الإعلام البرلماني وهي تشجيع التغطية الإعلامية المهنية للبرلمان، والاحترام المتبادل بين البرلمان ووسائل الإعلام، وإرساء علاقة ودية بين الصحفيين والبرلمانيين، وتطوير تغطيات تحليلية واستشرافية برلمانية، وتزويد الصحفيين البرلمانيين بأكبر قدر ممكن من المعلومات، والتخلي عن افتراض أن كل شيء قابل للنشر، وعدم

المبالغة في رد الفعل نحو القصص المحرجة أو الجريئة، والابتعاد عن خداع أو تضليل الصحفي البرلماني عن قصد، والابتعاد عن شخصنة التغطيات البرلمانية.

وقد استعرض الكندي دراسة أجراها برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP حول إمكانات تطوير أداء المؤسسات البرلمانية العربية اقترحت ضرورة تطوير المكتبة البرلمانية وبخاصة بعدما أصبح المشرع بحاجة إلى قدر متزايد من المعلومات الجيدة الموثقة، واقترحت الدراسة أيضا ضرورة تطوير الإعلام البرلماني، بعد أن أصبحت نظم الاتصالات والإعلام البرلماني بمثابة البنية الأساسية لتنمية المؤسسة البرلمانية، وتعزيز المناخ الديمقراطي في المجتمع، وهذه الدراسة أكدت على ضرورة تخصيص قناة للإعلام البرلماني العربي للمساهمة في تطوير ثقافة المجتمع الديمقراطي ومؤسساته، كما اقترحت الدراسة أن تقوم القناة التلفزيونية بالمهام الآتية: تدوير البيانات ونشرها، وبخاصة ما يتعلق بالبيانات المهمة في العمل البرلماني، كالحقائق والإحصاءات والأرقام، وتطوير السلوك النيابي للأعضاء، الأمر الذي يتطلب توفير معارف ومعلومات متجانسة وهادفة ومرتبطة بإطار ثقافي ملائم للبيئة المجتمعية بهدف تنمية وتطوير السلوك الاجتماعي للفرد، ودعم القرار التشريعي، ومصالح متبادلة بين الإعلام والبرلمان، ومن الأعمال التي يمكن للبرلمانات أن تقدمها لوسائل الإعلام على سبيل المثال لا الحصر تشجيع حرية التعبير من خلال المطالبة بمراجعة منظومات القوانين وتغييرها، ودعم قوانين الحق في المعرفة، ودعم قيم استقلالية وسائل الإعلام، وتطوير وتسهيل التغطية الإعلامية البرلمانية بشكل يوسع من معارف عامة الناس بقيم الديمقراطية وممارستها، وشرح السياسات لوسائل الإعلام وإفساح المجال لها لتقدم قصتها للجماهير بدون تدخلات، وتقدير واحترام وسائل الإعلام كمؤسسات شرعية تعكس اتجاهات الرأي العام، وتوفير فرص التدريب والتأهيل المستمر للإعلاميين البرلمانيين، والاستفادة القصوى من وسائل الإعلام الجديدة لتوفير المعلومات لوسائل الإعلام وعامة الجماهير، والتأكيد على تنوع وسائل الإعلام من حيث الملكية وتجنب الاحتكار الخاص أو السيطرة الحكومية.

في المقابل تقترح بعض الدراسات على وسائل الإعلام والصحفيين أن يقدموا للبرلمانات بعض الخدمات الأساسية مثل الحصول على معلومات شاملة ومفصلة عن طبيعة أعمال البرلمانات والبرلمانيين في المجتمعات المتقدمة، وتقديم تغطية عادلة ودقيقة لأعمال المجالس البرلمانية، وتقديم قصص وموضوعات صحفية جذابة ومشجعة للقراءة عن أعمال البرلمانات لتشجيع عامة الناس للاهتمام بقضايا البرلمانات وموضوعاتها، ومتابعة أعمال اللجان البرلمانية وتحليل فعالياتها وتقاريرها، وتحديد وتخصيص أكثر الصحفيين فعالية وجدية لتغطية الفعاليات

البرلمانية لإعطاء تلك الفعاليات حقها من الاهتمام والتقديم في وسائل الإعلام، وتقديم النقد البناء والتغطية الشاملة والعادلة للفعاليات.

وسائل الإعلام الورقة الرابحة في حسم الانتخابات المقبلة

مذيعو البرامج الحوارية السياسية في الصدارة

يمكن أن تشعرك قدرتك على التأثير على الأحداث السياسية في أحد الأنظمة الديمقراطية الهشة بالفخر، ويزداد هذا الشعور قوة حتى عندما ينسب المحللون والمراقبون الإطاحة بإحدى الحكومات العسكرية إلى دور وسائل الإعلام.

هذا في الواقع ما حدث في باكستان عندما بدأ محللون سياسيون يصفون في تعليقاتهم سقوط الرئيس السابق برويز مشرف بأنه من صنيع الجيل الباكستاني الصاعد بفضل دور وسائل الإعلام الإلكترونية القوية.

لقد بدأت الطبقة السياسية الباكستانية التي جاءت إلى السلطة بعد الإطاحة بالرئيس مشرف فترة حكمها بإدراك حقيقة أنها تحتاج إلى التودد لوسائل الإعلام، إذا كانت تريد لحكومتها إبحارا سلسا.

ومن ناحية أخرى، ينظر إلى نجاح وسائل الإعلام القوية باعتباره نقطة انطلاق لمزيد لتنامي دورها بصورة أكبر في التأثير بصورة مباشرة في النتائج السياسية لسياسات البلاد. ليس من المستغرب، في هذه الحالة، أن يتوقع المحللون السياسيون والمحللون الإعلاميون أنه من المرجح أن تؤثر وسائل الإعلام بشكل حاسم على نتائج الانتخابات البرلمانية القادمة في شهر مايو (أيار) المقبل.

وفي خضم سيطرة وسائل الإعلام على المشهد السياسي في البلاد، يبقى مذيعو البرامج الحوارية السياسية في الصدارة، وفي الواقع، ترتبط شعبية البرامج الحوارية بشعبية المؤسسات الإعلامية.

وقال إعجاز شافي جيلاني، رئيس مؤسسة «غالوب باكستان»، أثناء حديثه إلى «الشرق الأوسط»: «تعتمد شعبية البرنامج الحواري ومذيعه إلى حد كبير على شعبية القناة التلفزيونية». وتظهر معظم استطلاعات الرأي العام، التي أجرتها المؤسسات التجارية الضخمة للترويج لحملة إعلاناتها، شبكة تلفزيون «جيو» الباكستانية بوصفها القناة الإخبارية الرائدة في البلاد. ويضيف إعجاز شافي جيلاني قائلا: «أتفق تماما مع القول إن كامران خان وحامد مير والدكتور شهيد

مسعود حصلوا على نصيب الأسد الممثل في جمهور المشاهدين البالغ عددهم عشرة ملايين».

لذلك، ليس من المستغرب أن يتأثر كامران خان سلبا عندما بدأ حزب الشعب الباكستاني الحاكم بالرد على الحملة التي تبناها المذيعون ضد الفساد المتفشي في صفوف الحكومة.

«سنقطع أيديكما إذا لم تصمتا فورا»، هكذا جاء التهديد الموجه إلى كل من كامران خان والدكتور شهيد مسعود مقدمي الأخبار الباكستانيين البارزين من قبل رنا آفتاب أحمد أثناء خطابه الذي ألقاه أمام تجمع حاشد في لاهور منذ خمسة أشهر، في وقت كان يواجه فيه كل من حكومة الرئيس آصف علي زرداري وحزب الشعب الباكستاني أزمة سياسية متفاقمة على خلفية المزاعم المتعلقة بالفساد المالي وغسل الأموال.

وأعطى الدور الحاسم الذي لعبته وسائل الإعلام الباكستانية القوية في الإطاحة بحكومة الرئيس السابق برويز مشرف مزيدا من الثقة للمذيعين لمواجهة أي حكومة تجرؤ على التحدي والتشكيك في دور وسائل الإعلام كأداة مطلقة غير مقيدة لنشر المعلومات والأفكار في المجتمع الباكستاني.

ومن الموضوعات التي تتم مناقشتها في هذه البرامج الحوارية التلفزيونية، والتي يتناولها المذيعون، تلك المتعلقة بالشؤون السياسية والأمنية والعسكرية والسياسة الخارجية والفساد المستشري في صفوف الحكومة والصعوبات الاقتصادية التي يواجهها عامة الناس والتطرق إلى الماضي الملوث لكبار الساسة وكيف دمر الحكم العسكري في الماضي النسيج السياسي والاجتماعي للمجتمع الباكستاني.

وفي هذا الصدد، قال رنا قيصر، صحافي بارز ورئيس تحرير سابق لصحيفة «ديلي تايمز» التي تصدر باللغة الإنجليزية: «إن موضوع المناقشات في هذه البرامج الحوارية يمكن أن يكون أي شيء له علاقة مباشرة بالمشكلات التي يواجهها المجتمع». ولم تكن إطاحة وسائل الإعلام الباكستانية بالحكومة العسكرية من السلطة هي آخر مرة تسعى فيها للتأثير على مجريات الأحداث، فما زالت تغامر بالتأثير على مسار الأحداث السياسية في البلاد.

واستطاعت القنوات الباكستانية الإلكترونية، في ظل توالي الأزمات الراهنة، أن تثبت وجودها في كل منعطف للأحداث. خذ على سبيل المثال الأزمة السياسية الأخيرة التي واجهتها البلاد عندما نجح عالم دين بارز في حشد آلاف من الناس في شوارع إسلام آباد خلال مهلة قصيرة.

لم يكن دور وسائل الإعلام الباكستانية في هذه المغامرة السياسية بالصغير، حيث قال فصيح الرحمن، وهو معلق سياسي ورئيس تحرير صحيفة «ذا نيشن» الباكستانية التي تصدر يوميا باللغة الإنجليزية، في إسلام آباد: «نجح القادري في جمع حشود تراوحت أعدادها ما بين سبعين ألف ومائة ألف شخص في شوارع إسلام آباد في غضون خمسة أسابيع، وجاءت تلك الحشود التي تبعته من أقصى أنحاء البلاد».

وأصبح من السهل لأي شخص توجيه رسالة سياسية إلى أبعد ركن من أركان البلاد في المجتمع الباكستاني، فهناك أكثر من عشر قنوات إخبارية في البلاد تعمل على مدار الساعة، وتمكن القادري من استغلال هذه القنوات بشكل جيد. لقد أذاعت القنوات الإخبارية الباكستانية الرائدة إعلانه المدفوع الأجر حول تنظيم مسيرة حاشدة لمدة أسبوع، حيث يقول فصيح الرحمن: «تبث بعض القنوات الإخبارية الرائدة إعلان القادري باستمرار كل عشر دقائق».

وقد تحدث القادري بشجاعة خلال حملته الإعلانية التي استمرت على مدار الأسبوع قبيل انطلاق المسيرة الحاشدة من لاهور قائلا: «اخرجوا إلى الشوارع، هذه فرصتكم الأخيرة، إذا فشلتم هذه المرة، فسوف تفشلون في مساءلة الحكومة الحالية عن أفعالها المشينة». وتجدر الإشارة إلى أن فصيح الرحمن رئيس تحرير صحيفة «ذا نيشن» أكد لـ«الشرق الأوسط» أن القادري دفع أكثر من مليار روبية لثلاث من القنوات الإخبارية الرائدة مقابل إذاعة حملته لمدة أسبوع.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها أحد الساسة أو رجال الدين شاشة القنوات التلفزيونية الخاصة لتوجيه رسالته السياسية وحشد الآلاف من عامة الناس في شوارع البلاد. فقبل ثلاث سنوات في منتصف عام 2009، دعا رئيس الوزراء السابق نواز شريف إلى تنظيم مسيرة احتجاج سياسي في لاهور (وصفها آنذاك بالمسيرة الطويلة)، وقد استخدم نفس الأسلوب لحث العامة على النزول إلى الشوارع.

كانت دعوة رئيس الوزراء السابق نواز شريف إلى هذه المسيرة في مارس (آذار) 2009 من أجل إعادة رئيس المحكمة العليا افتخار محمد شودري لمنصبه (الذي أقيل منه من قبل الرئيس السابق برويز مشرف)، ولهذا الغرض، أعلن أنه سيتوجه بالمسيرة نحو إسلام آباد بصحبة آلاف من أنصاره السياسيين. استخدم نواز شريف نفس الأسلوب بظهوره على الشاشات التلفزيونية على الهواء مباشرة موجها نداء إلى سكان مدينة لاهور بالخروج إلى الشوارع لمناهضة الحكومة.

وسرعان ما تم تطويق المدينة بشكل مكثف من قبل قوات الشرطة والقوات شبه العسكرية، وعلى الرغم من ذلك، عندما أطلق نواز شريف دعوته على شاشة التلفزيون، كسر الآلاف من البشر الحواجز التي أقامتها الشرطة ونزلوا في الشوارع، حيث جاءت دعوته كالتالي: «سأخرج من بيتي وأرجو أن تخرجوا من بيوتكم أيضا، لا تخافوا من الشرطة».

يقول الكثير من خبراء وسائل الإعلام إنها كانت المرة الأولى التي يستخدم فيها زعيم سياسي شاشة التلفزيون في جمع حشود ضخمة في الشوارع لتنظيم احتجاجات ضد الحكومة. تتم مشاهدة القنوات التلفزيونية الباكستانية في كل زاوية وركن من البلاد، حيث يقول فصيح الرحمن: «تتم مشاهدة القنوات التلفزيونية في كل من المناطق الريفية والحضرية في البلاد»، وبعد أن أطلق رئيس الوزراء السابق نواز شريف دعوته للاحتجاج ضد الحكومة عبر شاشات التلفزيون في عام 2009، أظهر العلامة طاهر القادري أنه كان أكثر مهارة في استخدام وسيلة الاتصال الجديدة لخدمة أغراضه السياسية.

وأبلغ مباشر الزيدي، رئيس قناة «دون تي في» الباكستانية، «الشرق الأوسط» أن هناك عنصرين قد ساعدا في نجاح حملة القادري التي ظهرت على شاشات القنوات الخاصة: «كان العنصر الأول هو إعلان القادري مدفوع الأجر والذي بثته كل قناة إخبارية باستمرار على مدار الأسبوع. أما العنصر الثاني، فتمثل في التغطية التي حصلت عليها مسيرته الطويلة من قبل قنوات التلفزيون».

وأخبر الزيدي «الشرق الأوسط» أن القادري كان غريبا على المشهد السياسي الباكستاني وأن الشاشات التلفزيونية جعلت منه وجها مألوفا لدى العامة.

وظلت القنوات الإخبارية الرائدة تعيد بث رسائله القصيرة كل عشر دقائق بشكل مستمر لمدة أسبوع قبيل انطلاق المسيرة الطويلة. لقد قامت هذه الإعلانات مدفوعة الأجر والتي تضمنت رسالته السياسية الحماسية بدورها كما ينبغي. لم تبدأ القنوات التلفزيونية التغطية العادية للمسيرة الطويلة إلى أن وصلت الاحتجاجات مدينة إسلام آباد، حيث كان اهتمام وسائل الإعلام منصبا على أخبار أخرى ذات أهمية وطنية. قال الزيدي: «لم تبدأ التغطية الإعلامية المنتظمة للمسيرة الطويلة إلا في اليوم الثاني من مسيرة القادري، لأن خبر قتل أعضاء من الطائفة الشيعية في كويتا كان أهم خبر بالنسبة لوسائل الإعلام».

يشير معلقون سياسيون وخبراء إعلاميون آخرون إلى أن المسيرة الطويلة للعلامة القادري اعتمدت في نجاحها اعتمادا كليا على شاشات القنوات التلفزيونية الباكستانية، ولقد كتب طلعت حسين، والذي يعمل مذيعا باكستانيا لبرنامج حواري

سياسي بارز، في عموده الصحافي الأخير: «لقد كان عرضا إعلاميا من جانب القادري، وأعطت له وسائل الإعلام منصة لتقديم عرضه. كان تقاطع دي تشوك (تلك الساحة أمام البرلمان الباكستاني) بمثابة استوديو تدور فيه خمسون كاميرا. عمل الدكتور القادري مذيعا على الهواء طيلة أربعة أيام».

تطوير عمل المجالس النيابية العربية

أصبح موضوع البرلمان أكثر حضورا على الساحة السياسية والفكرية فى العالم العربى، وأصبح تطوير عمل المجالس العربية أكثر أهمية، فى ضوء التحديات التى تفرضها عملية التطوير، وكذلك بالنظر الى ضرورات التطوير ذاته، ومواكبة العصر فى مجال بناء وتطوير القدرات المؤسسية للبرلمان. فمن الواضح أن تطوير العمل البرلمان فى العالم العربى يرتبط بالتطور العالمى وما يحمله من تقارب بين الظروف المجتمعية والثقافات السائدة من جهة، وما يفرضه من تحديات مواكبة العصر من جهة أخرى، والاتجاه نحو عولمة عمل المؤسسات والخبرات السياسية المحلية من جهة ثالثة. وكل هذه عوامل جعلت الأخذ بآليات العمل المؤسسى للديمقراطية، وفى محورها البرلمان، سمة شبه حتمية للدولة المعاصرة. ويصبح السؤال، كيف يمكن تطوير المؤسسات البرلمانية العربية فى هذا الإطار العالمى الجديد، وليس ما إذا كان التطوير ضروريا من عدمه.

بعبارة أخرى، فإن هدف تطوير العمل البرلمانى، فى مفهوم هذه الورقة، هو تحسين الأداء المؤسسى للبرلمان، أى زيادة قدرات البرلمان لخدمة الأعضاء فى أداء مهامهم، وخصوصا من خلال خلق ثقافة مشتركة ومواتية بين الجهاز الفنى والأعضاء، الأمر الذى يدعم عملية تفعيل دور البرلمان فى المجتمع، وبالتالى دعم النظام الديمقراطى.

وبرغم أن هذا الجدل بين الباحثين، بل والبرلمانيين أنفسهم، حول دواعى التطوير واتجاهاته ومجالاته قد يعد عائقا أمام السير فيه بناءً على اتفاق عام يعضده ويعزز من فرص نجاحه، إلا أنه قد يعتبر أيضا ظاهرة مبشرة، ذلك أن موضوع تطوير العمل البرلمانى قد أصبح يحتل مكانة هامة على أجندة الجدل السياسى لدى الرأى العام والباحثين، الأمر الذى يضيف فى ذاته الى موضوع التطوير ويؤكد بعده الاجتماعى الهام. فالمتابع لإنتاج المؤسسات الإعلامية، وفى مقدمتها الصحافة وكذلك التلفزيون، ربما يلحظ تغيرا فى جدول أولوياتها باتجاه إعطاء مساحة أكبر لتغطية عمل البرلمان، وذلك بصرف النظر عن التوجهات والأحكام القيمية السائدة فى تناولها لأعمال البرلمان. فلم يعد الأمر مقصورا، مثلا، على جريدة حزبية معارضة وحيدة تخصص صفحة واحدة، أسبوعيا، لتغطية أخبار نواب حزبها أو مرشحيه، وإنما هناك توسع كبير ومتابعة أكثر انتظاما لأنشطة البرلمان، واهتمام متزايد بعرض وإتاحة الفرص للعديد من الاتجاهات فى تقييم أداء البرلمان، والتطرق الى مختلف الموضوعات المرتبطة بالحياة النيابية، مثل أداء الأعضاء، ونوعية التشريعات ونقد العملية التشريعية، ومواصلة الجدل حول طريقة تشكيل المجالس النيابية. وللتطوير المؤسسى نظرة إصلاحية

ومستمرة، وله تكلفة، يمكن استعادتها كأى عملية استثمارية، ويمكننا من مناقشة وتعديل تكلفتها وحساب العوائد المتوقعة منها.

وتسير هذه الورقة فى ثلاثة مستويات، وتركز على ثلاثة قطاعات فى تطوير العمل البرلمانى. فمن حيث المستويات الثلاثة، فهى المستوى المؤسسى (وينصرف الى الهيكل التنظيمى للبرلمان، ووحداته الرئيسية)، والمستوى الفنى (أى العاملين فى الإدارات والوحدات الفنية المختلفة، أو الجهاز الفنى المعاون فى الأمانة العامة للبرلمان)، والمستوى السياسى (ويقصد به الأعضاء أنفسهم.(

أما من حيث القطاعات الثلاثة التى تركز عليها الورقة قطاع البحوث والمعلومات، وقطاع اللجان، وقطاع التدريب. وتعتبر هذه بعض، وليست كل القطاعات الرئيسية لعملية التطوير المؤسسى فى البرلمانات العربية، تم اختيارها على سبيل المثال فحسب.

كذلك، فهناك ثلاثة مصادر للمعلومات فى هذه الورقة، أولها هو الأدبيات المنشورة (بالطرق التقليدية، أى الكتب والتقارير والبحوث، أو الألكترونية، على شبكة الإنترنت)، وثانيها هو المادة الأولية، وتتمثل فى النشرات الخاصة ببعض الحالات والنماذج التطبيقية للتطوير البرلمانى أو برامج التدريب أو بيوت الخبرة البرلمانية، وثالثها، هو الخبرة الذاتية للباحث، التى تستند الى المشاهدة الواقعية والممارسة العملية فى هذا المجال

مجالات وأساليب التطوير المؤسسي للبرلمانات:

يمكن الإشارة الى أهم مجالات وأساليب التطوير المؤسسى فى عدد من برلمانات العالم المعاصر على النحو التالى:

أ - **من ناحية الدور السياسى للبرلمان** : فى برلمانات ما يسمى الديمقراطيات الجديدة (وخصوصا فى وسط وشرق أوربا)، فإن اتجاهات التطوير المؤسسى للبرلمان تتعلق بقضية أساسية، وهى "كيفية جعل البرلمان مؤسسة سياسية قوية". وتمثلت تلك القضية فى عدد من الأمور، أهمها طبيعة الترتيبات الانتخابية، والعلاقة بين السلطة التشريعية والحكومة، وأثر التحالفات الحاكمة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح على فعالية البرلمان، وطبيعة نظم اللجان البرلمانية ونوعية القواعد والإجراءات اللائحية لعمل البرلمان، وكذلك درجة تدفق المعلومات الى أعضاء البرلمان وتأثيرها على دور البرلمان فى دعم التحول نحو الديمقراطية.

ب - **من ناحية الهيكل التنظيمى للأمانة العامة** :لا يوجد نمط وحيد أو أفضل من الآخر فى تنظيم الجهاز الفنى المعاون للنواب، حيث ترتبط الأمانة العامة

بالنظام النيابى الذى يتمشى بدوره مع طبيعة النظام السياسى القائم. فعلى سبيل المثال، تتباين طرق تعيين الأمين العام من دولة لأخرى، حيث تتمثل فى قرار رئيس مجلس الوزراء بالبرلمان الكندى، وفى قرار رئيس الدولة وموافقة مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة..، ولكن على كل الأحوال فإن الأمين العام هو الرئيس الأعلى والمباشر لجميع العاملين فى كافة الأجهزة البرلمانية، وله كافة السلطات الادارية والمالية فى مواجهتهم.

ومن ناحية أخرى، لايوجد نمط موحد لتنظيم وتقسيم وعدد الأجهزة الفنية بالأمانة العامة، بل إن عدد اللجان البرلمانية (النوعية/الدائمة) ذاتها يتباين بحسب الاهتمامات السياسية والوطنية فى كل دولة، فيزيد ويقل حسب تلك الاهتمامات. إلا أن القاسم المشترك يتمثل فى التنسيق الواضح بين هذه الأجهزة من ناحية وبينها وبين الأجهزة المناظرة فى المجلس الآخر من ناحية أخرى. بل إن هناك من الأجهزة الفنية الهامة ما يخدم بحكم عمله ونظامه القانونى كلا من المجلسين على قدم المساواة، ومن ذلك دائرة بحوث الكونجرس (CRS) بالولايات المتحدة، والمكتبة البرلمانية فى كندا.

ويغلب الطابع الفنى المتخصص على العاملين بالأمانة العامة فى تلك البرلمانات عموما، حيث تزيد نسبة المتخصصين فى علوم القانون والسياسة والاقتصاد على 75%، بالاضافة الى نسبة من المتخصصين فى التاريخ وعلم الاجتماع، بينما تتضاءل نسبة العمالة غير المتخصصة وعمال الخدمات الى حد يجعلها غير مرئية تقريبا، كما فى برلمان كل من بولندا والتشيك، بل وقد تم الاستغناء حتى عن عمال الخدمات داخل قاعات الجلسات واستقدام متطوعين مؤقتين من طلاب الجامعات والمدارس كما فى برلمان كندا.

ج - من ناحية الكفاءات والمهارات المشتركة بين العاملين بالأجهزة والادارات البرلمانية المختلفة : إن القاسم المشترك هو وجود حد أدنى مشترك بين العاملين فى برلمانات تلك الدول، يتمثل فى إجادة استخدام الحاسب الآلى، وتقنيات نظم المعلومات الحديثة (برغم وجود مراكز متخصصة للكومبيوتر) والدراية الواضحة بأهم مصادر المعلومات السريعة والحديثة مثل الدوريات والموسوعات المتخصصة. أكثر من هذا، فإن البرلمان الكندى، مثلا، قد تميز بانتشار استخدام الكومبيوتر المحمول (Lap Top) بين الأعضاء، وأثناء الجلسات ذاتها.

د - من ناحية خدمات البحوث البرلمانية : فهى تنقسم الى عدة أنواع، أولها وأهمها، البحوث التى تقوم بها اللجان، وهى عصب العمل التشريعى، حيث تحفل اللجان (الدائمة والمؤقتة والمشتركة) فى تلك البرلمانات عموما بخبرات بحثية

أساسية، فى مجالات القانون والاقتصاد والسياسة مما يغذيها بالكوادر اللازمة للعمل التشريعى. وثانيها، ادارات البحوث، وقد تكون جزءا من الهيكل التنظيمى للمكتبة البرلمانية (كما فى كندا) أو من المكتبة الوطنية (كما فى مكتبة الكونجرس) أو تكون إدارات متخصصة وقائمة بذاتها كما فى بولندا والتشيك. أما النوع الثالث، فيتمثل فى المراكز البحثية التابعة للأحزاب (Party Caucus) كما فى كندا، والنوع الرابع هو المراكز البحثية غير الحكومية التى تعمل كبيوت خبرة، ويتم تمويلها ذاتيا أو بمعاونة الحكومة ذاتها، كما فى الولايات المتحدة والتشيك وكندا.

وفي كل الأحوال فإن القاسم المشترك لتلك الخدمات البحثية عموما هو الالتزام الشديد بالموضوعية وتقديم الحقائق والأرقام والأسانيد المختلفة لكافة وجهات النظر بشأن الموضوعات محل الاستفسار، دون مؤازرة لاتجاه سياسى معين، ودون تحيز حزبى.

هـ - من ناحية الخدمات المكتبية :فهي تشهد تطورات كبيرة فى تلك البرلمانات عموما، سواء من حيث تزايد وحداثة مقتنيات المكتبة (التى زادت على نصف المليون كما فى حالة كندا، ناهيك عن مكتبة الكونجرس)، أو من حيث نظم الفهرسة الحديثة التى تيسر استخراج واستخدام محتويات المكتبة، أو حتى من حيث امكانات الاتصال والتبادل بين المكتبة وغيرها من مصادر المعلومات والمراجع والمكتبات الأخرى محليا ودوليا. إلا أن المكتبة فى معظم تلك الحالات (باستثناء مكتبة الكونجرس، التى هى مكتبة وطنية عامة بالأساس) هى مكتبة برلمانية فى المقام الأول، حيث توجد شروط تنظيمية، وإن كانت يسيرة- لاستخدامها بواسطة غير العاملين بالبرلمان.

و - ومن ناحية الإعلام البرلمانى :فقد كان من أهم ما يميز تلك البرلمانات، وخصوصا فى جمهورية التشيك، حيث يفتح البرلمان أبوابه أمام الجمهور، ليس فقط للمشاهدة وإنما أيضا لمتابعة الجلسات (إذا لم تكن سرية)، بل إن بعض البرلمانات قد خصصت محطة إذاعة وتليفزيون بداخلها لتغطية العمل البرلمانى ونقله الى الجمهور عبر وسائل الاعلام. كما توجد ادارات متخصصة فى الاعلام البرلمانى والارشاد لمرافقة الزيارات الطلابية وغيرها، فضلا عن وجود أجهزة أخرى تقوم بالاجابة على استفسارات الكافة تليفونيا، كما فى حالة هيئة الاستعلامات الكندية.(Reference Canada)

تطوير وحدات المعلومات والبحوث البرلمانية:

لاشك أن المعلومات والبحوث من أهم أدوات تطوير العمل البرلمانى وزيادة القدرة المؤسسية للبرلمان. فالبرلمان يحتاج، أكثر من غيره من المؤسسات السياسية، إلى إدارات حديثة ومتخصصين مدربين فى ترتيب وتنظيم وتحليل المعلومات لتقديمها فى الوقت المناسب وبالشكل الملائم للأعضاء لممارسة مهامهم البرلمانية المتنوعة. ويمكن القول بأن البرلمانات العربية فى مجملها تحتاج الى "ثورة معلوماتية" بها، لا تبدأ من اقتناء الحواسب الآلية و رصّها، ولا تقف عند تلك المرحلة، وإنما تسعى الى توظيف واستخدام تكنولوجيا حديثة فى مجال المعلومات البرلمانية، وامتلاك قدرات فنية وحدات لتخزين المعلومات واسترجاعها، وكذلك تطوير نظم لإدارة المعلومات وإتاحتها الى النواب (والمجتمع) فى الوقت المناسب والكفاءة العالية.

ولقد أصبحت البحوث البرلمانية ركنا محوريا فى عملية تطوير العمل البرلمانى، وذلك من زاويتين :

أولهما، **جانب الطلب** على خدمات البحوث البرلمانية، وهو ما يتمثل فى ضرورة تطوير الخدمات البحثية والقدرات التحليلية المتاحة للنواب. ويتمثل ذلك الطلب المتزايد فى عدة أمور، مثل: زيادة طلب النواب على خدمات البحوث البرلمانية وتحليل المعلومات والسياسات والتشريعات عموما، ومن جانب الأعضاء الجدد، وزيادة الطلب على تلك البحوث فى الموضوعات المتخصصة (كالعلمية والتكنولوجية)، والمستجدة (كالاستنساخ والهندسة الوراثية..)، والمقارنة (كالنظم الاقتصادية وتجارب الإصلاح الاقتصادى)، والرغبة فى استثمار عصر المعلومات والاستفادة من التطور الكبير فى الاتصالات والانفتاح فى المعلومات بين أنحاء العالم، وزيادة توقعات الأعضاء من القدرات البحثية البرلمانية فى عصر المعلومات، وزيادة احتياجهم لهذا القدرات لمواكبة التحديات التى يفرضها الرأى العام الذى أصبح، بدوره، أكثر قدرة ورغبة على متابعة أنشطة البرلمان وأداء النواب ومقارنة كل هذا بما يحدث فى العالم.

وثانيهما، **جانب العرض** ، أى التقدم المتسارع فى تجارب وبرامج تطوير البحوث البرلمانية ذاتها وخصوصا باستخدام التقنيات الحديثة، فيما يجعلها منظومة "فرعية" متكاملة داخل المؤسسة البرلمانية، ولهذا تسمى "نظم البحوث البرلمانية/التشريعية(Parliamentary Services Services-PRS) "، التى تعتمد بدورها على منظومة تقنية متكاملة من "نظم المعلومات التشريعية (Legislative Information Systems-LIS). "إلا أن تطور البحوث البرلمانية يواجه تحديات كبيرة، أهمها التمويل والقدرة التنافسية.

فلاشك أن البحوث البرلمانية، برغم تزايد الاهتمام بها، تتعرض لضغوط خفض الإنفاق، شأنها شأن بقية وحدات المؤسسة البرلمانية، أو حتى بالنظر الى منطق الرشادة الاقتصادية الذى يقتضى تعظيم استثمار الموارد وتقليل الإنفاق ليصبح الأداء مجديا.(cost-effective)

ومن ناحية أخرى، تتعرض نظم ووحدات/إدارات البحوث البرلمانية الى ضغط المنافسة مع بيوت الخبرة خارج البرلمان، المحلية والعالمية، التى قد تعرض خدمات بحثية أسرع وأكثر تعقدا وبتكلفة أقل، لأنها لا تتطلب تمويلا لوحدات إدارية وتوظيف عدد من الباحثين الدائمين فى الهيكل المؤسسى للبرلمان، وهذا هو الاتجاه المتزايد فى الكثير من برلمانات أوربا الغربية المعاصرة، بل وفى البرلمان الأوربى ذاته.

بعبارة أخرى، فبالإضافة الى ضغوط النواب لطلب البحوث وتطويرها، وضغوط خفض الإنفاق المخصص لوحدات البحوث فى البرلمان، فإنها تتعرض لتحديات إضافية من المنافسة مع بيوت الخبرة المتزايدة والحديثة فى السوق.

ومما لاشك فيه أن مسألة تطور وحدات البحوث البرلمانية فى العالم العربى تمر، أو يجب أن تدرك أنها تمر بما يسمى المرحلة الانتقالية الحرجة (Critical Transition Period)، لأنها يجب أن تقوم بمراجعة بنائها الهيكلى، ومستوى أدائها النوعى، ومعايير تقويم منتجاتها، أى خدماتها.

فوحدات البحوث البرلمانية فى العالم العربى مطالبة اليوم بمراجعة قضايا أساسية فى عمليها، هى: استراتيجية البحوث والدراسات والخدمات التشريعية، برامج النشاط ومجالاته، سياسات وأساليب الاستجابة لطلبات النواب واحتياجات البرلمان فى المجالات المختلفة (التشريعية والرقابية). وكل ذلك يجب أن يراعى أمرين أساسيين، أولهما الدراسة المقارنة لما يحدث فى العالم، من أجل مواكبة التطور وزيادة قدرتها التنافسية، المحلية والعالمية، وتوظيف تقنيات العصر (التكنولوجية والبحثية والإدارية) لترشيد الإنفاق وتعظيم العائد. وفى دراسة مقارنة لنظم البحوث البرلمانية فى إحدى عشرة دولة، متنوعة فى مستوى التطور التقنى والظروف الاقتصادية وطبيعة النظام السياسى، يتضح أن عملية تطوير البحوث البرلمانية أصبحت ذات أولوية فى عملية التطوير البرلمانى ودعم القدرات المؤسسية للبرلمان.

وفيما يلى بعض مجالات التطوير المطبقة فى عدد من التجارب المعاصرة.

تطوير الهيكل التنظيمى والإدارى لخدمات البحوث والمعلومات:

تشهد وحدات البحوث البرلمانية وخدمات المعلومات تطورات هيكلية، تأخذ مسارات ثلاثة، أولها، باتجاه الدمج الهيكلى والتنظيمى، وثانيها باتجاه التقسيم والتنوع، وثالثها باتجاه التنسيق فى الخدمات، تحت إشراف مشترك، مع الإبقاء على الاستقلال التنظيمى. وفى أغلب الحالات، فإن الهدف من إعادة الهيكلة هو تطوير البحوث البرلمانية وخدمات المعلومات لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات النواب(customer-oriented) ، وأقرب الى المستخدم، تحقيقا لما يسمى الخدمات المجمعة.(one-stop shopping)

- ✓ الدمج: ففى البرلمان الاسترالى، تم دمج المكتبة ووحدة البحوث فى هيكل تنظيمى واحد، وكما فى البرلمان الكندى حيث تندرج إدارة البحوث ضمن الهيكل التنظيمى للمكتبة، وفى الكونجرس الأمريكى تتبع دائرة بحوث الكونجرس (CRS) مكتبته، وفى البرلمان الهندى حيث تم دمج وحدات المكتبة والبحوث والمعلومات والحاسب الآلى فى هيكل تنظيمى موحد (LARRDIS) سيتم تناوله تفصيلا فيما بعد.
- ✓ التنويع والاستقلالية: وفى بعض الدول يتم إعادة توزيع المهام البحثية والمعلوماتية بين عدة إدارات مستقلة(Stand-alone units) ، مثل مصر، حيث يوجد بمجلس الشعب المصرى: مركز للمعلومات (الحاسب الآلى)، ومركز للبحوث البرلمانية (لإعداد دراسات حول القضايا السياسية العامة، الداخلية والخارجية، وطرحها للنواب)، وإدارة عامة للبحوث، تركز على إعداد التقارير السنوية حول أنشطة الأمانة العامة، وإدارة للمؤتمرات لمعاونة الأعضاء علميا وبحثيا فى المشاركة فى المؤتمرات المختلفة، وخصوصا الخارجية، وإدارة لخدمات الأبحاث، تابعة للمكتبة، وتقوم بإعداد ملفات معلوماتية حول القضايا المختلفة وتقديمها للنواب واللجان البرلمانية.
- ✓ التنسيق المشترك: أما الاتجاه الثالث، وهو الأغلب، فيميل الى التنسيق والإشراف المشترك لأنشطة البحوث وخدمات المعلومات البرلمانية. ففى الكونجرس الأمريكى، تعتمد دائرة بحوث الكونجرس على أسلوب فريق العمل الذى يضم عناصر من مختلف الإدارات -البحثية والمكتبية والمعلوماتية والتقنية- الفرعية، تحقيقا لفكرة التكامل المنهاجى فى التناول، وقدر من التعاون بين الأقسام والإدارات المستقلة بالكونجرس. وفى بولنده، يتم أداء الخدمات البحثية من خلال فريق عمل، يتنوع حسب الموضوعات المطروحة، على هيئة فرق خاصة(Task forces) ، تضم العاملين المعنيين من الإدارات، وأحيانا اللجان، المختلفة بالبرلمان، تحت إشراف "مكتب بحوث"، حيث يكون مديره هو المسئول الرئيسى عن إنجاز البحوث وخدمات المعلومات، والإشراف على تمويل فريق العمل وإدارة نشاطه. وهناك حوالى

25 ألف يعملون فى الأبحاث وجمع المعلومات وتحليل القضايا والتشريعات فى الكونجرس الأمريكى.

ومن الملاحظ، أولا، أن هذا الاتجاه الثالث، التنسيقى، يتكامل مع التوسع فى استخدام التقنيات الحديثة فى البحوث والاتصالات، حيث يستخدم شبكات المعلومات الرئيسية (mainframes) ، أو الداخلية (Local Area-Networks-LANs)، لتحقيق التنسيق المطلوب، وبالتالى فهو يعتمد على قدرة البرلمان فى إنشاء نظم متكاملة لخدمات المعلومات والبحوث، على نحو ما فعله البرلمان المكسيكى (النظام المتكامل للمعلومات والتوثيق)، وربما ربط هذه النظم بشبكة أوسع من مصادر المعلومات الوطنية، كما فعل برلمان إستونيا، حيث ترتبط شبكة معلوماته البرلمانية بأهم المكتبات الوطنية.

ومن الملاحظ، ثانيا، أن هذا الاتجاه الثالث يرتبط بإنتاج نوعية جديدة من البحوث وخدمات المعلومات البرلمانية. ففى ألمانيا، أنشأت إدارة البحوث خدمة بحثية برلمانية جديدة عن طريق التليفون، بينما اتجهت دول أخرى، مثل بولنده والولايات المتحدة، والمكسيك، الى نوعية جديدة من الإصدارات والمطبوعات البرلمانية المشتركة نتيجة جهد الإدارات البحثية والمعلوماتية المختلفة فى البرلمان، على شكل ملخصات يومية أو أسبوعية، أو نشرات بأهم الأحداث والتطورات، أو دلائل إرشادية للنواب فى عملية التشريع والرقابة.

تطوير الأداء: تلبية رغبات العميل، والمبادرة بالخدمة، والسرعة فى الأداء:

بصرف النظر عن طبيعة الهيكل التنظيمى لخدمات البحوث البرلمانية، فإن التحدى الحقيقى الذى تواجهه اليوم هو تطوير الجودة، ومواءمة الخدمة، والمبادرة بها. فمن الملاحظ أن البرلمانات المعاصرة تنتقل من الأسلوب التقليدى فى البحوث البرلمانية الى الأسلوب الحديث، حيث ينصرف الأول الى إنتاج بحوث ودراسات تتسم بدرجة واضحة من التعقد والتعمق والتفصيل، وتنصب على قضايا مثارة فى الأجندة البرلمانية بالفعل، ويتم توزيعها على سائر الأعضاء واللجان.

أما الأسلوب الحديث فيتجه الى إنتاج خدمات بحثية ومعلوماتية مبسطة)ليس بالضرورة بحوث متعمقة مشمولة بالإحصاءات المركبة والرسومات البيانية المعقدة والإشارات المرجعية المكثفة، ولكن قد تكون أوراق خلفية، أو تعريفات وبيانات أساسية، أو حتى ملخصات موجزة بنتائج البحوث، أو مناقشات شفوية)، تتنوع فى شكلها ودرجة تعمقها حسب نوعية العضو واحتياجاته وقدراته، ويتم المبادرة بها مبكرا (proactive) أى قبل طرحها على أجندة عمل البرلمان.

ففى دراسة مسحية استطلاعية لتقييم النواب فى مجلس العموم البريطانى والكونجرس الأمريكى والبرلمان البولندى والبرلمان الاسترالى لخدمات البحوث والمعلومات، تبين أن أهم التحفظات "والشكاوى" تتمثل فى أمرين :

أولهما، نمطية الخدمات، وعدم مراعاتها للفروقات بين الأعضاء (ليس فقط من ناحية القدرات الذاتية، ولكن من حيث متطلبات الوقت والغايات السياسية التى لدى العضو من وراء طلبه الحصول على تلك الخدمات البحثية والمعلوماتية، كتمرير مشروع قانون أو ممارسة الرقابة البرلمانية.

وثانيهما، أسلوب التعامل مع النواب، حيث من الخطأ اعتبار النواب مجموعة متجانسة من الأشخاص، ولكن يجب التعامل معهم كزبائن (Clients) ، متنوعى الأهداف والإمكانيات والمطالب والأذواق، وبالتالى يجب اتباع أساليب مختلفة مع كل نائب لتقديم نفس الخدمة.

أما تحدي الوقت، فهو من أصعب الأمور التى تواجه البحوث وخدمات المعلومات البرلمانية المعاصرة، وتتطلب نوعية متخصصة وعالية التدريب للباحثين بها، لمواكبة إيقاع العمل البرلمانى، المتلاحق، وغير المنتظم فى أغلب الأحيان (حيث قد تطرأ أمور مستجدة يحتاج فيها الأعضاء الى معلومات واستشارات وبيانات لحظية). ومن ناحية أخرى، فإن ضغوط خفض الإنفاق التى تواجهها البحوث البرلمانية عموما تعود، جزئيا، الى انتشار الاعتقاد بارتفاع تكلفة الجهاز الفنى فى البرلمان مقارنة بما يقدمه من خدمات تستحق ذلك الإنفاق، وبالتالى تصبح إدارات وأجهزة البحوث البرلمانية فى حاجة الى إثبات قدرتها على ترشيد الإنفاق، بتقديم خدمات أسرع، وفى نفس الوقت أجود.

وبجانب الخدمات المكتوبة، كثيرا ما يحتاج النواب من هذه الإدارات خدمات تليفونية واستشارات شفوية عاجلة، أو ردود عن طريق البريد الألكترونى، وكثيرا ما يحتاج النواب هذه الخدمات خلال ساعات أو حتى أثناء انعقاد الجلسات. ولهذا، تتجه خدمات البحوث البرلمانية فى النظم الحديثة الى أمرين لمواجهة تلك التحديات الخاصة بالوقت المتاح لتقديم الخدمة، والتنوع الكبير فى شكل الخدمة المطلوبة : أولهما، تطوير قواعد بيانات حديثة، تعتمد على التقنيات المتطورة وتساعد على توفير البيانات الأساسية فى القضايا المطلوبة بالسرعة اللازمة وثانيهما، ابتكار أشكال جديدة من الخدمات البحثية وتدريب العاملين على أدائها.

ففى دائرة بحوث الكونجرس، يتجه الباحثون الى تطوير قدراتهم على تنويع المنتج البحثى والمعلوماتى فى ثلاثة أشكال، هى الردود السريعة على الأسئلة (وذلك خلال ساعات أو يوم على الأكثر، وفى حدود صفحة واحدة، (Memo،

والملخصات الموجزة (فى حدود 5-6 صفحات، وتتناول قضايا ملحة ومحددة Issue Brief، كتلك المطروحة أمام اللجان، وتتوفر خلال ثلاثة أيام على الأكثر)، ثم التحليلات الشاملة (حوالى 20 صفحة، وتتناول قضايا أوسع نطاقا Topical Reports، كتلك المطروحة على الجلسات العامة، وقد تستغرق ثلاثة أسابيع).

ويبدو أن أغلب أنشطة البحوث البرلمانية تتجه الى التركيز على ردود لأسئلة المحددة والمختصرة، التى يحتاجها العضو ربما خلال ساعات قليلة، سواء فى شكل ملاحظات مختصرة أو حتى عن طريق التليفون أو العرض الشفوى (presentation)، أكثر من التحليلات المتعمقة والشاملة، ذات الطابع الأكاديمى.

ولاشك أن هذه النوعية من الخدمات البحثية والمعلوماتية هى علاقة من طرفين، تحتاج الى مهارات خاصة وتدريب متميز، من جانب النواب وكذلك الباحثين. فمن ناحية النواب، يحتاج النائب الى أمرين فى طلبه للمعلومات، حتى يسهل مهمة الباحث والمحلل البرلمانى فى أداء هذه الخدمة فى الوقت المحدد وبالشكل الملائم والنوعية المطلوبة، أولهما تحديد الموضوع، وثانيهما تحديد الوقت والشكل والنوعية المناسبة فى هذه الخدمة البحثية. ومن ناحية الباحث أو المحلل، فإنه يحتاج الى تدريب على مهارات ثلاث رئيسية، أولها، معاونة العضو فى تحديد الموضوع الذى يهمه، وثانيها معرفة مصادر المعلومات الملائمة للموضوع والقدرة على الوصول إليها واستثمارها، وثالثها، صياغة الخدمة فى الشكل الملائم لاحتياجات العضو (مذكرة، ملاحظات موجزة، عرض شفوى..

تطوير مجالات البحوث والمعلومات البرلمانية:

يجب أن تكون خدمات البحوث والمعلومات مؤهلة (بشريا ومعلوماتيا) لتناول مختلف الموضوعات الداخلية والخارجية، لأن البرلمان ساحة لطرح مختلف الموضوعات وفى كل المجالات. إلا أن بؤرة التركيز فى المناقشات البرلمانية المعاصرة تتحرك بشكل دينامى الى مجالات معينة (يجب أن تشكل ملامح أجندة عمل إدارات البحوث والمعلومات البرلمانية)، دون إغفال أو إسقاط المجالات الأخرى.

والملاحظ أن الموجة السائدة فى البرلمانات المعاصرة تتجه الى التركيز على موضوعين رئيسيين، هما: الموازنة، والصياغة الفنية للتشريعات. فعلى سبيل المثال، ينصب أكثر من 70% من إنتاج دائرة بحوث الكونجرس على قضايا الموازنة، حتى أنها قامت بتطوير مصادر خاصة فى موقعها على الإنترنت

للحصول على المعلومات الاقتصادية والمالية والتقارير المرتبطة بها، كما أن البرلمان البولندى قرر إنشاء وحدتين جديدتين للبحوث والتحليلات المالية، هما: مجموعة التحليل المالى، ومجموعة قوانين الموازنة. كذلك، يلاحظ أن أغلب "بيوت الخبرة" التى تهتم بالعمل البرلمانى ودعم صانع القرار فى العالم المعاصر تهتم بالقضايا الاقتصادية.

أما بالنسبة لموضوع الصياغة الفنية للتشريعات، فقد تزايدت أهميته، وخصوصا فى برلمانات الدول الجديدة والنامية، بالنظر الى تزايد اهتمام النواب بالعملية التشريعية والمناقشات المرتبطة بها، وكذلك فى ضوء الاتفاقيات الدولية التى تنضم إليها الدول المعاصرة، وتفرض مجموعة جديدة من المعايير والأحكام فى الصياغة التشريعية، لتتوافق التشريعات الوطنية مع الإلتزامات الدولية. ففى أغلب دول وسط وشرق أوربا يحتل موضوع التوافق مع معايير الاتحاد الأوربى مكانة هامة فى العملية التشريعية، ويشكل محور طلب البحوث والمعلومات التى يحتاجها الأعضاء من دوائر البحوث البرلمانية، ومن بيوت الخبرة الخارجية أيضا. وتوجد وحدات متخصصة (مثل "مركز معلومات الاتحاد الأوربى") فى أغلب تلك البرلمان تكون مهمتها دعم عملية التوافق بين التشريعات الوطنية ومعايير الاتحاد الأوربى، وكذلك عملية التكيف فى المؤسسات والهياكل الداخلية لتتماشى مع مؤسسات ونظم أوربا الموحدة.

وفى العالم العربى، يهتم المجلس التشريعى الفلسطينى بموضوع الصياغة الفنية للتشريعات، وقام بإيفاد مجموعة من الباحثين بالدائرة القانونية وعدد من أمناء اللجان، والأعضاء، الى القاهرة لتناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، وتبادل الخبرة مع المتخصصين فى كليات الحقوق، والبرلمان ووزارة العدل. كما يخطط مركز التدريب البرلمانى العربى، التابع لجمعية الأمناء العامين العرب، لعقد سلسلة من البرامج وورش العمل فى قضايا التشريع والصياغة الفنية للتشريعات.

تطوير أدوات بحثية جديدة:

مع انتشار الثورة العلمية واستخدامات الحواسب الآلية فى العالم، تفتحت أمام خدمات البحوث المعلومات البرلمانية آفاق جديدة، تتيح فرصا جديدة للابتكار وتطوير الأداء كما تفرض أعباء إضافية على أطراف الخدمة ذاتها (النواب والباحثين). فاستخدام هذه التقنيات الحديثة فى العمل البرلمانى يتطلب تفهما لإمكانياتها واستخداماتها من جانب الأعضاء، كما يتطلب تدريبا مستمرا على تعظيم الفائدة منها من جانب الباحثين البرلمانيين، بل والجهاز الإدارى والفنى للبرلمان ككل.

ويلاحظ أن أبرز استخدامات الحواسب الآلية فى خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية فى العالم المعاصر تتمثل فى ثلاثة مجالات، أولها التحليل الاقتصادى والمالى، وثانيها قواعد البيانات التشريعية، وثالثها أساليب المحاكاة (Simulation)في المناقشات البرلمانية عموما وأعمال اللجان على وجه الخصوص.

ففى البرلمان الكندى تم تطوير نماذج مصغرة لمحاكاة النظام الضرائبى لدعم عمل المحلل الاقتصادى البرلمانى فى تطوير أساليب ونظام الضرائب وتوقع آثار تعديل نظام الضرائب على الموازنة العامة، كما تستخدم دائرة بحوث الكونجرس الأمريكى برامج مشابهة فى مختلف القطاعات، كالتأمين الصحى والمعاشات، والمنح والمساعدات الاجتماعية وإعانات البطالة، لمعاونة العضو فى معرفة أثر التعديل المقترح فى هذه السياسات العامة على القطاعات المعنية بها، فيما يسمى "ماذا يحدث لو فعلنا كذا؟."What-If-Questions-

وفي البرلمان البولندى يتم تخزين التشريعات على قاعدة بيانات ضخمة، ودراسة التعديلات المقترحة عليها أثناء مناقشاتها، وهى التجربة التى تتم فى مصر حاليا، من خلال "قاعدة البيانات التشريعية "LIS-فى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وكذلك فى مراكز المعلومات بمجلسى الشعب والشورى.

تطوير التقنيات وأساليب العمل:

لقد أصبحت التقنيات الحديثة سمة أساسية فى المؤسسات المختلفة، وعنصرا رئيسيا فى تطوير البرلمانات المعاصرة، بداية من الشئون المالية والإدارية وشئون العاملين، ومرورا بخدمات البحوث والمعلومات وحفظ المستندات والمكتبة، وانتهاء بإدارة الجلسات العامة فى البرلمان وتطبيق نظم التصويت الألكتروني.

وبالنسبة لخدمات البحوث والمعلومات البرلمانية، فإن الأخذ بهذه التقنيات الحديثة أصبح أمرا حتميا، ليس فقط من الناحية الموضوعية والمهنية، ولكن لاعتبارات اقتصادية أيضا، حيث أن هذه التقنيات هى التى تساعد على مواجهة معضلة خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية، أى تطوير الخدمة، وفى نفس الوقت تقليل النفقات.

واستخدام هذه التقنيات يفرض تكلفة تمويلية كبيرة، كما يحتاج الى تدريب خاص ومستمر للباحثين والفنيين، إلا أنه تمويل استثمارى، يحقق وفرا على المدى الطويل. فاستخدام الحواسب الآلية كشبكات معلومات ومراسلات يوفر الكثير من الإنفاق على طباعة التقارير والمهمات والأدوات المكتبية، كما يقلل الوقت المطلوب لأداء الخدمة (وهو ذو تكلفة هامة أيضا). وفى البرلمانات الحديثة ينتشر

استخدام هذه التقنيات فى خمسة مجالات رئيسية، هى: الحواسب الشخصية(PCs) ، والإنترنت، وقواعد البيانات والاسطوانات المضغوطة (CD-ROMs) ، والشبكات المحلية(LANs) ، والبريد الألكترونى.(E-mail)

فاستخدام هذه التقنيات الحديثة يوفر الوقت والتكلفة، حيث يساعد على الحصول على قدر هائل من المعلومات بأقل تكلفة تذكر، وفى أقل وقت ممكن، وبأعلى جودة متاحة، حيث يساعد أيضا على تطوير أساليب البحث والتحليل وجمع المعلومات (المحلية والخارجية)، وتطوير مهارات الباحثين.

وقد اهتمت البرلمانات الحديثة والعديد من المؤسسات الدولية بهذا الأمر، فصممت مواقع خاصة بها على شبكة الإنترنت، وقامت بربط مواقعها بمصادر المعلومات وقواعد البيانات المختلفة، وأتاحت للأعضاء استخدام الحواسب المحمولة (LAP TOPs) للاستفادة منها، كما فى الكونجرس الأمريكى والبرلمان الكندى، واليابان والهند.

ومن ناحية أخرى، فإن استخدام هذه التقنيات الحديثة يساعد على تطوير خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية لكى تبادر بالخدمة، وتستعد لتقديمها للعضو قبل طلبها، وذلك من خلال تسجيل طلبات الأعضاء من البحوث والمعلومات وتقييمهم لما يحصلون عليه، على نحو تراكمى، ثم تحليل نوعية الخدمة التى يطلبها الأعضاء وتقييمهم للجوانب الإيجابية والسلبية فيما يحصلون عليه خلال فترة ممتدة، ثم تطوير الأداء والاستعداد لتقديم الخدمة، وربما المبادرة بعرضها على النواب دون طلبها، فيما يسمى خلق الطلب على خدمات المعلومات والبحوث، وجعلها مبكرة ومحفزة.(Pro-Active)

تطوير وسائل التعاون البرلمانى الدولي:

وعلى المستوى الدولى، هناك مبادرات هامة لاستخدام هذه التقنيات الحديثة فى خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية، ومنها شبكة المعلومات القانونية الدولية. فمما لاشك فى أن تبادل الخبرات القانونية بين الدول هو أمر حيوى فى ظل التحولات الدولية والتغيرات الاقتصادية الجارية وكذلك لتعظيم الاستفادة من التقدم الكبير في وسائل الاتصال وتقنياته الحديثة.

وفى إطار الجهود الدولية لتوثيق التعاون بين المؤسسات التشريعية وتبادل الخبرات القانونية وتدعيم البحوث الجادة فى النظم الدستورية والقانونية، تأسست شبكة المعلومات القانونية الدولية (Global Legal Information Network-GLIN) وأصبحت أحد العلامات الهامة فى دعم التطور التشريعى المعاصر. وهذه الشبكة هى بمثابة منظومة غير حكومية، وبالأخص فهى ليست جزءا من الحكومة

الأمريكية، برغم تمركزها حاليا فى مقار الكونجرس الأمريكى. وهى تضم عددا من المحطات أو قواعد البيانات الإقليمية التى تتبادل المعلومات فيما بينها وقد تتيحها للغير أيضا فى مجال المعلومات القانونية.

وترتكز المبادئ التنظيمية للشبكة على القواعد التى تضمنتها اتفاقية بروكسل عام 1886، والتي دعت الى تبادل الوثائق التشريعية والقانونية بين دول العالم. فقد تأسست هذه الشبكة لتلبية احتياجات حقيقية من جانب المؤسسات التشريعية والفقه القانونى أيضا لتبادل الخبرة وتيسير سبل الدراسة والبحث فى النظم القانونية القائمة وتدعيم النظرة المقارنة فى البحوث القانونية. وتقوم مكتبة الكونجرس الأمريكى بدور الأمانة الفنية للشبكة فى الوقت الحالى، كما تهتم بتقديم المعونة الفنية للدول المنضمة الى أسرة الشبكة الدولية، التى تضم خمس عشرة دولة حاليا منها دول عربية شقيقة مثل الكويت وتونس وموريتانيا.

وتهدف هذه المبادرة الى جمع وتوثيق الوثائق القانونية، الدستورية والقانونية والقضائية والدراسات الفقهية، وتحميلها على الشبكة الألكترونية الدولية، لتحقيق هدف رئيسى هو خدمة المشرّع الوطنى والمؤسسات القانونية والباحثين عن طريق توثيق النظام القانونى الوطنى ذاته، وتخزينه واسترجاعه بالطرق الألكترونية الحديثة، فضلا تيسير الاطلاع الحرّ على النظم القانونية للدول الأخرى.

ومن المجالات التى تشير الى أهمية هذه الشبكة الدولية معرفة تجارب دول أخرى فى عقد الاتفاقات الدولية فى كافة المجالات كاتفاقات التعاون الاقتصادى ونظم التجارة..، وعملية إصدار القوانين وتعديلها، وتراث المحاكم والأجهزة القضائية فى المسائل الدستورية وبلورة المبادئ القانونية، فضلا عن الاطلاع على التراث الفقهى فى كافة المجالات التشريعية والقانونية. ولاشك أن إسهام الدول العربية سوف يساهم فى تقديم الخبرة العربية فى المجالات التشريعية والقانونية، ويتيح توثيق الأواصر البرلمانية العربية من ناحية ومع العالم ككل من ناحية أخرى.

تطوير الإعلام البرلماني

ليس من الجديد فى شئ الإشارة الى أننا نعيش عصر المعلوماتية، والتطور المتسارع لتقنيات المعلومات، فى تجميعها وتحليلها وترشيد صنع القرار فى ضوئها..، وليس من الجديد أيضا القول بأن الفجوة بين الأمم لم تعد فى ثرواتها التى تحت الأرض وإنما تلك التى فى عقول أبنائها..، وإنما المهم فى هذا السياق هو التنبيه الى ضرورة النظر الى المعلومات فى حياتنا ليس كمجموعة من الأجهزة (الحواسب الآلية مثلا) والتجهيزات (الاتصالات السلكية واللاسلكية بأنواعها) وإنما كمنظومة متناسقة، تنطلق من قناعة بدور العلم وتستهدف تحسين ظروف المجتمع وتمكينه من النهضة والتقدم.

بعبارة أخرى، فإن المعلوماتية، من وجهة النظر التحليلية، هى طريقة تفكير تعبر عن نقلة نوعية من الاعتماد على الحدس والتأثر بالأفضليات الذاتية والأحكام القيمية الى الأخذ فى الحسبان بحقائق الواقع والتعامل معها للحصول على أفضل الحلول الممكنة (زيادة العوائد وتقليل التكاليف) للمشكلات المثارة. من هنا ترتبط المعلومات بصنع واتخاذ القرار، فهى لا تدور فى فراغ، وإنما يتم استخدامها لغاية محددة. من ناحية أخرى، فإن المعلوماتية أسلوب عمل لا يقبل التجزئة أو الانتقائية غير المخططة، فلا يتصور مثلا أن تحشد الحواسب الآلية فى المؤسسات الإدارية ويتم رصّها فى أعداد مبهرة دون أن يؤدى ذلك الى تطوير أساليب العمل لتحسين الخدمة أو المنتج النهائى (ليكون العمل أكثر سرعة والأداء أكثر جودة..)، الأمر الذى يثير التساؤل حول الدور الفعلى لمراكز المعلومات التى تم إنشاؤها فى مختلف المؤسسات والهيئات.

ومن ناحية ثالثة، فإن للمعلوماتية دلالة حضارية كبيرة، إذ لا ترتبط فقط بأسلوب العمل وجودة الإنتاج وتحسين الأداء وإنما أصبحت وسيلة رئيسية لتدعيم قنوات التواصل بين الأفراد، وبين المجتمع والدولة، وبين المجتمع والعالم الخارجى (الذى لم يعد فى الحقيقة خارجيا). أى أن المعلوماتية قرين الشفافية ووسيلتها، فلم يعد من الممكن أن يظل التخطيط للتنمية حكرا على مجموعة من الموظفين أو نخبة السياسيين، أو يتم فى اتجاه واحد، من الحكومة الى المواطنين، حيث لم يعد مقبولا أيضا تنفيذ خطط التنمية دون قياس مردودها على المجتمع ومعرفة تأثيرها على الأفراد، كما لم يعد ممكنا انفراد الدولة بصياغة أجندة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحديد أولوياتها وقضاياها وكيفية التعامل معها..، كل هذا لم يعد عمليا فى الألفية الثالثة.

وإذا كانت المعلوماتية ضرورية لأجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع فإنها حتمية للبرلمان، بحكم طبيعته الجماهيرية وأدواره النيابية ومهامه التشريعية

والرقابية. وتطوير نظم الاتصالات والإعلام البرلمانى أصبح بمثابة البنية التحتية لتنمية المؤسسة البرلمانية من ناحية وإنعاش المناخ الديمقراطى من ناحية أخرى، حيث لا يعمل البرلمان فى فراغ وإنما يرتبط، تأثيرا وتأثرا، بالبيئة السياسية والثقافية المحيطة به.

من هنا، فإن تخصيص قناة للإعلام البرلمانى فى السياسة الإعلامية العربية يعتبر خطوة هامة نحو مأسسة هذا الإعلام، وبالتالى تدعيم ثقافة المجتمع الديمقراطى ومؤسساته. والتساؤل الذى يدور فى الذهن حول هذا البث الإعلامى البرلمانى يثير جملة من القضايا والتوقعات: هل يتضمن مجرد زيادة فى المساحة الزمنية لنقل الجلسات؟، وهل ستنقل على الهواء أم بعد تسجيلها وإخراجها بشكل يضمن إبراز موضوعات دون أخرى فى النقاش أو إلقاء الضوء عضو أكثر من غيره؟، وما هى أجندة ومحاور عمل هذه القناة المتخصصة، وهل سوف تقتصر على نقل الجلسات وتصريحات المسئولين والزيارات البرلمانية الرسمية، أم تعمل فى إطار منظومة متكاملة من "الإعلام البرلمانى" بما يشمله من عناصر توعية عامة بقواعد الممارسة البرلمانية الديمقراطية، فى مصر والعالم، وتحليل نقدى لأداء البرلمان، يخاطب المشاهدين والأعضاء على السواء؟، ومن الذى يدير هذا الإعلام، وهل هو البرلمان ذاته أم مجموعة من الإعلاميين المتخصصين، أم فريق مشترك منهم؟، وما هى وسائل التعرف على تقييم المشاهدين والأعضاء لأداء هذا الإعلام؟، وغيرها من التساؤلات.

وفيما يلى محاولة لبلورة إطار لتخصيص قناة للإعلام البرلمان فى الدول العربية.

أ - وظائف القناة البرلمانية:

تتعدد مصادر الإعلام البرلمانى، ما بين صحافة نشطة ومراكز بحثية متخصصة وتغطية إذاعية وتليفزيونية متزايدة. ومع ذلك، فإن مستوى الوعى البرلمانى لا يزال محدودا، سواء بقصد -يحمل نظرة نقدية للبرلمان ذاته- أو بدون قصد، بسبب نقص المعلومات والخبرة. ولهذا، فإن أولى مهام مثل هذه القناة البرلمانية هى العمل على توسيع مصادر المعلومات وتطوير المعرفة بالحياة البرلمانية. من هنا، يجب أن تعمل لتحقيق ثلاثة وظائف رئيسية، هى:

(1)تدوير البيانات ونشر المعلومات :القناة البرلمانية هى بمثابة وسيلة حديثة وسريعة تقوم بتدوير البيانات ونشر المعلومات البرلمانية. ومن الممكن أن تكون هذه الوسيلة التقنية العالية وسيطا اتصاليا داخليا فقط، فى إطار البرلمان، أو خارجيا وداخليا معا، من خلال ربطها بشبكات الاتصالات الداخلية بالبرلمان

وغيرها من الشبكات الوطنية. وفى كل الأحوال، تتعلق هذه الوظيفة بالبيانات الهامة فى العمل البرلمانى. والبيانات المقصودة هنا هى الحقائق والاحصاءات والأرقام التى تتعلق بحجم الممارسة الرقابية أو المبادرات التشريعية للأعضاء، أو نتائج الانتخابات البرلمانية المحلية والعالمية، أو القرارات والتوصيات التى صدرت عن المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، أو حتى مواعيد جلسات البرلمان، ولجانه، فيما يشبه النشرة المرئية التى يتم تحديثها باستمرار.

والمقصود بالمعلومات هنا هو تلك المعارف والبيانات ذات الدلالة والتأثير المباشر المحتمل على سلوك الفرد. ويمكن أن تستخدم القناة للقيام بجانب من هذا الدور التثقيفى للمشاهدين والأعضاء على السواء، لاسيما فيما يتعلق بالممارسة النيابية والحياة الديمقراطية، مثل التعرف على أنشطة برلمانات أخرى فى العالم، وأعمال وتوصيات ودراسات الاتحاد البرلمانى الدولى الذى يلعب دورا حيويا فى تطوير المؤسسات النيابية فى العالم المعاصر، لاسيما فى مجال التحول الديمقراطى.

(2)تطوير السلوك النيابى للأعضاء: وما من شك فى أن الاتجاهات السلوكية للفرد بوجه عام تتأثر بعدة عوامل، من أهمها المعارف والمعلومات المتاحة له والتى يتعرض لها. وكلما كانت هذه المعارف والمعلومات متجانسة وهادفة ومرتبطة بإطار ثقافى ملائم للبيئة المجتمعية كلما كانت وسيلة لتنمية وتطوير السلوك الاجتماعى للفرد. ولاشك أيضا أن أعضاء المجالس النيابية يعبرون عن مختلف طوائف وشرائح المجتمع، كما أن هناك فوارق -طبيعية- بين خبرة الأعضاء بالحياة النيابية عموما والعمل التشريعى على وجه الخصوص، ليس فقط من زاوية أو درجة الإحاطة بالإطار الدستورى والقانونى للممارسة النيابية ولكن أيضا من حيث إدراك واستيعاب أصول التمثيل الشعبى والتفاعل مع مؤسسات الدولة فى النظام السياسى.

من هنا تأتى دواعى وأهمية التأثير الهادف فى السلوك النيابى لأعضاء المجالس النيابية. فهو تأثير يستهدف "التقريب" بين الثقافات المتفاوتة للأعضاء و"توجيه" التفاعلات النيابية الى هدف مشترك هو الصالح العام. ولعل أهم المجالات التى يمكن أن تساهم من خلالها القناة البرلمانية فى التأثير على السلوك النيابى للأعضاء هو التعريف بالإجراءات، أى إجراءات العمل البرلمانى بوجه عام، حيث أن فهم الإجراءات متطلب سابق على حسن استخدام وتطبيق القواعد. ومن أمثلة ذلك: التعريف بواجبات ومسئوليات وحقوق العضو، لاسيما فى الأمور الحيوية، مثل شروط استخدام وسائل الرقابة البرلمانية المتعددة (سؤال، بيان، اقتراح، استجواب، مناقشة..)، وشرح قواعد وإجراءات العملية التشريعية، مثل

طلب الكلمة، تقديم مشروع قانون، إعادة المداولة، التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية، طبيعة الالتزام الحزبى، شروط وإجراءات تأسيس الأحزاب السياسية، النظم الانتخابية، ودور القضاء فى الرقابة على القوانين.

(3)دعم القرار التشريعى :تعتمد المنظمات الحديثة على أجهزة متخصصة فى المعلومات ودعم اتخاذ القرار بها، سواء كانت مؤسسات سياسية أو اقتصادية أو غيرها، حيث أن صانع القرار فى أى من هذه المنظمات يتعرض وبشكل متكرر لنوعين من الأزمات المعلوماتية التى تؤثر على عملية صنع القرار، إما نقص المعلومات، أو غموضها وعدم دقتها، أو وفرتها الغامرة (Overload) الى الحد الذى لا يمكّن صانع القرار من تحليلها وبناء البدائل على ضوئها.

من هنا تزداد أهمية القناة البرلمانية كمصدر لدعم القرار، حيث تفتح النقاش وتتيح تبادل الآراء والخبرات حول المسائل المثارة أمام البرلمان قبل اتخاذ القرار، والإشارة إلى الاحتمالات الحاضرة والمستقبلية للبدائل المختلفة لما يتخذ من قرارات (مثلا: معرفة ردود الفعل المحتملة إزاء مشروع قانون على تجنب الكثير من مخاطره، والجدل حوله.

فكلما توافرت التحليلات والرؤى المختلفة أمام متخذ القرار استطاع -على الأقل نظريا- استشراف التبعات المتوقعة لهذا القرار أو التنبؤ بمسارات المستقبل. ولا يخرج القرار التشريعى عن هذه القاعدة، بل ربما يعتبر من أكثر المجالات التى يتضح فيها الدور الحيوى لأجهزة المعلومات المصممة لخدمة ودعم القرار. ومن دلائل ذلك تلك الحالات التى يضطر فيها البرلمان الى المفاضلة بين عدة بدائل فى ظروف تتسم بقلة أو حتى ندرة المعلومات سواء بسبب صعوبة جمع هذه المعلومات أو بسبب حداثة الموضوع محل المناقشة، كأن يكون موضوعا طارئا مثلا.

بعبارة أخرى، هناك إمكانية كامنة فى القناة البرلمانية لتوفير وإمداد الأعضاء بمعلومات تعين على التفكير فى والاختيار بين البدائل المطروحة بصدد الموضوعات الجارية محل النقاش، بما يدعم القرار التشريعى فى التحليل الأخير. من هنا، تصبح القناة البرلمانية ليس فقط وسيلة لإعلام المواطنين بمجريات الأمور فى البرلمان، ولكن أيضا وسيلة لدعم القرار البرلمانى ذاته. ولهذا، يجب أن تتسع المصادر التى تغذى القناة بالمعلومات والمعارف والرؤى حتى تضعها أمام البرلمان، على النحو التالي:

فالهدف الاستراتيجى من تطوير القناة البرلمانية، إذن، هو: توفير فرصة إضافية لاستخدام المعلومات والتحليل العلمى فى عملية صنع القرار البرلمانى، من

خلال تقنية حديثة قادرة على جذب مستخدمين جدد لها، وذات إمكانات كبيرة لعرض المعلومات على المستخدمين وتحديث بياناتها، بما يجعل من هذه التقنية الحديثة محطة لإلتقاء مصادر المعلومات المختلفة المتاحة فى البرلمان.

ب - محتوى القناة البرلمانية:

من المقترح أن تحتوى القناة البرلمانية على ثلاثة أنواع رئيسية من البيانات والمعلومات والتحليلات البرلمانية، هي :

(1)شؤون البرلمان، ومنها:

- ✓ بيان جدول أعمال الجلسات العامة، وجلسات اللجان.
- ✓ لقاءات هامة لرئيس البرلمان وقيادات الأحزاب والكتل البرلمانية.
- ✓ أنشطة النواب ذات الطابع البرلمانى (مبادراتهم التشريعية، نشاطهم الرقابي)

(2)قضايا سياسية ودستورية، مثل:

- ✓ أنشطة البرلمان، التشريعية والرقابية والمالية.
- ✓ السوابق البرلمانية.
- ✓ التعاون بين مجلسي البرلمان.
- ✓ العلاقات بين المؤسسة التشريعية والحكومة.
- ✓ أهم القواعد الدستورية، وأحكام هامة للمحكمة الدستورية العليا، ومواد رئيسية في اللائحة الداخلية للمجلس..

(3)معلومات وتحليلات، ويقصد بالمعلومات هنا:

- ✓ الإحصاءات والأرقام، والتعبيرات الكمية ذات الدلالة والأهمية (مثل وضع الاقتصاد الوطنى، حالة الاستثمار، معدلات النمو السكانى)
- ✓ أهم الأحداث المحلية والعالمية (مثلا، المؤتمرات الهامة، الوضع فى الشرق الأوسط، الانتخابات النيابية فى العالم)
- ✓ تحليلات لموضوعات مثارة فى البرلمان.

ج - تقييم الأداء:

منذ البداية، يجب أن يكون واضحا أن القناة البرلمانية وسيلة إعلامية دينامية، تعمل وفق معطيات الواقع وأهداف المستقبل، ومن هنا فمن الضرورى

تطويرها على نحو مستمر. ولكن التطوير لا يتم فى فراغ، أو يكون تعبيرا عن قناعة ورؤية ذاتية لبعض الأفراد، حتى إن كانوا القائمين عليها، بل يجب أن يأخذ فى الاعتبار تقييم متلقى هذه الخدمة (الجمهور والأعضاء) واحتياجاتهم، ومن ثم لابد أن يشتمل على أدوات مناسبة لتقييم الأداء، حتى يمكن تطوير القناة على أسس موضوعية وبناءا على قياس علمى دقيق لأدائها.

وهناك وسيلتان متكاملتان لتقييم الأداء، لاينبغى الاستغناء بإحداهما عن الأخرى. الأولى ذات طابع فنى، وتتم فى نطاق محدود، ربما فى صورة اجتماعات للأطراف المعنية (من الإعلاميين، والبرلمانيين والخبراء والفنيين)، على هيئة لجنة توجيه (Steering Committee) تلتقى على نحو دورى، لمتابعة العمل فى القناة، والوسيلة الثانية تتمثل فى الاحتكاك والتواصل المباشر مع متلقى الخدمة، سواء فى صورة استطلاعات للرأى أو البرامج المفتوحة لمشاركة الجمهور، ثم تحليل تقييم الجمهور للخدمة، وطرح التوصيات المناسبة للاستجابة لها، حتى تصبح هذه القناة وسيلة داعمة للشفافية والتطور البرلمانى والتحول الديمقراطى فى العالم العربي.

الإعلام أو العودة الدائمة لنقطة البداية

الضمانة الأساسية للحرية الإعلامية هي حرية العمل السياسي

أدلى الكثير من الزملاء بدلوهم في موضوع إصلاحات مزعومة في القانون المنظم للعمل الإعلامي. ومساهمة في هذا النقاش أود تسجيل جملة ملاحظات:

- أولا: لا حرية إعلام ولا عمل إعلامي حقيقي من دون حياة سياسية. إن عدم وجود مؤسسات سياسية حقيقية وعدم وجود مؤسسات دولة بأتم معنى الكلمة وعدم وجود حياة برلمانية لا يمكن أن تعوضه أية حرية إبداء رأي. فالذي يحاسب السلطة ليس وسائل الإعلام والإعلاميين بل ممثلي الشعب.
- ثانيا: الخطاب السياسي منعدم. فالوزراء لا يتحدثون في السياسة لأن أغلبهم لا علاقة له بالسياسة ولأن السياسة منعدمة ومحتكرة من قبل الرئيس لوحده ويسمح بها أحيانا للوزير الأول أحمد أويحيى وأحيانا لمبعوثه الخاص عبد العزيز بلخادم. والنواب لا علاقة للأغلبية الساحقة منهم بالعمل السياسي وأقل من ذلك بنشر الأفكار وبدائل الحلول. فأي إعلام يمكن أن ينمو في هذا الفراغ وفي هذه الرداءة المقرفة في ممارسة العمل الحكومي والعمل البرلماني؟ لا ثقة في هذه السلطة لا بد من ضمانات دستورية قبل التفاوض
- ثالثا: ينبغي كسر العلاقة الثنائية القائمة حاليا. سلطة إعلام، إعلام سلطة، حرية تعبير عقوبة، عقوبة حرية تعبير. وذلك بسيط لا بد من تدخل طرف محايد والأفضل أن يكون مهنيا. لا بد أن تنسحب السلطة التنفيذية من شؤون الإعلام وتقتصر على القيام بالدور المنوط بها دستوريا. من ذلك السماح بقيام مؤسسات مختصة في قياس الرأي العام ومراكز دراسات ومؤسسات التحقق من الانتشار لوسائل الإعلام .. وهكذا دواليك.
- رابعا: لا يمكن وضع العربة قبل الحصان، ينبغي النضال أولا من أجل تحرير الساحة السياسية ومن أجل وضع ما أمكن من ضمانات ممارسة الحريات ومنها الحرية الإعلامية. ولهذا من الأفضل لرجال المهنة عدم التعجل في اعتماد قانون إعلام جديد، لأنه من الأفضل للمهنة ورجالها أن يتم ذلك في ظروف أخرى، لا تتدخل فيها السلطة. من الناحية العملية لا يمكن المجازفة مرة أخرى، وسبق أن فعلنا ذلك والنتيجة أمامنا، بالتفاوض مع السلطة على

قانون جديد وهي في الواقع ما زالت تبعث لنا برسائل تدفع لليأس الكامل من استعدادها لأي تغيير حقيقي.

- خامسا: ما هو متوفر من وسائل إعلام، ما زالت محدودة تكنولوجيا، ليس لكون صحافييها ومسؤوليها لا يريدون ولا يعرفون، بل لأن المناخ السياسي والاقتصادي والسلطوي لا يسمح بغير هذا. العالم من حولنا، وحتى في الكثير من البلدان العربية، عرف تطورا تكنولوجيا رهيبا في حين ما زالت الجرائد عندنا، لأنه ليس هناك إعلام سمعي بصري أصلا، تتشابه كلها، ورق واحد وحجم واحد وتقريبا ماكيت واحدة.
- سادسا: إعلام الخبر والمعلومة والتحقيق هو الإعلام الحقيقي وليس إعلام الرأي. السلطة وبيروقراطياتها تحتكر المعلومات وليس هناك آلية معلومة لتداول هذه المعلومات ولا ترتيب قانوني يلزمها بالإفراج عنها. والأخطر أن الوزارات والمؤسسات الأساسية لا تتقن صناعة المعلومات والوزراء لا يتقنون حتى صياغة تصريح، بعضهم لا يتقن أي لغة ولا يتقن بالخصوص صياغة خطاب إعلامي ويقول كلاما غير مفهوم أو لا يحمل أحيانا مدلولات ولا يعتمد الوزراء على متخصصين ولا يرون أحيانا ضرورة لذلك. وهذه المسألة ينبغي أن تكون موضوع نضال السياسيين والأحزاب والمجتمع المدني وليس الإعلاميين فقط.
- سابعا: الإعلام والمال وقد طرح الموضوع من قبل بعض الزملاء من زاوية التخوف من سيطرة أصحاب المال على الإعلام. والخطير في الموضوع أنه يتم في زمن الاحتكار السياسي وفساد المجال الاقتصادي التجاري. مما سينقل الفساد إلى المجال الإعلامي وقد بدأ ذلك منذ فترة وهو قد يتعمم. ولكن يمكن القول أيضا أنه لا بد أن يقوم اقتصاد إعلام حقيقي ولا بد من فتح الاستثمار في القطاع برمته، صحافة مكتوبة وإعلام سمعي بصري وغير ذلك، وفق ضوابط يطمئن أصحاب المهنة لها.
- ثامنا: بناء عملية إعلامية متطورة في حاجة، ليس للقانون، ولكن للحرية وللثقة في هذا القطاع، فالإنتاج الإعلامي المتنوع الذي يغذي وسائل الإعلام بإنتاج نوعي مسألة هامة في كل البلدان إلا في الجزائر. ينبغي أن يقوم مناخ إنتاجي ومناخ من البحث الإعلامي ومن ألوان إعلامية أخرى، وجانب كبير من هذه العملية يقع على عاتق السلطة العمومية، لأنها ملزمة دستوريا بتوفير إعلام متنوع للمواطنين.

تلك أهم المسائل المطروحة، ولكن السؤال المطروح هو: من يحدد الأهداف في قطاع الإعلام ومن يجعل الإعلام يترنح في هذا المستوى الرديء؟ إن

الإجابة واضحة ولذلك لا بد من إصلاح عام جذري للدولة ومجموع أدواتها والخروج من المنطق السلطوي إلى منطق دولة المؤسسات.

حراسة خانقة على سوق الإعلام

أما من الناحية المهنية، أثني على ما ورد في مساهمة الزميل بشير حمادي، ولا أكرر ما ورد فيها، وأقول إن العملية الإعلامية في بلادنا ما زالت بدائية في جوانب كثيرة منها .

فبعيدا عن مسألة الحريات وضماناتها ووجود حياة سياسية ومشاكل احتكار الساحة السياسية واحتكار عوامل استقلال المؤسسات الإعلامية، وخاصة الإشهار والطباعة، فهناك مسائل مهنية هامة جدا. من هذه المسائل المتصلة ببناء عملية إعلامية متكاملة وراقية، الوصول إلى مصادر الخبر. وفعلا فإنه من دون تمكن الإعلاميين من الوصول إلى مصادر الخبر وإلزام كل مؤسسات الدولة، عندما تكون هناك مؤسسات دولة، بذلك، سنظل نمارس إعلام النقد السياسي الاجتماعي وذلك واضح أنه لا يزعج السلطة إلا نادرا.

إن عملية إعلامية تقتصر على الجرائد، ويشك رجال الإعلام أن غالبية مكوناتها الضحلة وعناوينها المتخلفة تتبع السلطة أو أصحاب نفوذ في السلطة، هذه العملية تحمل في طياتها رؤية احتكارية سلطوية تجعل المجال الإعلامي محدود في موارده ومحدود في دوره.

الكل يعرف أن قانون الإعلام لعام 1990 فتح الباب بوضوح للمبادرة الإعلامية وفي جميع مجالات الممارسة الإعلامية. وتمنع السلطة حتى اليوم بذرائع أمنية أو غيرها قيام قنوات خاصة أو إذاعات خاصة أو حتى جرائد إلكترونية.

إن حق المواطن في إعلام متنوع المنصوص عليه في الدستور، لا يمكن أن يتجسد في المناخ الحالي. ولهذا فإن تضييق السوق الإعلامي ومواردها يمكّن السلطة من التحكم فيها ويحرم وسائل الإعلام من منافعها.

لقد ناضلنا سنين طويلة من أجل حرية امتلاك المطابع، ولكن ما زال الاحتكار شبه كامل، فما عدا عددا قليلا من الجرائد، فإن الغالبية الساحقة تلجأ لمطابع السلطة .

أما موضوع الإشهار فهو مرتبط بإدارة مصادر تمويل الإعلام ككل. فالتمويل الأول للإعلام عندنا هو الإشهار. والإشهار تتحكم فيه السلطة وتمنحه بشكل انتقائي مغرض، وليس هناك أي قاعدة موضوعية لتوزيعه، لا اعتماد قاعدة السحب والمبيعات ولا أي قاعدة سوى تقديرات بعض أصحاب النفوذ السلطوي. لقد تحولت هذه المسألة بعبعا رهيبا مسلطا على الإعلاميين. لهذا لا بد من وضع ضوابط صارمة تقيد السلطة وأجهزتها.

الركود الاقتصادي والاحتكار عاملان ضربا سوق الإعلام ولم يمكنا الإعلام من إحداث نقلة نوعية، والحصول على التنكولوجيا الحديثة، ولا الوصول إلى الكثير من الجزائريين.

لكن في الواقع المسألة مرتبطة بالعملية الاقتصادية وبالحالة السياسية العامة. فالاحتكار هو طبيعة النظام سياسيا واقتصاديا وإعلاميا. ولهذا قلت إنه لا ينبغي وضع العربة قبل الحصان.

مسألة اللغة، مسألة هامة جدا. لماذا؟ ليس من حيث وجود أو عدم وجود صحف باللغة الفرنسية، بل من حيث مدى كون وسائل الإعلام ممثلة للطلب الإعلامي الحقيقي. فإذا قلنا أن الأحزاب ضعيفة التمثيل لمختلف قوى المجتمع والمصالح القائمة فيه، فإن وسائل الإعلام أيضا لا تعكس بشكل أكيد حقيقة الطلب على الإعلام. ولهذا فهناك إدارة للموضوع وهي إدارة مغرضة أيضا .
إن إلزام السلطة، أو الدولة ومؤسساتها عندما تقوم فعلا، بالتكفل مباشرة بترقية محيط العملية الإعلامية، لأنه من وظائف السلطة العمومية، مثل تطوير صناعة المعلومات في الوزرات والإدارات وفي المجال الاقتصادي وتجاوز مسألة السرية المفرطة. مسألة ذات طابع استراتيجي هام.

ترقية صناعة الإعلام. وتبدأ هذه العملية من ترقية تكوين رجال إعلام المستقبل. وينبغي أن يحدث تطور في هذا المجال، بحيث ينبغي تمكين وسائل الإعلام من إقامة مؤسسات تكوين مشتركة لتحسين مستوى الداخلين الجدد وإتمام تكوين المتخرجين من المعاهد المتخصصة في الجامعة وفق ما تحتاجه المؤسسات الإعلامية.
التخلي عن البيروقراطية ومنطقها المتمثلة في وزارة الإعلام، وإعطاء الفرصة للمهنيين إدارة شؤونهم بنفسهم في مجالس منتخبة.

الخلاصة: لا يمكن أن نثق في السلطة

وفي الخلاصة يمكن القول، كما سبق أن لاحظ الكثير من الزملاء، أن قانون 1990 كان الأرحم فلماذا تلاعبت به السلطة وأفرغته من محتواه عوض ترقيته؟ لهذا لا يمكن أن نثق في هذه السلطة وفي وعودها. لا بد من ضمانات دستورية قبل أي تفاوض على قانون جديد للإعلام. كما لا بد من القول، لا ينبغي للإعلاميين الغرق في الاعتبارات الفنية للقانون والصياغات القانونية، لأن المهم هو تغيير المنطق العام لممارسة العمل الإعلامي. لأنه من دون حريات كاملة سياسية واجتماعية ونقابية وأكاديمية، سيظل العمل الإعلامي جزيرة معزولة ومحروسة بسياج الطباعة والإشهار والاعتماد القانوني وخاصة بمنطق السلطة وعصبه.

دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا

لعبت ثورات الربيع العربي دورًا مهمًا وحاسمًا في زعزعة أركان النظام الإعلامي العربي خلال العقد الأخير، وتجلى ذلك بوضوح أكبر في البلدان التي تفجرت فيها عوامل الحراك السياسي والاحتقان الاجتماعي منذ مطلع ذلك العقد، وربما تكون مصر وتونس واليمن من أبرز تلك البلدان، فقد سمحت ظروف الهامش الديمقراطي والحريات النسبية المتاحة لديها بتحفيز الصحافة والفضائيات الخاصة، وتوظيف أدوات ما صار يُعرف بالإعلام الجديد (New Media) في التمرد على ثوابت الإعلام الرسمي، وتحرير قطاعات واسعة من الجمهور من سطوته. ومن غير المبالغة في هذا السياق القول بأن التضافر والتلاقح الفريد الذي نشأ بين وسائط الإعلام التقليدية الأكثر حرية، وبين تقنية الإعلام الأحدث التي عجز النظام الإعلامي العربي عن احتوائها، قد لعب الدور الأهم في تهيئة أجيال الربيع العربي للثورة وبلورة توجهاتها السياسية والمجتمعية، وهنا يمكن التأكيد على أنه إذا كان القهر السياسي والاجتماعي لأنظمة الاستبداد والاستغلال هو المفجّر لثورات الشعوب، فإن الإعلام الحر والمستقل هو الذي يهيىء ويعجّل بإنجازها.

ويستطيع المدقق لجدلية الثورة والإعلام أن يلحظ ذلك الارتباط المتبادل بين مقومات الثورة وحالة الإعلام في شروط مكانية وزمانية محددة، فالثورات كتجسيد مباشر لإرادة الشعوب لا يمكن تصورها في غياب نظام اتصالي ومعرفي قادر على حشد قوى الثورة وتنظيمها في اتجاه الهدف، وفى الظروف التي تهيمن فيها الأنظمة الحاكمة على الآلة الإعلامية لا يجد الثوار بُدًّا من السعى لإحداث ثغرات في النظام الإعلامي القائم واحتلال مساحات مؤثرة بين جنباته، أو العمل على إنتاج بدائل اتصالية ومعرفية جديدة لتجسيد رؤى الثورة ومتطلباتها، وتؤكد شواهد الربيع العربي أن قوى التغيير في الواقع العربي مضت -ولا تزال- في هذين الدربين معًا، وهو الأمر الذي يفسر المكانة البارزة التي تحتلها شعارات حرية الصحافة والإعلام ضمن مطالب الحراك الثوري والإصلاحي في عموم الوطن العربي، وحرص القوى والحركات السياسية على استثمار معطيات ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال على المستوى الكوني.

ولوسائل الإعلام دور فاعل في تشكيل سياق الإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة؛ حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير. ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي

والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.

العلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي

يلعب الإعلام المنخرط في عملية التغيير، دورًا أساسيًا في استمرارية العمل السياسي الإصلاحي والتوعوي، الذي تناط به مسؤوليات "حماية مكاسب التغيير الديمقراطي وتطويرها"، وكشف جميع المعوقات والصعوبات التي تحول دون نجاحها، والحفاظ على روح الوهج الثوري والمضي في طريق التحول الديمقراطي على مستوى البلدان العربية ولاسيما بلدان الربيع العربي، لذلك يقتضي بناء الرسالة الإعلامية المرافقة لعملية الانتقال الديمقراطي، عملاً إعلاميًا محترفًا يعيد صياغة وإعداد وتقديم مواقف المواطنين، والاتجاهات العامة للرأي العام.

وبعد الإطلاع على أدبيات العلوم السياسية نلحظ أنه لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي؛ فالدراسات والنظريات المتوافرة حول هذه القضية يكتنفها التنافر والغموض لدرجة التعقد والتشابك إلى حد كبير، فقد أوجدت تلك الدراسات تباينات حول عما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أم سلبية بين وسائل الاتصال والديمقراطية، وعما إذا كان ينبغي أن تسبق عملية تحرر وسائل الإعلام خطوات التحول الديمقراطية أم العكس.

ولكن يمكن تصنيف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في ضوء اتجاهات ثلاثة، وهي:

- **الاتجاه الأول** :يعترف بالدور الفاعل للإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام.
- **الاتجاه الثاني** :ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

- **الاتجاه الثالث** :ينظر هذا الاتجاه إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام أدوارًا محددة في مرحلة التحول.

وظائف الإعلام في ضوء التحول الديمقراطي

يفترض Jurgen Habermasضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية، وهي:

- **القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع** :حيث إنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والأيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لابد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول استخدام وسائل الإعلام إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية المسيطرة تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي.
- **حماية المجتمع** :فيرى Habermas أن الشرط الثاني لقيام وسائل الإعلام بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي هو أن تتوافر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع، بأن تكون حارسًا للمجتمع. حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية انحرافات ترتكبها السلطة.
- **توفير المعلومات للجمهور** :حيث إن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، فلكي يزدهر المجتمع الديمقراطي فإن أعضاءه يجب أن يتقاسموا المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، فيشير Habermasإلى ضرورة توفير المعرفة للجميع لكي يستطيعوا أن يتخذوا القرارات الصحيحة، ولكي تكون تلك القرارات في صالح المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل مواطن على المعلومات عما يحدث في العالم، وأصبح هناك فهم مشترك بين المواطنين لهذه الأحداث.
- **المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية** :فوسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحدًا حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة العامة المشتركة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وازدادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق

المصلحة العامة؛ فالمساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية والترابط تعد من الوظائف الرئيسة للإعلام كما حددها Lasswell حيث يرى أن من الوظائف المهمة للاتصال تحقيق الترابط في المجتمع تجاه البيئة الأساسية وقضاياها، وتفسير ما يجري من أحداث وما يبرز من قضايا بما يساعد على توجيه السلوك؛ حيث للاتصال دور في تشكيل الرأي العام الذي به تتمكن الحكومات في المجتمعات الديمقراطية من أداء مهامها.

ويرى Jennings and Thompson أن الإعلام الحر يقوم بثماني وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي, وتشمل هذه الوظائف الآتي:

1. **الوفاء بحق الجماهير في المعرفة** :من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.
2. **الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال** :من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.
3. **الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية** :من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.
4. **إدارة النقاش الحر في المجتمع** :بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.
5. **الرقابة على مؤسسات المجتمع** :وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسؤوليها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.
6. **المساعدة في صنع القرارات** :فلوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية، ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تُنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.
7. **التأثير في اتجاهات الرأي العام** :حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكّل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء

الحقيقة السياسية نظرًا لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يُقدَّم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها ويقلّل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام؛ فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل التي لها قوة كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.

8. **مراقبة الأحداث المعاصرة** :وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين، بحيث يكون المجتمع على اطلاع ومعرفة بما يجري وقادرًا على التكيف مع الظروف والمستجدات.

مسار التحول الديمقراطي في مصر ودور وسائل الإعلام فيه

إن النظم السلطوية تولّد حالة من السلبية على مستوى المشاركة السياسية وذلك عبر آليتين متوازيتين: الأولى: إفقاد المواطنين الثقة في عملية المشاركة المباشرة من خلال نتائج الانتخابات التي تحافظ على الوضع القائم، والثانية: من خلال السيطرة على السلطة التشريعية مما يفقدها قيمتها لدى المواطنين. وفي ذات الوقت تمنحه مساحة للتعبير والرأي بل والحركة أحيانًا من خلال مساحة الحرية الممنوحة للإعلام وهامش من الاستقلال بالقضاء، لتصبح منفذًا للتنفيس وبديلاً عن المشاركة المباشرة. وبعض هؤلاء المحللين يصورون التطور الديمقراطي على أنه رسم بياني تصاعدي يبدأ من النظم السلطوية وينتهي بالنظم الديمقراطية، ويضعون النظام السلطوي الانتخابي في نقطة خارج هذا الخط من أسفل، مؤكدين على ضرورة العمل على تحريك هذه النقطة لتدخل في إطار الخط البياني حتى يكون النظام قابلاً للتطور نحو الديمقراطية:

التحول الديمقراطي الثوري وأسبابه ودور وسائل الإعلام الجديد في إحداثه

وإذا نظرنا إلى الفترة من 2005 إلى 2010 فسنجد انتكاسة واضحة في خريطة الإصلاح السياسي والديمقراطي بمصر حيث تم تهميش دور القضاء بإبعاده عن الإشراف على الانتخابات وابتكار أساليب قانونية لإيقاف تنفيذ أحكامه، بل وأحيانًا بتجاهل تام لأحكام واجبة التنفيذ. على مستوى الإعلام عاد الإعلام الرسمي بتوجيهات إلى دور الناطق الرسمي للحكومة المصرية والمدافع عنها وحجب أي أصوات مخالفة لها، أما الإعلام الخاص فتعرض لهجمات، سواء مباشرة عبر تحويل رؤساء تحرير بعض صحفه لمحاكمات، أو بالضغط على المالكين لتحديد خطوط حمراء للرأي تحددها الدولة، وأحيانًا استخدام رأس المال

لشراء الصحف واستبعاد من ترغب الحكومة في استبعاده عبر المالك الجديد، وهو ما حدث مع جريدة الدستور قبل الانتخابات النيابية الأخيرة، كما تعرض الإعلام الخارجي والمتمثل في الفضائيات لحملات تشويه منظمة خاصة قناتي الجزيرة والـبي بي سي العربيتين. أما على مستوى الانتخابات فقد شهدت الانتخابات الأخيرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 أكبر حملة سواء للتزوير أو للتأثير على الناخبين، بما في ذلك استخدام الرشاوى والعنف لنصل إلى الميدان الأخير المتمثل في مجلس الشعب الذي تم حله بعد الثورة والذي أُقصي منه كافة أشكال المعارضة وحصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعده.

وما لم يتوقعه أحد أن يأتي رد الفعل لهذه الردة بهذه السرعة ومن فئة خارج هذه التفاعلات وهي فئة الشباب التي رفضت أن يتم سحب ما اكتسبه المجتمع من مساحات في حرية الرأي والتعبير والحركة سواء تحت قبة البرلمان أو في الانتخابات أو ساحات القضاء أو في الإعلام، وتحركت كبديل عن الفئات الطبيعية صاحبة الحركة المباشرة في هذه المساحات من المعارضة التقليدية، وانطلقت الثورة المصرية نتيجة للحشد عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد حيث تم إسقاط الرئيس السابق مبارك في 11فبراير/شباط2011.

فكل الأسباب المباشرة وغير المباشرة لقيام ثورة 25 يناير تؤكد وجود صراعات مختزنة داخل الشعب المصرى وفساد سياسي كبير تفشى في العهد البائد.

وقد لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورًا مهمًا في الدعوة للثورة المصرية وبخاصة الشبكة العنكبوتية؛ ويأتي دورها من خلال الموقع الاجتماعي فيسبوك الذي استغلة النشطاء السياسيون في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم ومن ثم جاءت الدعوة إلى مظاهرة قوية في يوم 25 يناير/كانون الثاني الذي يوافق عيد الشرطة سابقًا، وكان لتحديد هذا اليوم بالذات بالغ الأهمية في المعنى والرسالة فقد كانت الرسالة موجهة خصيصًا لوزارة الداخلية والأسلوب القمعي الذي تتبعه. قام المواطن المصري وائل غنيم والناشط عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة بعنوان «كلنا خالد سعيد» في الموقع الاجتماعي فيسبوك على شبكة الإنترنت، وكان خالد سعيد قد قُتل في الإسكندرية في 6 يونيو/حزيران عام 2010 بعد أن عُذّب حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر؛ مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيدًا مهمًا لاندلاع الثورة. كما دعا وائل غنيم والناشط عبد الرحمن منصور من خلال الصفحة على موقع الفيسبوك إلى مظاهرات يوم الغضب في 25 يناير/كانون الثاني عام 2011 وكان له دور كبير في التنسيق مع الشباب لتفجير الثورة في 25 يناير/كانون الثاني 2011 م.

فالثورة عندما بدأت يوم 25 يناير/كانون الثاني كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع الفيسبوك أو شباب الفيسبوك كما قال وائل غنيم في حديثه مع الإعلامية منى الشاذلي في برنامج العاشرة مساءً؛ ومن ثم تحولت إلى ثورة شارك فيها جميع الشباب.

مسارات إعادة بناء النظام الإعلامي المصري في ضوء التحول الديمقراطي الثوري

المسار الثاني: هو إعادة بناء النظام الإعلامي القومي أو الحكومي على أساس تحويله من نظام الإعلام الموجه التابع تبعية مطلقة للدولة (أسوأ أنواع الإعلام قاطبة، وتراجع في العالم كله بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق) إلى نظام إعلام الخدمة العامة Public service TV & Radio ، وهو النظام المطبق في العديد من الدول الأوروبية الديمقراطية (بريطانيا BBC ، وأستراليا ABC ، كندا، وألمانيا.. إلخ)، وهو نظام إعلامي محصن من الخضوع للاعتبارات التجارية-الاستهلاكية والإعلانات، وضغوط جماعات المصالح، عن طريق تأمين مصادره المالية من خلال الاشتراكات التي يدفعها المواطنون والتي تؤمّنها الدولة لجهاز بث الخدمة العامة، ومحصن من التدخل السياسي الحكومي في سياساته التحريرية والبرامجية، أيًا كان نوع الحزب الحاكم أو الحكومة القائمة، بتكوين إداري-تنظيمي، يقوم على الفصل التام بين مجلس الأمناء أو مجلس الإدارة الذي يتحاور مع السلطة السياسية القائمة، وبين الإدارة العامة وإدارات التحرير والبرامج المستقلة تمامًا في كل قراراتها، وفي طريقة إنفاقها على التغطيات الإعلامية وهي تقدم تقريرًا عن الموازنة لمجلس الأمناء والإدارة، وليس للسلطة السياسية، ولكن لا تقدم تقريرًا عن إدارتها المختصة، أو قراراتها التحريرية، كما يضمن استقلالها التحريري بميثاق صحفي، تلتزم الحكومة بمقتضاه (وأحيانًا يكون في صورة تشريع برلماني ملزم) بعدم التدخل بأية صورة من الصور في عمل هيئة البث العامة، كما يلتزم مجلس الأمناء أو الإدارة بالدفاع عن حرية المدير العام ورئيس التحرير والبرامج وكل عناصر العملية الإعلامية في اتخاذ القرارات التحريرية ونوع التغطية، مادامت ملتزمة بالقواعد المهنية المتعارف عليها من الموضوعية والتوازن والدقة... ومادامت ملتزمة بمواثيق الشرف الإعلامية المهنية التي يضعها المهنيون في الهيئة بأنفسهم، أو مواثيق الشرف المتفق عليها في كل المؤسسات الإعلامية والصحفية الدولية مثل عدم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، وعدم الاعتداء على العقائد والأديان، وعدم خدش الحياء والآداب العامة... إلخ.

إعادة الاعتبار للأخبار والشؤون الجارية، يشمل مهمة إعادة بناء نظام الإعلام المملوك للدولة، وإعادة هيكلته، وإعادة الاعتبار إلى صناعة الأخبار

وشؤون الساعة أو الشؤون الجارية News and Current Affairs Industry على الترفيه التافه المسطح للوعي الجمعي المصري، لمبرر إغراق الشباب ببرامج المسابقات والمنوعات، وحصر الأخبار في أخبار مسؤولي الدولة، وعملية غسيل المخ والتضليل السياسي.

وبدون الاهتمام بالأخبار والشؤون الجارية وتأمين تدفق حر للمعومات للشعب المصري، وتوفير منبر حرّ لكل وجهات النظر السياسية والثقافية ولأطراف الحياة العامة، وهم الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، فإن فقدان المصداقية في الإعلام المرئي والمسموع المملوك للدولة، سيظل مستمرًا لدى الجماهير، لتظل وسائل الإعلام غير المصرية، ذات الطبيعة الإخبارية، هي المؤثر الحقيقي في مسألة إخبار المصريين بشؤون وطنهم وأحوالهم العامة، وبالتالي ستظل اللاعب الرئيسي في التأثير على توجهات الرأي العام المصري.

علاقة متأزمة بين الإعلام والنواب

الصحافة البرلمانية: نزعات رقابية وتفاوت في المتابعة

لا يقوم الإعلام بدوره كما يجب في مراقبة أداء مجلس النواب» بهذه الكلمات أجاب نائب نقيب الصحفيين ومحرر الشؤون البرلمانية في (بترا)، حكمت المومني ،عما إذا كان يرى أن الإعلام لعب دوراً رقابياً على أداء مجلس النواب الخامس عشر حتى الآن أم لا؟.

يخالف المومني في وجهة نظره تلك زميله من «الرَّأيْ» ومحرر الشؤون البرلمانية فيها راكان السعايدة، الذي يعتقد أن الإعلام لعب دوراً خلال السنوات الخمس الماضية في «تعزيز أدائه الرقابي على مجلس النواب.

يستدل السعايدة على ما ذهب إليه بالقول: «العلاقة بين النواب والإعلام خلال السنوات الأخيرة كانت متوترة للغاية وعكست مدى سخط نواب على تغطية الإعلاميين لأعمالهم.«

تعني رقابة الإعلام كتابة الخبر ومتابعته والقيام بالتحقيقات الاستقصائية والحيادية في الطرح ومتابعة ردود النواب وقراءه خطاباتهم في الثقة أو الموازنة ومدى انسجامها مع الممارسات اليومية للنائب.

تفتقد «اليوميات» بتفاوت للتحليلات المعمقة للخطابات النيابية سواء في الثقة أو الموازنة، إذ إن الطريقة التي يتم فيها تغطية الموازنة العامة للدولة تغيب عنها الحرفية الصحفية وأبسط قواعد المهنية.

تقوم الصحف بنقل ملخصات عن كلمات النواب مع مقدمة لا تتعدى الـ 700 إلى 900 كلمة، وتخصيص صفحتين إلى ثلاث صفحات في الصحيفة يومياً للخطابات.

قد لا يتحمل صحفيو اليوميات مسؤولية ذلك وإنما السياسة التحريرية للصحف ومحاولات الاسترضاء النيابية والضغوط التي تتعرض لها الإدارات من أجل إبراز كلمة لنائب معين ووضع صورة لآخر. كلها عوامل تحد من حرية الصحفي وحركته.

يهدف الإعلام عبر تغطيته لجلسات البرلمان، مثلاً، إلى إبراز دور أعضاء مجلس النواب في التشريع والرقابة والمساهمة في تحديد أولويات الإنفاق العام والدفع باتجاه التنمية السياسية ومتابعة السياسات الاقتصادية ومحاربة الفساد، وفي الوقت نفسه يساعد على تفعيل دور المواطن من خلال نشر الوعي فيما يجري

وتقويم أداء مجلس النواب ورفع مستوى المشاركة الشعبية في صناعة القرارات والتوصيات بإبراز اتجاهات الرأي العام.

كما يعكس الإعلام في رقابته على عمل البرلمان، المستوى الذي بلغته حرية الرأي والتعبير، ومستوى تطور المجتمع سياسياً، ويعد ذلك، مقياساً للمستوى الذي بلغته مسارات التحول الديمقراطي في الدولة والمجتمع على حد سواء، وعلامة على قدرة المجتمع بمؤسساته المدنية المتعددة، والدولة بأجهزتها وإداراتها المختلفة، على توفير أدوات المحاسبة والمساءلة، ووسيلة مهمة لتداول الحوار بين مختلف الاتجاهات والأطياف والتيارات السياسية والاجتماعية والفكرية.

يقول المومني إن رأيه في تقصير الإعلام تشكل بسبب عدم قيام الصحفيين والصحف بإعداد أي تقارير استقصائية عن النواب وابتعادهم عن الدخول بتفاصيل القضايا الجوهرية للمجلس من حيث المتابعة والتحليل والتعقيب والاستقصاء.

لا ينكر أن الإعلام يؤدي حالياً دوراً مقبولاً في الرقابة على مجلس النواب، بيد أنه يستدرك بالقول: «هذا الدور ليس بالشكل المأمول والرقابة على أداء النواب يجب أن تتعزز بشكل كبير.

يعتقد المومني أن دور الصحفي يتعدى كتابة الخبر أو تغطية المناسبة الى الرقابة الموضوعية الشاملة والكفيلة بالتمييز بين النائب الجيد أو غير الجيد من حيث الأداء التشريعي والرقابي.

يرى نائب نقيب الصحفيين أن الصحف تكتفي بإطلاق الشرارات ولا تقوم بمتابعة أثرها، من هنا أصبحت الصحف تلك ناقلاً في الغالب للخبر وليس متابعة له، ما يقوض الدور الرقابي للإعلام على مجلس النواب

السعايدة الذي خالف المومني الرأي يعتقد أن ما قامت به الصحف «جيد» رغم الضغوط التي تعرضت لها وسائل الإعلام خلال الفترة المنصرمة من قبل نواب مؤثرين.

يقول إنه بمراجعة تاريخ العمل البرلماني يتضح أنه في آخر مجلسين كان الأداء الإعلامي «مقبولاً ومتطوراً» وأن وسائل الإعلام لم تخضع لأي ضغوط من النواب، واستطاعت القيام بواجبها بالشكل الذي يصب في مصلحة الوطن بشكل عام.

يشير محرر «الرَّأي» الى أن التغطية الإعلامية في السنوات الأولى من الانفراج الديمقراطي العام 89 اقتصرت على نقل للجلسات واجتماعات اللجان

دون الدخول في التفاصيل وأن التغطية الآن اختلفت بعض الشيء بعد أن باتت الصحف تتعامل مع كل تفاصيل المجلس.

يتذكر السعايدة ملفات عدة قام محررو الصحف اليومية مجتمعين بفتحها خلال عمر البرلمان الرابع عشر، ومنها سيارات النواب وسفراتهم وامتيازاتهم والتي كلفت موازنة الدولة وقت ذاك أكثر من 3 ملايين دينار، إضافة لفتح موضوع الغياب عن النصاب، الذي كان «مقتل البرلمان الرابع عشر.

»اليوميات» أثارت مجمل تلك المواضيع، بيد أنها لم تقم بمتابعتها بالصورة المطلوبة وأسقطت من حساباتها أن العمل الإعلامي متكامل وليس مجرد إطلاق شرارات وفقاعات دون معرفة نتيجة ما تم إثارته من مواضيع، وفق نائب نقيب الصحفيين حكمت المومني.

ينتقد السعايدة الغياب الكامل للإعلام الرسمي عن مجمل الصورة البرلمانية، مشيراً إلى أن «بترا» والتلفزيون الأردني غائبان عما يحدث في مجلس النواب ويكتفيان بنقل الحدث دون تفاصيل باستثناء نقل النشاطات البروتوكولية للرئيس دون التطرق لقضايا مفصلية. كما إنهم لا يطرحون وجهات نظر مؤسسات المجتمع المدني والقضايا لتي تهم المواطن أو تلك التي تضمن المساءلة وتعزز المشاركة السياسية.

محرر الشؤون البرلمانية في يومية «العرب اليوم» الزميل وليد حسني اتخذ موقفاً وسطياً بين المومني والسعايدة عندما قال «الإعلام راقب ولكن بتقصير.

بقول حسني: إن الإعلام مارس دوراً محدوداً في الرقابة وقصر في أدوار أخرى، مستذكراً أن السفرات أثيرت من قبل اليوميات لكن لم تتابع كذلك الإعفاءات الجمركية السابقة واللاحقة والمياوميات وزيادة الرواتب كلها تمت إثارتها من قبل الصحف اليومية، بيد أن المتابعة الاستقصائية لكل ذلك غابت أو جاءت غير متكاملة، وإن تم متابعة قضية لاحقاً يتم تناسي جملة من القضايا الأخرى.

محرر الشؤون البرلمانية في «الدستور» مصطفى الريالات، يتفق مع زميله حسني فيما ذهب إليه ويعتبر أن التقصير الإعلامي في المتابعة وليس في الخبر والحصول عليه.

يرى حسني أن الإعلام اليومي المتصل بمجلس النواب فشل حتى الآن في عكس الأفكار والآراء المختلفة التي تتفاعل داخل المجتمع من حيث الحرية والديمقراطية وحقوق الفرد في التعبير والعمل والمواطنة، على اعتبار أن أساس المجتمع الديمقراطي هو الإعلام الحر الذي يشكل أداة للرقابة والنقد والتوعية.

ويعتقد بأن ظروفاً عدة تؤدي في كثير من الأحيان، الى تغييب تلك المواضيع أبرزها عدم وجود الأرضية المناسبة للإعلام من أجل بسط رقابته من خلال تدخلات أعضاء المجلس حيناً وتدخلات خارجية أمنية أو حكومية أحياناً أخرى. ولهذا يرى أن التغطية الإعلامية ليست كما يجب، وإن كانت "معقولة وجيدة" في بعض المفاصل.

التقرير السنوي الأول الذي أصدره قبل أشهر مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان حول مراقبة مجلس النواب الخامس عشر ودور الإعلام في الرقابة عليه، أوصى بضرورة توسيع رصد التغطية الصحفية لأعمال البرلمان، والتأكيد على أهمية مساهمة الإعلام في إصدار التشريعات الضامنة لحقوق الإنسان، وضمان التطبيق السليم لها، وتعزيز دور الصحافة في إرساء ثقافة حرية التعبير عن الرأي باعتبارها من الشروط الضرورية لخلق إعلام حر ومستقل.

اختلاف محرري الشؤون البرلمانية في الصحف اليومية في نظرتهم لطريقة تعاملهم مع المجلس النيابي، مرده أسباب عدة أبرزها اختلاف كل صحيفة عن الأخرى في طريقة تعاملها مع الخبر.

السعايدة، لا ينكر أن التغطية الإعلامية تختلف من صحيفة إلى أخرى، بيد أنه ذكر أن تقارير عدة وجدت طريقاً للنشر في «الرَّأيْ» مثلاً، رغم أنه كان من الصعب نشرها في أوقات سابقة ومنها تقرير سفرات النواب، والإعفاءات الجمركية فضلاً عن تقارير تحليلية.

العلاقة بين السلطة التشريعية والصحافة تأرجحت خلال السنوات الخمس الماضية بين مد وجزر. إذ دائماً كانت تقع مشادات كلامية ولفظية بين الطرفين وتنشر على صدر الصحف.

وحظي المجلس الرابع عشر (السابق)، بسابقة لم يعتدها البرلمان الأردني منذ نشأته، وذلك حين اعتدى برلمانيون على مصورين صحفيين أثناء قيامهما بواجباتهما المهنية.

نفذ الاعتداء وقت ذاك، نائبان هما:غالب الزعبي، ومفلح الرحيمي، تهجما فيه على مصور «العرب اليوم» الزميل محمد الرفايعة، ومصور «الدستور» الزميل محمد شوكت، عندما كانا يصوران اشتباكاً بالأيدي بين النائبين السابقين عبد الثوابية، ومحمد العدوان.

يستذكر الزميل الريالات تلك الحوادث بالقول إن توتر العلاقة الدائم بين الصحافة والبرلمان سببه الرئيس "ضيق" نواب مما كان يكتب في الصحافة عنهم

ينفي أن هناك تراجعاً في التغطية والمتابعة للمجلس الحالي بالقول: "لا يوجد تراجع بمعنى الكلمة وإنما هناك حالة انتظار ومنح فرصة من الوقت."

يؤشر وليد حسني إلى ما تعرض له زميله الريالات بشكل أوضح بالقول: "كتبت الصحافة كثيراً عن المجلس السابق وانتقدت وعلقت وكشفت، لدرجة أن نواباً من ذاك المجلس حملوها وزر (غضبة) المواطنين عليهم، وكل هذا لم يجد له نتائج على الأرض، حيث جاء مجلس نيابي جديد أضعف من سابقه"، بمعني أن "الإصلاح بات أمراً صعباً في غياب الحافز الحقيقي له". وهي "الديمقراطية الحقة" التي من شأنها فرز مجلس نيابي قوي ومؤثر وقادر على خلق حالة من التواصل مع الإعلام.

لعل الدور الأهم، هو أن يعكس الإعلام الأفكار والآراء المختلفة التي تتفاعل داخل المجتمع، فأساس المجتمع الديمقراطي هو الإعلام الحر الذي يشكل أداة للرقابة والنقد والتوعية.

العديد من القضايا البرلمانية تم طرحها من كتاب يوميات ومعلقين سياسيين ومنهم فهد الفانك، وسميح المعايطة، وفهد الخيطان، وغيرهم، وأن مراقبة التغطية ومتابعة ما يكتب في الصحف اليومية يؤشر لأهمية إعادة النظر في طريقة التعامل مع مجلس النواب، وتفعيل التغطية حتى تكسب طابعاً استقصائياً متكاملاً.

تغطية الأخبار البرلمانية للمبتدئين

اتصل عدد من الصحفيين في غامبيا بمؤسسة الإعلام لمساعدة وسائل الإعلام، يطلبون نصاً تدريبياً عن إعداد التقارير البرلمانية. فقام بوب أغينتون، الرئيس السابق للوحدة السياسية والبرلمانية في الـ "بي. بي. سي." بتدوين عدد من نصائحه عند تغطية جلسات المناقشات البرلمانية.

احترم قوة الكلمات

كلمة برلمان تأتي من parlement من اللغة الفرنسية (الفرنسي النورماندي) ومعناها محادثة أو التحدث. في سجلات أوروبية مكتوبة، سجلّ أن هذه العبارة قد استخدمت لأكثر من 800 سنة، لوصف تجمعات للحديث عن شؤون الدولة.

وتعود بدايات البرلمانات الحديثة الى العام 1265 في وستمنستر، إنكلترا. واستناداً الى التقاليد، كان يجلس الطرفان المعارضين لبعضهما مبتعدين مسافة

تساوي طول سيفين. وكان عليهم أن يعالجوا خلافاتهم بالكلمات، وليس بالأسلحة. لذلك يستند كل شيء في البرلمان على الكلمات، الحجج والنقاش. وبالتالي على الصحفي المتخصص بالأخبار البرلمانية أن يتحمّل مسؤولية خاصة، عند نقل تلك المناقشات البرلمانية إلى الجمهور.

إعكس أهمية البرلمان

تقوم البرلمانات بسنّ وتعديل قوانين البلاد. في معظم النظم البرلمانية، تحتاج السلطة التنفيذية إلى دعم البرلمان للبقاء في الحكم. فتصويت بعدم الثقة بالحكومة، عادة ما يتسبب في اسقاطها. والبرلمان أيضا مسرح هام لاختبار الحجج. ومثل أي مسرح فإنه من الممكن أن يشهد لحظات بالغة من الدراما. فمراسل البرلمان، يشهد، يلخّص ويعكس كل ما يجري وينقله للجمهور. وفي حال أصبح البرلمان عقيماً وضعيفاً، لأي سبب كان، فمن العدل والأهمية وبنفس المقدار يجب أن ينعكس ذلك في التقرير الصحفي.

إطلع على القوانين المحلية

هناك هيئات تشريعية مختلفة لديها قواعد متعددة فيما يتعلق بالوصول، والحصول على امتياز، كاستخدام كاميرات ومسجلات للصوت وسوى ذلك. وتميل البرلمانات، وربما لذلك أسبابه، إلى إلقاء نظرة قاسية تجاه أي شخص لا يحترم قواعدها. فاطلع على هذه القواعد، وإلا فقد تجد نفسك متّهماً بإزدراء البرلمان.

أهمية النقل بشكل دقيق

من المهم جداً التأكد من صحة ما تكتب، من الناحية اللغوية، والتدقيق في تهجئة الأسماء والألقاب، والولاءت الحزبية ، الخ. ومن المهم أيضاً أن تقتبس أقوال المتكلمين في الجلسات بشكل صحيح، وأن تلخص حججهم بشكل عادل. إذ إن الجمهور سيكّون رأيه حول القضايا الكبرى، وإن بشكل جزئي، على أساس ما يقرأ ويسمع ويرى في وسائل الإعلام. فتأكد من حصول المواطنين على المعلومات الصحيحة التي سيستندون إليها لاتخاذ مواقفهم وقراراتهم.

كن واضحاً ومفهوماً

ينبغي أن يفهم جمهورك كل كلمة وكل جملة تكتبها، فوراً ودون احتمال أي ارتباك. وهذا يعني، في المقام الأول، أنه عليك أن تكون واضحاً بالنسبة لما تريد أن تقوله. ثم يجب أن تقول ذلك ببساطة ودون أي غموض. اختر كلماتك بعناية والغِ أي احتمال لسوء الفهم. صحفية بارزة من القرن 20، اسمها سيريل كونولي،

كتبت ذات مرة : "الأدب هو فن كتابة شيء من شأنه أن تقرأه مرتين؛ أما الصحافة فهي الاستيعاب الفوري لما يكتب".

إحتفظ بوجهات نظرك الخاصة خارج التغطية

إن المراسل الجيد، هو الذي يكون منفتحاً وعازماً على منح معاملة عادلة لجميع الحجج التي يشهدها. أما المراسل السيء فهو الذي يسمح لوجهات نظره الخاصة بالتدخل. وهذا الأمر، من المهم التقيّد به عند تغطية الأخبار السياسية والمناقشات. فليس على المراسل البرلماني بتحديد أي الحجج هي الأقوى. بدلا من ذلك، يعرض المراسل الجيد كل الحجج، بشكل منصف ودقيق، ويترك للجمهور بأن يقرر بنفسه.

السياق السياسي

يريد السياسيون دائما أن يظهروا بأفضل وجه ممكن. فيقدمون موجزاً لما جرى، وذلك في محاولة للتأثير على ما ينشر. على سبيل المثال، بعد الاستجواب الأسبوعي لرئيس الوزراء في البرلمان البريطاني، قام المتحدثون باسم رؤساء الأحزاب، بتقديم تفسيرهم الخاص للصحافيين عن من "فاز" ومن "خسر" في النقاشات. يمكن أن تكون هذه التصريحات مفيدة، ولكن ينبغي التعامل معها بحذر. فلا تدع "لمناوراتهم" تشويه تقريرك الخاص حول ما حدث فعلاً.

إجعل التغطية مثيرة للاهتمام

يمكن للإجراءات البرلمانية، في بعض الأحيان، أن تكون مملة، ولكنها مهمة. لذا إجعلها مثيرة للاهتمام. التقط انتباه جمهورك. اكتب بوضوح وببساطة. لتكن جملتك الأولى جذابة، وإجعل التقرير يتسلسل بشكل طبيعي من البداية. لقد خاضت الصحافة وعلى مدى قرون معارك صعبة، من أجل الحصول على الحق في نقل مجريات النقاشات في البرلمانات، فلا تضيع كل التضحيات التي بذلت من أجل ذلك.

تجنب علامات التعجب!

يطلق صحفيو الصحافة المكتوبة [الأجنبية]على علامات التعجب: ! لقب "الصارخون". لذا ينبغي أن تستخدم هذه العلامات بشكل متفرق جداً. على كل

حال، فإن علامة التعجب تعني بأن شيئاً دراماتيكياً قد حصل. ولكن في حال كان ما تنقله فعلاً دراماتيكي ومثير للقلق، فلست بحاجة لعلامة تعجب، ولن تساعد اضافتها هنا في دراماتيكية الحدث. فإن قلنا :"إستقال رئيس الوزراء!" فهذا عنوان أسوأ بكثير من عنوان "رئيس الوزراء إستقال".

احتفظ بملاحظاتك بتأن

مهما كانت ذاكرتك جيدة، إحتفظ بملاحظات دقيقة لأي مناقشة برلمانية تقوم بتغطيتها. من الممكن أن تحتاجها لاحقاً. إحتفظ بها في مكان آمن. فالحاجة اليها كبيرة، إذا تمّ التنازع حول موضوعك.

تعدد وسائل الإعلام، انقسام أم ديمقراطية؟

تعد التعددية في وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم ضرورية للديمقراطية، حيث إن وسائل الإعلام المتعددة، التي تتميز بتنوع مالكيها ووجهات نظرها واستقلاليتها وشفافيتها، تساهم في إنشاء صحافة تقدّس الديمقراطية وتعكس تنوع أطياف المجتمع.

إلاّ إن البعض يجادل ضد التعددية في وسائل الإعلام، معتبراً أن التنوع في وجهات نظر وسائل الإعلام قد يسبب انقساماً بين أطياف الشعب بدلاً من توحيدهم.

على سبيل المثال، في العراق الذي تسببت الانقسامات الدينية والطائفية فيه إلى تأجيج العنف والحرب في السنين الأخيرة، تعد التعددية في وسائل الإعلام هناك نوعاً ما خطيرة، بحسب ما كتبه الصحفي غاري غامبل في تقرير له نشر في مجلة "غلوبال جورناليست" أو (الصحفي العالمي) التي تنشر من قبل جامعة "ميزوري" في الولايات المتحدة. ويناقش الصحفي في هذا التقرير مزايا التعددية في وسائل الإعلام التي ازدهرت أثناء عملية تحويل العراق إلى دولة ديمقراطية.

ماذا تعتقد؟ هل أن تعددية وسائل الإعلام ضرورية حتى لو أنها تسبب الانقسام في المجتمع؟ هل يمكن أن تكون هذه التعددية عاملاً في خلق البلبلة في بلد متنوع الطائفة أو الدين أو العرق؟ وماذا يحدث لو لم يكن هناك تعددية في وسائل الإعلام؟

التعددية نافذة لتطوير الصحافة و منفذ لأحداث الفرقة

يشكل الواقع الحالي للاعلام في العراق واقعا منفلتا الى حد كبير بسبب التعددية التي يشهدها، والتي تحولت الى سبب الى تراجع وفاعلية دور الاعلام في تنمية ثقافة الديمقراطية و التعددية في كل وجوهها . التعددية الاعلامية في العراق للاسف تستغل بشكل سيء للاساءة من قبل طرف ضد طرف اخر وليست بأعتبارها نافذة منافسة من قبل وبين الاطراف المختلفة (سياسة، دينية، قومية، مذهبية، وحتى مناطقية) لذلك فان الرؤية الصحيحة للتعدددية الاعلامية في بلد مثل العراق لاتزال رؤية بدائية اذ تستخدم وسائل الاعلام لتشويه صور الاخرين والنيل منهم بكل السبل الممكنة، كما انها تستخدم لنشر الاساءة وليس لنشر الحقائق المعاكسة ،،، في وقت يرجى من التعددية ان تكون نافذة لتطوير الصحافة اصبحت في العراق منفذا لاحداث الفرقة بين المكونات العراقية المختلفة، وهذا الامر مرده الاشخاص العاملين في تلك المؤسسات والاطراف التي تمولها والاهداف غير

المعلنة لتأسيسها بما جعلت من التعددية وبالا على الاعلام المهني و الذي يريد المساهمة في التغيير وبناء المجتمع بالطريقة الصحيحة وخاصة في مراقبة السلطة و تنمية ثقافة المواطنة و فضح المفسدين.

ماهية الديمقراطية عند العرب

من الواضح ان المجتمعات العربية لم تهضم الديمقراطية بعد.ذالك لان العرب يفتقدون لاهم شيئ في المصطلح .انه وببساطة ذالك الحيز الكبير من الحوار .من تقبل الاخر .من الوعي الجماعي للاهداف المشتركة للمجتمع .من تقبل الاخر مهما كان هذا الاخر .فالديمقراطية مثل السفينة اذا شذ احد الراكبين وتعصب لرايه واراد ثقب ظهر السفينة .غرقت بهم كلهم .

الإعلام المعاصر والهوية العربية

»إذا كانت الإيديولوجيات السياسية التي اتصف بها منتصف القرن الماضي لم تسهم في زيادة التفاهم بين الحضارات والثقافات ، فقد خلفت العولمة أشكالاً جديدة من عدم المساواة ، وأثارت صراعاً بين الثقافات ، أكثر مما أدت إلى تعدد ثقافي ، يسهم في التقارب بين الحضارات ، حتى إن بعض القوى خلطت بين الإسلام والإرهاب ، فنصبت نفسها عدواً للإسلام في مجال محاربتها للإرهاب . ولسوء الحظ فقد زادت الهوة بين المنتصرين والخاسرين في العولمة حتى رأى البعض ثقافاتهم مهمشة ، وأن عقائدهم الدينية لا تحترم"

وهكذا خلفت العولمة بنتائجها السلبية ظلالاً، تمثل تحدياً جديداً يهدد التفاهم بين الثقافات مما يحتم الحوار بينها حتى تقوم العولمة على مستوى إنساني يحول دون وجود تدرج بين الحضارات في مدلولها الثقافي والأدبي والديني. فلا معنى للعولمة ما لم تتبن مشروعاً لتنمية الحضارات والثقافات من خلال الحوار فيما بينها ، من خلال وسائل الإعلام المعاصر يجمع ولا يفرق ، يعمل على التوحيد ولا يعمق الاختلاف ، وإذا كانت هذه الوسائل تشبع رغبة الناس في اكتشاف آفاق جديدة في العالم فلا يجوز أن تؤدي إلى أن يفقد الناس ثقافاتهم وهويتهم .. أي يفقدون أنفسهم .

إن الوسيلة الوحيدة لنجاح العولمة على المستوى الإنساني هي الحوار ، ولا يمكن أن تقوم العولمة على القضاء على هوية الشعوب ، لأن الهوية هي قوام روح الأمم والشعوب .ولا يجوز تحت أي مسمى من مسميات العولمة أن تصاغ الهويات الثقافية المتعددة في بوتقة ثقافية أحادية النمط ، تخضع في ظلها سائر الثقافات لقانون أسمي . فلا للطغيان .. ولا للهيمنة .. ولا للتأثر الأعمى .. ولا للانحدار ،

ولا يجوز لدعاة الإصلاح من الخارج أن تنبثق مبادراتهم على الديمقراطية التي لا تنبثق من الهوية الثقافية للشعوب والتي تحدد مسار إرادتها.

ولنعلم أن في اليابان عولمة إلا أن الثقافة الأمريكية عجزت عن اغتيال الثقافة اليابانية ، بل ظلت الأصالة الثقافية اليابانية وهويتها هي الثقافة الطاغية التي تحرك تنافسها الاقتصادي.

ونتساءل الآن عن استراتيجية الإعلام العربي للمحافظة على الهوية العربية في مواجهة تحديات الإعلام المعاصر . إذا نظرنا إلى بعض ملامح المشهد الراهن للإعلام العربي وتوظيفه في دوره التأثيري على الهوية العربية ، فإننا يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- ✓ قصور في تحقيق تكتل إعلامي عربي يربط بين الغايات والإمكانات ، وبين الشعارات والممارسات . ويرتبط القصور في تحقيق التكامل الإعلامي العربي عضوياً بالقصور في إحداث نوع من التكتل على الصعيد السياسي العربي ، وذلك نتيجة منطقية لتبعية الإعلام للسياسة.
- ✓ تسرب نسبة هائلة من المواطنين العرب إلى منافذ الإعلام الأجنبية لفقدان الثقة في الإعلام العربي . وتكفي مثلاً مساحات البث الإذاعي العربي الهائلة التي تسيطر عليها هيئة الإذاعة البريطانية.
- ✓ هناك العديد من الإذاعات العربية الموجهة تذيع ولا تُسمع ، ووكالات أنباء عربية ترسل ولا يستقبلها إلا أقل القليل. فعلى الرغم من وجود 22 وكالة أنباء عربية فإن وكالات الأنباء الغربية لا تزال تستأثر بالساحة العربية.
- ✓ تدفق إعلامي غائب أو شبه غائب ما بين الدول العربية . فقد ظلت حركة الإعلام العربي المشترك ضعيفة في بلوغ الأهداف القومية . وسيطرت المصالح القطرية على تحديد مجال حركة الإعلام العربي المشترك . فالإعلام الفضائي معظمه مهاجر في غير موطنه العربي يستورد أكثر موارده الإعلامية من الغير.

الإعلام الجديد والشورى

يعول كثيرا على الإعلام الجديد في التفاعل والتعاطي الإيجابي مع القضايا المجتمعية، خاصة تلك التي تتعلق بالمسائل الكبرى، والتحديات التنموية والاستحقاقات الجوهرية خلال المرحلة المقبلة.ونهوض الإعلام بهذا الدور وبالصورة المأمولة، مرهون بما يتوافر له من أجواء حرية التعبير والشفافية.. وبدون هذين العاملين الأساسيين سيظل إسهام الإعلام دون المطلوب..

انتخابات الشورى على الأبواب، ومعلوم أن الإعلام عامل رئيس في إنجاح هذه المرحلة المفصلية من تاريخنا السياسي الذي نرسي فيه لبنة إضافية في بناء دولة المؤسسات والقانون والمواطنة، ومرحلة متقدمة في مسيرنا الديمقراطي .. والحال هكذا، ولما ينتظر هذا المجلس من مهام وطنية، وصلاحيات واسعة، ينبغي أن يكون هناك زخم إعلامي موازيا ومواكبا لمرحلة جديدة من العمل البرلماني يكون الإعلام شريكا أصيلا فيها وليس شاهدا عليها وموثقا لمراحلها فحسب .. وتأتي قضايا الشورى ضمن أولويات المجتمع في المرحلة الحالية خاصة، تزامنا مع ما تشهده البلاد من حراك، ولقرب انتخابات مجلس الشورى التي يأمل الكثيرون أن تكون مختلفة عن المراحل السابقة، فالصلاحيات الكبيرة التي سيمارسها المجلس الجديد تضفي عليه أهمية استثنائية، هذا عدا عن أن مجموعة من الوزراء سيكونون من بينهم..

إذا .. المجلس الجديد سيكون له شأن تشريعي وتنفيذي، مما يضع على عاتق الإعلام مسؤولية كبيرة قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها.

نعلم جميعا أن دور الإعلام كان يقتصر على نقل تغطيات جلسات بعينها من أعمال المجلس، وعلى وجه التحديد عندما يستضيف أحد الوزراء، كما يقوم التلفزيون ببث غير مباشر لبعض هذه الجلسات..

كل ذلك جزء من مرحلة تجاوزتها الأحداث، فاليوم هناك أفق أكبر للحرية يمكن وسائل الإعلام المختلفة من أن تتفاعل بشكل أكبر مع مختلف القضايا، تفاعلا يتجاوز الوصف الخبري إلى التحليل المتعمق للمضمون الذي يملك الحقائق للرأي العام ويترك له مهمة الحكم على المطروح.

فالإعلام يمكن أن يلعب دورا كبيرا وطموحا في المرحلة الجديدة، ابتداء من التوعية بأهمية العملية الانتخابية والمشاركة فيها، وبث الوعي بأن الصوت الانتخابي أمانة ينبغي أن تؤدى كما يجب، وأن يذهب الصوت إلى المرشح الذي يتوافق برنامجه الانتخابي مع مقتضيات المرحلة ويلبي تطلعات الناخب من خلال

الوعود الواقعية البعيدة عن "الشطحات "، وفوق هذا وذاك أن يكون الاختيار مبني على البرنامج الانتخابي للمرشح وليس لاعتبارات قبلية أو جهوية أو مناطقية.

ينتظر الإعلام في المرحلة الراهنة دورا رياديا لتقديم المترشحين وإضاءة برامجهم الانتخابية وخططهم التي يعتزمون إيصالها لمراكز صنع القرار من خلال عضويتهم بالمجلس، وبذلك يكون الإعلام قد أسهم في تنوير الرأي العام لتكون اختياراته عن قناعة بعد معرفة المترشحين والإلمام ببرامجهم الانتخابية.

ويمكن للإعلام القيام بهذا الدور في المرحلة التعريفية من خلال لقاءات وحوارات ومناظرات مع أصحاب الشأن لتبيان العناصر الكفوءة القادرة على النهوض باستحقاقات المرحلة المقبلة من العمل الديمقراطي..

وهذا يتطلب تجاوز المرحلة السابقة التي لعبت فيها القبلية دورا كبيراً على حساب الكفاءة والخبرة، ومن هنا فإن وضع أسس ومعايير للحملات الانتخابية وتقيد الإعلام بها أمر في غاية الأهمية.

نقول هذا وفي ذهننا أن الإعلام يمكنه أن يؤدي دورا سلبيا في غياب القواعد الأساسية التي تنظم العملية الانتخابية ككل، ومن ذلك التعامل الإعلامي الواعي مع الحملات الانتخابية، وآلية تقديم المترشحين بموضوعية وعدالة.

والمطلوب في هذه المرحلة دعم الكفاءات والخبرات القادرة على أن تضيف الجديد للمجلس، وهنا يمكن للإعلام أن يقدم الكثير في التعريف بالمترشحين وخططهم المستقبلية وضمان مدى ملاءمتها للأصوات الانتخابية؛ لأن المرحلة الجديدة تتطلب الكثير من الكفاءات المؤهلة القادرة على تفعيل المجلس.

في المرحلة السابقة كان في صلب الأسباب التي تدفع بالبعض إلى الوصول إلى قبة مجلس الشورى، أهداف تتعلق بالوجاهة الاجتماعية والامتيازات، لكن المرحلة الجديدة تتطلب بحق قدرات وطموحات مختلفة يتصدرها التمثيل الصادق للناخبين وإيصال صوتهم بصدق وتجرد وأمانة، والعمل بروح الفريق مع أعضاء المجلس الآخرين لمناقشة القضايا الكلية للوطن بغية التوصل فيها إلى حلول ناجعة تسهم في ازدهار البلاد وتقدمها.

عضوية المجلس في المرحلة المقبلة لن تكون تشريفا، بل تكليفا ليقوم المجلس بدوره كاملا في مراقبة الحكومة وسن التشريعات التي تكفل سير البلاد على الطريق الصحيح نحو المستقبل المشرق .. فقد ولي زمن العضو النائم والمجامل والمداهن. فنحن في خضم مرحلة جديدة، تتسم بتحديات كبيرة، مما يؤدي إلى تعاظم المسؤوليات الملقاة على عاتق أعضاء المجلس.

كما يمكن للإعلام أن يكون مشاركا بصورة غير مباشرة في سير العملية الانتخابية من خلال دور رقابي يكسبها المزيد من الشفافية والنزاهة التي تعزز ثقة الناخبين فيها ، واطمئنانهم على سلامة نتائجها ، وهذا لا يتأتى إلا بتمكين الإعلام من الاطلاع على سير الانتخابات وتفاصيلها أولا بأول . الأمر الذي سيدعم الشفافية والشراكة بين القطاعات المختلفة والتي تعد من أبرز من سمات المرحلة الجديدة.

في مرحلة ما بعد الانتخابات، يبدأ دور الإعلام في التفاعل مع ما يدور من وقائع تحت قبة المجلس ونقل ذلك للرأي العام بمهنية ومصداقية عالية، فمساحات الحرية في الصحافة ستتيح الكثير من النقاش وتبادل الآراء حول القضايا المطروحة للنقاش بالمجلس، الأمر الذي يوسع دائرة الشورى حولها لتكون بامتداد الوطن، فتخرج القرارات بشأنها ممثلة لجميع ألوان الطيف المجتمعي العماني.

ويمكن للصحافة أن تناقش بعض القضايا التي يطرحها الأعضاء على الحكومة، كما يمكنها أن تطرح آراءً يتبناها الأعضاء لما فيه الصالح العام. خاصة وأننا نعيش في مرحلة أحداثها متسارعة ومتلاحقة تتطلب العمل بمفهوم العقل الجماعي "Think Tank" وذلك لاستيفاء أبعاد القضايا من زوايا مختلفة ومتكاملة.

ولا يغيب عن البال أهمية مبدأ سياسة الأبواب المفتوحة وحق الصحافة في الحصول على المعلومات اللازمة لتقوم بواجبها وتؤدي عملها بشكل صادق يلبي متطلبات المرحلة الجديدة.

ومن الأهمية بمكان البث والنقل التلفزيوني المباشر للجلسات دونما حذف أو (مونتاج) وهو تقليد معمول به في الكثير من دول العالم حتى وإن كانت هذه الجلسات طويلة ومملة أحيانا، فمتابعة الإعلام لما يحدث في المجلس من الأمور الحيوية والصحية التي تخدم رسالة المجلس كثيرا.

بل إن تدريب بعض الكوادر الصحفية في تخصص العمل الصحفي البرلماني، من المسائل الحيوية، حتى يتمكنوا من نقل الوقائع باحترافية تفيد المتلقي وتضعه في صورة ما يجري داخل المجلس.

إن المرحلة الجديدة التي نعيشها واعدة بالكثير، وتتطلب المزيد من العمل الجاد، والإعلام في طليعة الجهات التي يقع على عاتقها جزء من مسؤولية بناء عمان المستقبل .

الفصل الثاني

المكتبة والإعلام البرلماني

مكتبة المجلس النيابي اللبناني

المجلس النيابي والمكتبة توأمان لا ينفصلان، وجدا معاً وما زالا يواكبان التطور، فالدستور اللبناني لعام 1926 والعديد من الكتب والوثائق ترافقت والمجلس من ساحة النجمة قبل الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 إلى "قصر منصور". عندما وضعت الحرب أوزارها، عادت المكتبة والمجلس إلى مكانهما في ساحة النجمة. وتشير الإحصائيات بأن المكتبة فقدت كتب ووثائق في غاية الأهمية نتيجة الدمار والخراب الذي لحق بلبنان وبمؤسساته العامة والخاصة خلال الحرب البغيضة.

مع بداية العهد الجديد للمجلس النيابي وعلى رأسه دولة رئيس المجلس الأستاذ نبيه بري، ولمجاراة النهضة المتقدمة التي شهدها المجلس النيابي على مستوى إدارة مهامه الوطنية والتغيير الذي برز واضحاً في مجالات الحياة الديموقراطية البرلمانية، ومن خلال هذا التطور كان لا بد أن نواكب عصر المتغيرات فكان الإصرار على إعادة إحياء مكتبة المجلس وتطويرها لتصبح في مصاف المكتبات المتطورة عالمياً ومحلياًن وعليه فقد تم إنشاء مكتبة عصرية في المجلس النيابي ـ البناء الجديد ـ وبتشجيع من دولته أصبحت هذه المكتبة تضم كتباص ووثائق ودوريات تلعب دوراً هاماً في سد حاجات الباحثين من السادة النواب والمسؤولين والمدققين في مختلف المجالات القانونية والدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها...

والمكتبة تنضوي ضمن المديرية العامة للدراسات والمعلومات، وهي مؤلفة من دائرتي المكتبة والتوثيق حيث تحتوي على ملفات توثيقية في مواضيع عديدة.

موقع المكتبة وأهدافها العامة:

المكتبة في المجلس النيابي اللبناني، تقع في المبنى الجديد من المجلس الخاص لمكاتب السادة النواب في الطابق السفلي (1 ـ) هي فرع هام من المديرية العامة للدراسات والمعلومات.

الأهداف:

- ✓ جمع المعلومات والوثائق التي يصدرها أو يستلمها مجلس النواب.
- ✓ معالجة الوثائق وتصنيفها وحفظها ومكننتها.
- ✓ تلبية حاجات المستفيدين من الكتب والوثائق والمعلومات.

البناء:

تشغل المكتبة وقسم التوثيق مساحة ألف متر مربع في المبنى الجديد لمجلس النواب. هذه المساحة موزعة على الشكل الآتي:

- ✓ صالة لإيداع الكتب والوثائق تبلغ مساحتها نحو ثلاثمائة وستين متر مربع مجهزة برفوف عديدة.
- ✓ قاعدة مطالعة تتسع لأكثر من مئة شخص.
- ✓ قاعة تصوير وتجليد.
- ✓ صالة للعرض.
- ✓ مكتب خاص لعمليات الفهرسة والتصنيف.

مقتنيات المكتبة:

تحتوي المكتبة على حوالي 20 ألف كتاب وعنوان باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية أدخلت ضمن نطاق المعطيات الببيليوغرافية الممكننة.

- ✓ سبعة وستون عنواناً للمجلات باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية.
- ✓ Cédéroms لكافة المواضيع.

الخدمات التوثيقية:

الحصول على المعلومات في مختلف الموضوعات من سياسة وقانون واقتصاد وعلوم إنسانية وغيرها يتم عبر الآتي:

- ✓ الكتب المفهرسة والممكننة ضمن نظام خاص.
- ✓ استشارة بنوك معلومات عديدة في كافة المواضيع.
- ✓ الإطلاع على الدوريات.
- ✓ الـ Internet الخاص بالمكتبة.

الإعارة:

- ✓ بالنسبة للكتب 24 ساعة فقط خارج المكتبة للسادة النواب وموظفي المجلس.

- الدوريات ومحاضر الجلسات والتشريعات والموسوعات والقواميس والمجموعات القانونية لا تعار خارج المكتبة.

المستفيدون من هذا المركز:

- السادة النواب
- موظفو المجلس
- الباحثون والأكاديميون والطلاب

المجموعة الوثائقية:

- بيبيليوغرافية باللغتين العربية والفرنسية للكتب والوثائق الممكننة والمفهرسة.
- لائحة بالدوريات.
- Kardex للمجلات.

ساعات الدوام:

- ـ من نهار الإثنين حتى نهار الخميس من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر.
- ـ الجمعة: من الساعة التاسعة صباحاً حتى الحادية عشرة ظهراً.
- ـ السبت: من الساعة التاسعة صباحاً حتى الواحدة بعد الظهر.
(لائحة بالدوريات الموجودة في مكتبة المجلس)

الإعلام البرلماني

لا تكتفي المؤسسات في عالم اليوم بممارسة مهام موكولة إليها أو تعمل من أجلها. فقد أصبح مفروضاً على المؤسسات، مهما كانت طبيعتها، مواكبة التطورات واللحاق بروح العصر الذي يسجل انقلابات متسارعة على جميع الصعد باستثناء ما هو سياسي منها ربما.

والمواكبة المؤسساتية هنا ليست مستحبة بقدر ما هي حرص على الاستمرار بممارسة الدور. ومن لا تسعفه أنفاسه على اللحاق بروح العصر يتركه العصر وراءه ليحوله إلى ذكرى بإحالته لملء ورقة بيضاء من أوراق تاريخ مضى.

في هذا الإطار يمكن فهم الثورة التحديثية التي أضاء لها دولة رئيس مجلس النواب نبيه بري الضوء الأخضر في مؤسسة المجلس، وكانت خطوتها الأولى التمسك بطابع المؤسسة في كل ما يرتبط بمجلس النواب من أعمال ثم "كرت

السبحة" حتى أصبح المجلس نموذجاً لكل ما لحق بهذا العصر من تطور وحداثة. ولكي لا يكون لمثل هذا القول بعض من مبالغة قد يكون بحاجة للهبوط على الشمس فقط.

والمواكبة كانت دائماً ذات شقين متكاملين: مادي بمعنى استقطاب كل ما تلده الحضارة الإنسانية من إبداعات في وسائل العمل والابتكارات والتفاعل معها، والإضاءة على انعكاس هذا الاستقطاب في عمل المؤسسة وأدائها ودورها.

من هذه الزاوية، يبدو واضحاً أن الثورة التحديثية في مجلس النواب لامست أي "شاردة وواردة" وتركت بصماتها بوضوح على الإعلام البرلماني، بحيث لم يبق هذا الإعلام يتركز على التفعيل العمودي فقط فتوسع ليسلك خطوط التفعيل الأفقية انطلاقاً من مقولة أن السلطة التشريعية ممثلة للشعب. فللشعب حق مواكبة ما يجري في تلك السلطة من دون الاكتفاء بالنتائج التي تنتهي إليها الجلسات سيان أكانت للهيئة العامة أم للجان النيابية.

وفي هذا الإطار ـ يمكن الإشارة إلى سبع نشرات دورية باتت تصدر عن المجلس النيابي لا تكتفي بإيصال التفاصيل وتفاصيل التفاصيل إلى النواب والناس، إنما تضع بين أيديهم أيضاً الدراسات التي من شأنها تغذية المعرفة بأصول النظام والآفاق الدستورية والقانونية بصورة عامة وهي التالية:

محاضر المجلس:

التي تنقل وقائع الجلسات بصورة رسمية وتصدر وفق المقتضى.

"الحياة النيابية" :

مجلة فصلية تصدر عن المديرية العامة للدراسات والأبحاث في المجلس النيابي بإشراف دولة رئيس المجلس.

صدر العدد الأول من "الحياة النيابية" في أوائل سنة 1970. ويبدو أن النيّة لم تكن متجهة لإصدارها بصورة دورية بدليل أن العدد الأول منها لم يحمل تاريخ صدوره. ثم أن الأعداد التي صدرت في مدة قاربت الخمس سنوات اقتصرت على أعداد خمسة فقط تفاوت الفصل الزمني بين عدد وآخر. والأهم من هذا أن محتوى تلك الأعداد لم يكن مندرجاً في وتيرة واحدة مما يرجح أن صدور "الحياة النيابية" كان مرتبطاً بالمناسبات أكثر من كونه إجراء يعبّر عن سياسة ارتآ مجلس النواب تعميمها في إطار المهام الموكولة إليه.

توقفت "الحياة النيابية" بعد العدد الخامس قبل أكثر من ثلث قرن. ولم تعد إلى الصدور إلا في آذار سنة 1993 بقرار من دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ

نبيه بري فأعطى العدد الجديد الترقيم السادس آخذاً بذلك الأعداد الخمسة السابقة في تسلسل مجلدات المجلة.

ينتظم صدور "الحياة النيابية" دورياً منذ العدد السادس وبانتظام كل ثلاثة أشهر بحجم يزيد عن مئتي صفحة تعنى بأعمال مجلس النواب وتتضمن دراسات دستورية وقانونية لكبار الأكاديميين والمشرعين، وأبحاث تتناول قضايا ومشاريع معروضة على مجلس النواب. وتضم أبواباً ثابتة ودراسات تركز في مجملها على جوانب دستورية وقانونية ونيابية وتعنى المجلة بصورة أساسية بأعمال الجلسات العامة للمجلس إن من حيث ما تضمّنته الجلسات في جدول أعمالها وإن من حيث نشر القوانين التي تنتهي إليها تلك الجلسات.

تطورت "الحياة النيابية" مع استمرار صدورها إن من حيث الشكل وإن من حيث المضمون، وهي في سبيل أن تصبح أكثر تطوراً وحداثة بما يعكس نجاح تجربتها في السنوات السابقة والإفادة منها.

و"الحياة النيابية" التي أراد دولة الرئيس نبيه بري أن تكون إحدى الوسائل المتاحة أمام مجلس النواب لتعميم الثقافة الدستورية والنيابية، توزع مجاناً للدوائر والمراجع الرسمية والنواب والجامعات والسفارات في لبنان والدول العربية والمكتبات الكبرى والبرلمانات العربية ومن يطلبها من أصحاب الاختصاص.

ويمكن القول أن "الحياة النيابية" قد أدت حتى اليوم الغاية المرجوة منها بدليل أنها كانت إحدى المراجع الأساسية لعدد من الدراسات الأكاديمية في بعض الجامعات كما أنها كانت موضوعاً لدراسات أخرى اختارها بعض الطلاب وتناولتها مداخلات في مؤتمرات مختصة انعقدت في عدد من الدول العربية.

و"الحياة النيابية" التي تتابع إنطلاقتها والتي صدر منها حتى الآن 71 مجلداً، تفتح صفحاتها أمام دراسات النواب الكرام في كل ما لا يتعارض مع اختصاصها وتتمنى أن يساهموا في المجلة التي تصدر عن المؤسسة التي ينتمون إليها.

النشرة البرلمانية:

وهي نشرة شهرية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس النواب، المديرية العامة للدراسات والمعلومات تحتوي على: شؤون الرئاسة، أعمال اللجان النيابية - مؤتمرات وندوات برلمانية إضافة إلى صفحة من تاريخ مجلس النواب تتناول بعض أعضاء مجلس الإدارة والنواب في عهود سابقة من تاريخ المجلس - برلمانات عربية وعالمية إضافة إلى إصدارات بعض الكتب الحديثة.

أعمال مجلس النواب (التقرير السنوي):

هذا التقرير تعده الإدارة البرلمانية بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب. وهذا تقرير سنوي ينمي نشاطات الهيئة العامة والرئاسة واللجان النيابية والإدارة البرلمانية.

نشرة مكتبة المجلس:

نشرة فصلية تصدر عن المديرية العامة للدراسات والمعلومات تتناول أحدث نشاطات مكتبة المجلس وإنجازاتها إضافة إلى إصدارات الكتب الجديدة التي تم اقتناؤها من قبل المكتبة حديثاً.

سلسلة الدراسات والمعلومات:

تصدر عن المديرية العامة للدراسات والمعلومات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب، وكل عدد من هذه السلسلة يتضمن دراسة أعدت خصيصاً بتكليف من مشروع الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب. ومن الدراسات التي أعدت في هذا الصدد نذكر منها: ملف دراسة عن: الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني، علاقة الناخب بناخبيه والمجتمع المدني، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مجالس الشيوخ في العالم...

قضايا دولية إنمائية (نشرة فصلية):

تتناول قضية إنمائية وتندرج ضمن ثلاثة محاور بتغطية عالمية وعربية ومحلية لبنانية، والمؤتمرات الدولية... ومن أبرز المواضيع التي تناولتها هذه النشرة هي:

- الطاقة
- شراكة عالمية من أجل النمو
- الفقر
- عمالة الأطفال
- التعليم للجميع
- الطاقة المتجددة
- الجريمة المنظمة
- الأمن الغذائي

- الإيدز
- منظومة الأمم المتحدة... إلخ.
- موقع الإنترنيت

العلاقة الخاصة بين

البرلمان ووسائل الإعلام في النظم الديمقراطية

من المحتمل أن لا يكون للنواب البرلمانيون في الدول التي تتحول إلى الديمقراطية مثل دول نامية، والتي ليس لها تقاليد عريقة في حرية الصحافة، تجربة طويلة سابقة في التعامل مع هذه المؤسسة، وقد يكون من الصعب عليهم قبول دور ومسئولية وسائل الإعلام في العملية الديمقراطية والتكيف مع هذا الدور وتلك المسئولية. وفي الواقع، هناك علاقة خاصة ومتميزة بين وسائل الإعلام والبرلمان في العملية الديمقراطية، وهناك العديد من العناصر المهمة والرئيسية التي تجعل هذه العلاقة مميزة وخاصة

حرية الصحافة عنصر جوهري وأساسي للديمقراطية

- ✓ يعمل البرلمان الديمقراطي حسب إجماع الشعب. ويعتمد هذا الإجماع على موافقة أو عدم موافقة الجمهور، والتي يعبر عنها من خلال العملية الانتخابية، وعلى أداء النواب الذين انتخبوهم. وحتى تعمل الديمقراطية بشكل يتميز بالكفاءة والفعالية، فإنه يجب أن يكون بوسع الشعب الحكم بشكل جيد ومدروس على النواب الذين انتخبهم.
- ✓ ودون أن يكون هناك صحافة حرة لإبلاغ وإطلاع الجمهور على القرارات والنشاطات والأعمال التي يقوم بها نوابهم وممثليهم، فإنه لن يكون لدى الشعب معلومات كافية لمحاسبة نوابهم وممثليهم عن أعمالهم ونشاطاتهم، مما يؤثر بالتالي إلى تعطل عمل الديمقراطية النيابية "التمثيلية" بشكل كلي وكامل.

في النظم الديمقراطية، يحتاج البرلمان ووسائل الإعلام لبعضهم البعض، ويعتمد كل منهما على الأخر في جعل العملية الديمقراطية فعالة وناجعة.

- ✓ تماما مثلما يعتمد البرلمان على وسائل الإعلام في إطلاع وإبلاغ الشعب حول القرارات والنشاطات التي يقوم بها، تعتمد وسائل الإعلام أيضا على البرلمان

في ضمان وحماية حقها في الكتابة وإعداد التقارير حول كل ما تلاحظه وتشاهده.

ليست من مسئولية وسائل الإعلام أن تجعل البرلمان أو نواب البرلمان يبدون جيدا فى عيون الجمهور

- ✓ بالرغم أن لدى البرلمان ووسائل الإعلام مسئولية والتزاما مشتركا نحو العملية الديمقراطية، ورغم أن وسائل الإعلام تعتمد على البرلمان في ضمان حق حرية الصحافة، إلا أن وسائل الإعلام لا تتحمل مسئولية جعل البرلمان أو أيا من أعضاء البرلمان يبـــدو جيـدا في عيون الجمهور.
- ✓ مسئولية البرلمان هي اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات العامة التي تستجيب لاحتياجات ومصالح ورغبات المواطنين.
- ✓ مسئولية وسائل الإعلام هي إطلاع الجمهور وعلى نحو دقيق حول تفاصيل هذه القرارات، والكيفية التي تم فيها اتخاذ هذه القرارات، والعوامل التي أدت اليها، وموقف وأقوال كل نائب من النواب حيال هذه القرارات.
- ✓ وحيث أن العملية البرلمانية تتسم بالبـــطء والمشاكســة والحلـول الوسط، فإن من المحتمل أن ترسم التقارير الإخبارية حول البرلمان صورة تجعله يبدو وكأنه يتسم بالفوضى وعدم الفعالية والمشاكسة والجـدل.

الديمقراطية تجعل العلاقة بين البرلمان ووسائل الإعلام تتسم بالخصومة إلى حد ما، ولكن هذا لا يمنع أن تكون العلاقة بينهما وديــة.

- ✓ السر والمفتاح في قيام علاقة عمل جيدة بين البرلمان ووسائل الإعلام هو قبول وفهم كل منهما لدور الآخر، وأن هناك مصلحة مشتركة لديهما في جعل العملية الديمقراطية تعمل لصالح الناس.

وسائل الإعلام الإخبارية

يمكن أن تكون مفيدةأو عائق في سبيل البرلمان الديمقراطي:

- ✓ من الممكن أن تكون وسائل الإعلام مفيدة أو عائق في سبيل البرلمان الديمقراطي، سواء بالنسبة للنواب بشكل فردي، أو بالنسبة للجان البرلمانية التي تحاول جهدها تمثيل وتلبية احتياجات ورغبات الناس. ومن المسلم به أن البرلمان الوطني سوف يجد أنه من السهل عليها القيام بعمله بشكل جيد في خدمة شعب تيمور إذا لم يكن ينظر إلى الصحفيين والمراسلين على اعتبار أنهم مزعجين وبغيضين، وفي أسوأ الأحوال النظر إليهم كأعداء، وانه من الأيسر له

في أداء عمله اعتبارهم عنصرا أساسيا ومهما في العملية الديمقراطية لشعب تيمور، وأنهم يمثلوا الآلية الرئيسية في إطلاع شعب تيمور على البرلمان وأعماله ونشاطاته.

- ✓ بالتالي بمقدور البرلمان الوطني – كما هو بمقدور واستطاعة كل برلمان ومجلس تشريعي ديمقراطي – أن يقرر – من خلال أعماله وتصرفاته وتعامله مع وسائل الإعلام في تيمور فيما إذا كانت العلاقة بين البرلمان/ ووسائل الإعلام سوف تكون إيجابية ومنتجة أو سلبية وغير منتجة.
- ✓ ولإرساء وتطوير علاقة إيجابية مع وسائل الإعلام – وحيث أنه من الصعب على المشرعين والمجالس التشريعية القيام بسن التشريعات بشكل فعال لصالح ناخبيهم دون توفر هذه العلاقة الايجابية – فإنه يجب على البرلمان ونوابه القبول والموافقة بأن تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في العملية الديمقراطية. ومن خلال هذا القبول والموافقة، وكذلك قبول وسائل الإعلام المماثل لدور ومسئولية وعمل البرلمان في العملية الديمقراطية، فإن من الممكن للبرلمان ونوابه إرساء وتطوير علاقة إيجابية مع وسائل الإعلام، علاقة يحقق ويؤدي فيها كل منهما دوره. وبالتالي، يساهم كلاهما في إرساء قاعدة متينة وصلبة ترتكز وتبنى عليها ديمقراطية البلاد.
- ✓ يحتوي القسم التالي على مخطط موجز لبعض المبادرات المحددة التي يمكن للبرلمان، ولجانه ونوابه القيام بها من أجل بناء هذه العلاقة التي يمكن للبرلمان ووسائل الإعلام أن يعملا في إطارها بشكل تعاوني وودي في سبيل أداء دورهما في بناء ديمقراطية تيمور وخدمة مصالح شعب تيمور على أفضل وجه.

أثنا عشر عنصرا رئيسيا في إرساء علاقة جيدة مع وسائل الإعلام

كما شرحنا في القسم السابق، من الممكن أن تكون وسائل الإعلام عاملا مساعدا أو معيقا للبرلمان والمجالس التشريعية في جهودها تمثيل الناخبين وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم. حيث تفيد العلاقة الجيدة بين البرلمان/ ووسائل الإعلام البرلمان بأكمله، والنائب بشكل خاص، وكذلك الشعب الذي تخدمه. والأهم من ذلك، أنها تعزز العملية الديمقراطية.

أن قبول وسائل الإعلام على اعتبار أنها مشارك أساسي وجوهري في العملية الديمقراطية هي الخطوة الأولى نحو إنشاء علاقة عمل جيدة مع وسائل الإعلام. على هذا الأساس، هناك إثنا عشر عنصرا محددا لإنشاء وإرساء علاقة

عمل إيجابية مع وسائل الإعلام الإخبارية، وبشكل خاص مع الصحفيين والمراسلين الذين يغطون أعمال ونشاطات البرلمان.

1. قم بكل ما يمكن فعله من أجل تشجيع التغطية الإعلامية للبرلمان.

- ✓ تعتبر وسائل الإعلام بمثابة الإلية المفضلة لإطلاع الجمهور على البرلمان الوطني كمؤسسة، وعلى القضايا والمواضيع التي ينظر فيها البرلمان. ولمساعدة وسائل الأعلام في القيام بهذا العمل، قم بكل ما يمكن فعله لتشجيع الصحافة على تغطية أعمال البرلمان.
- ✓ شجع محطات التلفزيون والإذاعة المحلية على توفير البث المباشر والحي لجلسات البرلمان
- ✓ النظر بعين الاعتبار إلى ضرورة تحديد منطقة لجلوس الصحفيين والمراسلين في قاعة البرلمان
- ✓ يجب على رؤساء اللجان تزويد الصحفيين والمراسلين خطيا بجدول الأعمال قبل انعقاد الاجتماع، وتشجيع مراسلي الصحف على الطلب من صحفهم طباعة ونشر جدول اجتماعات اللجان.
- ✓ يجب على اللجان أن تجعل كافة اجتماعاتها وجلساتها مفتوحة لوسائل الإعلام، والتشجيع على تغطيتها بشكل كامل
- ✓ حيث انه ليس من المتوقع أن يضع البرلمان جدول أعماله طبقا لمواعيد وسائل الإعلام، فإن أفضل طريقة للتأكد من الحصول على التغطية الإعلامية المطلوبة لاجتماعات اللجان ولجلسات البرلمان أو لإجراء مقابلة مع احد المراسلين، هي تفهم وتلبية هذه المتطلبات والاحتياجات كلما أمكن.

2. وضح لوسائل الإعلام ومندوبيها أنك تحترمهم

- ✓ من المهم أن تجعل الصحفيين والمراسلين الذين يوفرون التغطية الإعلامية للبرلمان أنهم موضع احترام وتقدير كمهنيين ومحترفين في مجال عملهم، وللدور الأساسي والمهم الذي يلعبوه في العملية الديمقراطية.
- ✓ التأكيد للصحفيين والمراسلين انك كنائب في البرلمان تقدر الأعمال التي يقومون بأدائها، وأن عملهم ليس سهلا تماما مثل عدم سهولة عملك. وأوحي لهم أنك تتفهم الضغوط التي يتعرضوا لها من قبل مشرفيهم تماما مثل الضغوط المتصارعة التي تمارس تجاهك من قبل (الرؤساء، والزملاء النواب، ورؤساء الأحزاب، والناخبين، ورئيس الوزراء، والمسئولين الحكوميين الآخرين)

3. أبذل الجهود من أجل إرساء علاقة ودية مع الصحفيين والمراسلين الذين يكتبوا عن البرلمان.

- ✓ ابذل الجهود من أجل تطوير علاقة ودية مع الصحفيين والمراسلين المعينين لتوفير التغطية الإعلامية للبرلمان
- ✓ قم بزيارة مبنى البرلمان لبرهة من الزمن من أجل التحدث بشكل غير رسمي مع أحد المراسلين. حيث أن الحديث حتى لو لم يكن له صلة بعمل البرلمان، يؤدي إلى إنشاء علاقة ودية مع ذلك المراسل أو الصحفي. حيث يثمن المراسلين ويقدروا مثل هذا اللطف واللياقة. وأحيانا ينعكس هذا التقدير بشكل تقرير جيدة أو قصة جيدة.
- ✓ من المهم التمييز بين الصداقة وعدم الصداقة في العلاقات بين البرلمان/ ووسائل الإعلام. فالصحفيون والمراسلون الجيدون يرغبون دوما بأن يكونوا أصدقاء لك ولزملائك النواب، لأن ذلك سوف يجعل من السهل عليهم التوجه إليك بالأسئلة أو بطلب المعلومات. لكن اختلاف مسئوليات وأدوار البرلمان ووسائل الإعلام يجعل من الصعب تطوير علاقة صداقة شخصية بين الصحفيين ونواب البرلمان الذين يقومون بتغطيته إعلاميا.

4. تعامل مع كل صحفي ومراسل على اعتبار أنه إنسان

- ✓ تذكر دائما أن كل صحفي أو مراسل معين لتغطية أخبار البرلمان هو إنسان لديه مشاعر شخصية، وأفكار، وآراء، ووجهات نظر ومسئوليات.
- ✓ من أهم المسئوليات التي يتحملها المراسل عادة هي تلك المتعلقة بعمله ووظيفته مع الصحيفة أو محطة الإذاعة أو التلفزيون التي لديها قضايا وأمور محددة تريد من المراسل التركيز عليها.
- ✓ كنائب، كلما تعلمت وعرفت أكثر عن المراسلين والصحفيين المعينين لتغطية أخبار البرلمان، كلما أصبحت أفضل وأقدر على التعامل مع والتجاوب مع الصحفيين والمراسلين عندما يتم توجيه الأسئلة إليك من قبلهم. ، وكلما كنت مطلعا أكثر على الاهتمامات ووجهات النظر الشخصية للصحفيين الذين يكتبون عن البرلمان، كلما أصبحت متأكدا أكثر بالنسبة لأي واحد منهم تستطيع الحصول منه على تغطية أفضل حول قضية أو مسألة محددة مهمة لك.

5. ساعد الصحفيين والمراسلين على أن يكون لديهم فهم أفضل بالنسبة لعمل البرلمان

- ✓ ربما تكون العملية البرلمانية من أكثر نواحي الديمقراطية تعقيدا وأقلها فهما. وفي الديمقراطيات الجديدة مثل دول نامية، لا يمكن أن نتوقع من الصحفيين والمراسلين المعينين لتغطية أخبار البرلمان أن يكونوا لديهم أكثر من فهم سطحي جدا لإجراءات وعمليات البرلمان المعقدة والتي تعتبر أحيانا مرهقة وفي أغلب الأحيان مشوشة، لأن الفهم والاستيعاب الكامل للعمل الذي يجري

داخل العملية البرلمانية يمكن أن يتحقق فقط من خلال الملاحظة الدقيقة والقريبة جدا من البرلمان لمدة طويلة، وحتى من خلال المشاركة الفعالة والمباشرة.

- ✓ انه من مصلحة الجميع – البرلمان ووسائل الإعلام والجمهور – ولك كنائب، مساعدة الصحفيين والمراسلين المعينين لتغطية إخبار البرلمان، في تطوير فهم أفضل لكيفية وطرق عمل البرلمان. أسعى نحو الصحفيين والمراسلين وأشرح لهم لماذا من الضروري إجراء تغييرات جوهرية على التشريعات المقترحة والمطروحة، وكيف تم التوصل إلى حل وسط، من اجل الخروج من المأزق، أو لماذا وجدت أن من المستحيل دعم رئاسة حزبك في التصويت على مسألة مهمة وحرجة جدا.
- ✓ بإمكانك أن تتوقع عندما يصبح لدى الصحفيين والمراسلين فهما وتقديرا مكتملا أكثر حول عمل البرلمان، أن ترى تطورا ملحوظا على جودة ودقة التقارير التي يقومون بإعدادها.

6. زود الصحفيين والمراسلين بأكبر قدر ممكن من المعلومات

- ✓ إن تزويد الصحفيين والمراسلين بأكبر قدر ممكن من المعلومات والمساعدة لا يعني أنهم لن يقوموا بمراجعة وتفحص كل وثيقة وكل إفادة توفرها له، بشكل دقيق وعناية فائقة. لكن الصحفيين والمراسلين يقدرون دائما أي مساعدة يمكن أن تجعل عملها أكثر سهولة من خلال تمكينهم تجنب بذل جهود تستغرق وقتا طويلا في الحصول على المعلومات. وأحيانا، قد ينعكس هذا التقدير في تقرير المراسل للصحيفة أو لمحطة الإذاعة أو التلفزيون.

7. أفترض أن كل شيء تقوله للمراسل "سوف يكون للنشر" وأنه سوف ينشر على الملأ

- ✓ يحترم الصحفيون والمراسلون الجيدون وبشكل قوي قواعد وأخلاق مهنة الصحافة، ويمكن عادة الوثوق بهم بأن لا يقتبسوا أو ينسبوا بيان أو عبارة إلى شخص إذا قيل لهم منذ البداية أن هذه الكلمات "ليست للنشر" أو "لا يجوز أن تنسب ". ولكن في الديمقراطيات الجديدة مثل دول نامية التي ليست لديها تقاليد عريقة وطويلة في حرية الصحافة ويكون فيها الصحافيون والمراسلون شبابا قليلي التجربة والمراس، فإن هناك إمكانية بأن لا يكون لدى ذلك الصحفي فهما واستيعابا كاملا للقواعد والمعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة أو قد يهمل ببساطة ما قاله النائب بأن تلك الملاحظة "ليست للنشر".
- ✓ إن أفضل طريقة لتجنب حدوث موقف محرج هو أن تفترض أن كل ما تقوله أو تصرح به في حضور أحد العاملين في وسائل الإعلام هو "للنشــــر".

8. قبل أن تتحدث مع صحفي أو مراسل، فكر حول الأسئلة التي تتوقع أن تطرح عليك، وكيف يمكن الرد والإجابة عليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية

- ✓ اتبع القاعدة التي تفترض أن كل ما يقال للصحفي أو المراسل هو "للنشـر"، فإن من المهم أيضا أن تأخذ دائما فترة للتفكير قبل التحدث إلى أحد العاملين في الإعلام.
- ✓ قبل أن تجيب على أي سؤال يطرحه عليك أحد الإعلاميين، فكر أولا وبسرعة: "كيف سيبدو ما أخطط لقوله جيدا في صحف الغد، أو كيف سيكون رد فعل ما أقوله في التلفزيون أو في محطة الإذاعة الليلة". إذا لم يكن لديك شعور جيد حول كيف ستظهر الإفادة وكيف ستسمع أو ستفسر، راجع العبارات بسرعة، أو امتنع بأدب عن إعطاء أية ملاحظة لغاية وقت آخر.
- ✓ من المهم بشكل خاص أن تختار وتنتقي الكلمات بعناية خاصة عند الرد والإجابة على سؤال يطرحه عليك مراسل محطة التلفزيون أو الإذاعة لأنه تقارير التلفزيون والإذاعة مختصر وموجز جدا. ما يتم مشاهدته أو سماعه أو قراءته في البث التلفزيوني والإذاعي ليس إلا جمل قليلة جدا، غالبا ما يتم اختيارها من قبل المراسل من ضمن جمل طويلة جدا كنت قد أدليت بها. ويركز التلفزيون والإذاعة على "مقاطع" تبدو مثيرة واستفزازية، ويقوم المراسلون عادة وفي معظم الأحيان باختيار ذلك الجزء بشكل خاص من كلام النائب، والذي يشعروا أنه يلبي هذا الشرط.

9. خذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هناك مستمعين محددين موجهة إليهم الإفادة التي أدليت بها للمراسل

- ✓ قبل التحدث إلى مراسل أو صحف، فكر فيما إذا كان هناك مستمع أو شخص محدد سيوجه له ما تخطط لقوله. فقد يكون هناك مجموعة محددة أو شخص محدد – رئيس البرلمان، نائب آخر، رئيس الوزراء، أو مؤسسة غير حكومية تقصدها العبارة التي ستقولها. وإذا كان الأمر كذلك، فحاول أن تفصل ما تقوله للمراسل بحيث تقصد به ذلك الشخص أو الجهة على وجه الخصوص.

10. فكر في الرسالة التي تريد نقلها ثم لا تحيـد عنها

- ✓ عندما يصبح ما ستقوله للصحفي أو للمراسل واضحا في ذهنك، فإن ذلك ما يجب فقط ما يجب قوله. ويجب أن يركز هدفك دائما على تلك الرسالة والتشبث بها. قاوم الجهود التي يبذلها الصحفي أو المراسل في تحويل تركيزك عن

الرسالة التي تقصد توجيهها، وتأكد عند الرد على أسئلتهم أنك تتناول فقط النقاط المحددة التي تريد التحدث عنها.

- ✓ إذا كان سؤال المراسل لا يتناول بشكل مباشر القضية أو النقطة التي تريد توضيحها، فكر في إعطاء جواب مقتضب حول السؤال ثم انتقل بشكل تكتيكي إلى الرسالة التي تريد توجيهها في بقية ردك. فكلما كنت سريعا ورشيقا في العودة إلى الرسالة التي تريد الإدلاء بها، كلما كانت فرصة أن تجد الرسالة طريقها اكبر عبر التقرير المطبوع أو المذاع.

11. لا تبالغ في رد الفعل نحو قصة حرجة أو غير مرغوبة

- ✓ يجن أن يكون رد فعلك الفوري عندما تشعر بأنه جرى التعامل بشكل مجحف وغير منصف في القصة التي أوردتها الصحيفة أو في تقرير محطة الإذاعة أو التلفزيون، قويـا عن طريق مواجهة الصحفي أو المراسل المسئول. ويقوم البرلمانيون والمشرعون في كافة أرجاء المعمورة بذلك في محاولة منهم إصلاح الضرر الذي يشعروا أنه لحق بهم بشكل غير عادل. أحيانا تكون مثل هذه الردود ضرورية. وفي أغلب الأحيان تعود بالضرر أكثر من الفائدة.
- ✓ قبل أن ترد بشكل قوي على قصة أو خبر سلبي، وازن بين الفوائد والأضرار التي يمكن جنيها وتكبدها على المدى الطويل الأجل نتيجة هذا الرد. فردود الفعل المتسرعة حيال قصة محرجة لا يمكن إلا أن تزيد من الضرر الشخصي. وبالتالي، فإن التفكير بتروي وبشكل حصيف يمكن أن يقنعك بأنه من الأفضل عدم قول شيء وأن تترك القصة تموت من تلقاء نفسها.
- ✓ إذا كنت قادرا على تجنب الرد على رواية إخبارية سلبية، فإن من المحتمل أن ينتقل المراسل الذي كتب أو أذاع الرواية السلبية إلى قضية أخرى، ولن يكون هناك روايات تتابع ذلك، وسوف تختفي المسألة عن ساحة الأخبار بسرعة كبيرة

12. الابتعاد تماما عن خداع أو تضليل المراسل عن قصد

- ✓ ربما يكون من أهم الأشياء التي يجب القيام بها للتأكد من عدم حدوث علاقة سيئة مع الاعلام، هو تجنب أي مظهر من مظاهر الخداع أو النية في تضليل المراسل أو الصحفي عن قصد.
- ✓ يفقد المراسلين الذين تساورهم الشكوك بأن نائب البرلمان يخدعهم أو يحجب عنهم معلومات بهدف تحويل أنظارهم وانتباههم عن القضية أو المسألة المطروحة، الثقة في النائب كشخص وفي البرلمان كمؤسسة ويصبحوا متشككين فيهما. ومن الممكن أن ينعكس انعدام الثقة والريبة على قصص ورواية المراسل.

- ✓ قد يكون هناك أوقات ستشعر فيها أنه من غير المناسب أو أنه ليس من الحكمة الإجابة على سؤال أحد المراسلين أو تزويده بالمعلومات التي يسعى للحصول عليها. وفي مثل هذه الأحوال، إياك أن تعطي ردا مضللا أو غير دقيق. بل قل له ببساطة: " آسف، ولكن ليس لدي ما يمكن أن أقوله بخصوص تلك المسالة في هذا الوقت".

.

واقع الإعلام البرلماني ودوره التثقيفي والرقابي والتقويمي

يلعب الإعلام البرلماني أدواراً محورية في مجال التثقيف بالشأن النيابي وتبسيط مفاهيمه لعامة المواطنين، سيما للشباب والبرلمانيين الجدد، كما يسهم في دعم مشاركة الشباب في العملية الانتخابية والنيابية من خلال زيادة عدد من مرشحي الأحزاب من الشباب في الانتخابات العامة والمحلية، وتحفيز كل من يرغب من المواطنين في المشاركة في الانتخابات والتصويب بكافة مراحله، وتسهيل إجراءات الحصول على البطاقة الانتخابية، و تسهيل عملية التصويت والإقتراع وغيرها من الأمور.

كما يسهم الإعلام البرلماني خصوصاً، والاعلام السياسي عموماً في تنمية الثقافة السياسية للشباب وتعميقها، وإنهاء حالة اللامبالاة السياسية التي تجتال كثير من الشباب المثقف في العالم العربي، عن طريق تشكيل وعي قومي يُشارك فيه المتخصصون المعنيون وأصحاب الرؤى السياسية والفكرية.

ويلفت الإعلام البرلماني أنظار المواطنين وغيرهم لكثير من مواطن الخلل والزيغ في أداء الدولة والبرلمان والموظفين العموميين، وينتهج الطرق السلمية للتعامل مع تلك الأمور، ويستخدم مختلف أساليب التناول الإعلامي من تقارير وتحقيقات وغيرها، فمثلاً يرى البعض أن الاعلام البرلماني يحث النواب على متابعة قضية الفساد في الدولة عموماً، وفي المؤسسة التشريعية خصوصاً، وذلك بالآتي:

- إقرار قانون الإفصاح عن الذمة المالية للدستوريين وللقياديين وأعضاء البرلمان في فترات متباعدة تسمح بعمل دراسة مقارنة للأرصدة.
- إقرار قانون حماية المبلِّغ عن الفساد بالطرق القانونية المشروعة.
- وضع قانون يضع سقفاً للإنفاق على الحملات الانتخابية، لسد ذرائع الفساد.
- وضع قانون للإفصاح عن أسماء المتبرعين للحملات الانتخابية.

وتختلف الرؤية في تقويم مدى نجاح وتقصير الإعلام البرلماني في القيام بالدور المنوط به على المستوى الرقابي، فمن الواضح أن عدم قيام الصحفيين والصحف بإعداد أي تقارير استقصائية عن النواب، وابتعادهم عن الدخول

بتفاصيل معمقة في القضايا الجوهرية للمجلس من حيث المتابعة والتحليل والتعقيب والاستقصاء، يشكل ملحظاً رئيساً في غياب الدور الرقابي للإعلام البرلماني.

ورغم أن البعض لا يُنكر أن الإعلام البرلماني يؤدي حالياً دوراً مقبولاً الى حدٍ ما في الرقابة والتقويم على البرلمانات، الإ أن هذا الدور ليس بالشكل المأمول والمفترض، كما أن رقابة الإعلام على أداء النواب يجب أن تتعزز بشكل كبير، فينتقل الصحفي من كتابة الخبر أو تغطية المناسبة، الى الرقابة الموضوعية الشاملة والكفيلة بالتمييز بين النائب الجيد أو غير الجيد من حيث الأداء التشريعي والرقابي، كما يجب الا تكتفي الصحف بإطلاق الشرارات ولا تقوم بمتابعة أثرها، حتى لا تقوض الدور الرقابي للإعلام على البرلمان.

ولعل المتهم الأكبر بالغياب الكامل هو الإعلام الرسمي مثل وكالة الأنباء الرسمية والإذاعة والتلفزيون الرسمي، حيث يلاحظ في معظم دولنا العربية غياب هذه الأجهزة عن خبايا ما يحدث في المجالس البرلمانية وأضابيرها ولجانها، وتكتفي بنقل الحدث دون تفاصيل، باستثناء نقل النشاطات البروتوكولية لرئيس البرلمان ونوابه دون التطرق لقضايا مفصلية ومحورية تمس حياة المواطن، كما أن هذه الأجهزة في معظم الأحيان لا تطرح وجهات نظر نواب المعارضة إن وجدوا، ولا رؤية مؤسسات المجتمع المدني وقضايا الفساد والإصلاح السياسي والحكم الرشيد أو تلك القضايا التي تضمن المساءلة وتعزز المشاركة السياسية.

ولكن يظل الدور الأهم للاعلام البرلماني هو أنه يعكس الأفكار والآراء المختلفة التي تتفاعل داخل المجتمع من خلال وجهة نظر نواب الشعب الذين يوجدون بالبرلمان، فأساس المجتمع الديمقراطي هو الإعلام الحر الذي يشكل أداة للرقابة والنقد والتوعية، والإعلام البرلماني كحقل إعلامي أصيل يسهم كرافد تثقيفي للمواطن وللنواب الجدد، كما يلعب دوراً في بلورة عدة قضايا منها:

- يُسهم الإعلام البرلماني في نقل النتائج الانتخابية البرلمانية المحلية والعالمية.
- يسهم في تعريف الجماهير بالقرارات والتوصيات التي تصدر عن البرلمان.
- يسهم في تطوير السلوك النيابي للأعضاء بغرض التقريب بين الثقافات المتفاوتة بينهم وتوجيه التفاعلات النيابية إلى هدف مشترك هو المصلحة العامة.
- يُسهم في التعريف باللوائح المنظمة للعمل البرلماني مثل واجبات العضو ومسؤولياته وحقوقه وشرح قواعد وإجراءات العملية التشريعية مثل (طلب الكلمة، تقديم مشروع بقانون، إعادة المداولة والتصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية، تقديم السؤال، تقديم المسألة المستعجلة، الإستجواب، سحب الثقة، ..الخ.(

- o يسهم في دعم القرار البرلماني من خلال فتح النقاش وتبادل الآراء حول المسائل المثارة أمام البرلمان قبل اتخاذ القرار.
- o يسهم في تطوير علاقات أعضاء البرلمان بناخبيهم، وكذلك بمؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي من شأنه أن يثري العمل البرلماني وآلياته.
- o يسهم في ربط المجتمع بالبرلمان، حيث يثير قضايا التجاوزات والفساد وغيرها، والتي تناقشها لجان البرلمان المتخصصة مثل لجنة الحسبة، التي توجد في عدد من البرلمانات، مثل البرلمان السوداني.

عموماً تعتبر الثقافة العامة والإلمام بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع من أدوات النائب البرلماني الفعَّال، حيث أن الارتباط بالبيئة والمجتمع هو الذي يخلق التفاعل بين النائب وناخبيه من الجماهير والرأي العام، وبالتالي فمن المفيد أن يكون الإعلام البرلماني من العوامل المساعدة علي ربط العضو البرلماني بما يحدث في الواقع من خلال وسائط الاتصال المختلفة.

التحديات التي تواجه الإعلاميين البرلمانيين

رغم الإتفاق الكبير أن الإعلام اليومي المتصل بالبرلمان لم ينجح في مهمته بالشكل المطلب، ولم يفلح بجدارة حتى الآن على الأقل، في عكس الأفكار والآراء المختلفة التي تتفاعل داخل المجتمع من حيث الحرية والديمقراطية وحقوق الفرد في التعبير والعمل والمواطنة، على اعتبار أن أساس المجتمع الديمقراطي هو الإعلام الحر الذي يشكل أداة للرقابة والنقد والتوعية.

ولكن ذلك لا ينفصل عن مجمل الأوضاع والظروف التي تؤدي في كثير من الأحيان، لتغييب أو تغيُب الإعلام من أبرزها: عدم وجود التأهيل والتفهم لدور الإعلام، بجانب عدم وجود الأرضية المناسبة للإعلام لبسط سلطان رقابته من خلال تدخلات أعضاء البرلمان حيناً وإحجامهم عن الإدلاء بالمعلومات، أو محاولة تغبيش الوعي العام بالإدلاء بمعلومات مقتضبة أو ذات إيحاء معين، بجانب التدخلات الخارجية من الأجهزة الأمنية أو الحكومية أحياناً أخرى.

وفي كثير من الدول لم يتبلور مفهوم الإعلام البرلماني كتخصص له كينونته، فتجد الإعلام البرلماني مرحلة في حياة الصحفي، سرعان مايغادرها لمرحلة أخرى، لذلك لم تتبلور أدبيات الإعلام البرلماني بشكل مهني معتمد، ولم تتراكم تجارب الصحافيين البرلمانيين، كنظرائهم في الإقتصاد والمجتمع وغيرها.

ولعل تحدي التأهيل المهني الإحترافي وصقل الخبرات لدى الإعلاميين البرلمانيين، يُعد هو أبرز تحديات الإعلاميين البرلمانيين، وهذا التحدي هو الذي يحول دون التناول المهني الإحترافي للشأن البرلماني، ومد جسور التعامل بين المواطن والبرلمان، ومسألة التثقيف البرلماني، وتطوير النظرة تجاه العمل النيابي والبرلماني، وهي مسألة تستدعي الوقوف عندها من جانب البرلمانات والجهات العاملة في مجال الاعلام والجهات النقابية الإعلامية.

الصورة الذهنية للثقافة البرلمانية وسبل بناءها لدى المتلقين:

الصورة الذهنية كما يرها الخبراء هي: الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند الأفراد أو الجماعات بناء على الخبرة المتاحة لهم ، إزاء شخص معين، أو نظام ما أو منشأة أو منظمة ، ويمكن أن يكون لها تأثير على حياة الإنسان من خلال الاحتكاك بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتنبع أهمية الصورة الذهنية من أن العقل لا يمكن أن يحتفظ بكل ما يتعرض له -بشكل كامل- حاضر في الذاكرة بكل تفاصيله طول الوقت وإنما يحتفظ برموز وصور وانطباعات عن الواقع الموضوعي وبشكل مجرد، ويتعامل مع الواقع من خلال الخبرة المختزنة عن الأشخاص والدول والمؤسسات والأحداث والمواقف.

فلذلك تظهر الحاجة الملحة لبناء الصورة الذهنية الحسنة والطيبة عن البرلمان والثقافة البرلمانية والنيابية، وكلما كانت الصورة الذهنية لدى الجماهير إيجابية عن هذا الجهاز ومؤسساته، كلمت أتاح ذلك وجود مناخ يتيح له تحقيق أهدافه وأداء رسالته وتقديم خدماته من خلال تفهم الجماهير لدوره والإقبال على التعاون معه.

وقد كانت الأحداث الأخيرة والتي فتحت أبواب الصراع الثقافي والحضاري من يتم تكوين الصورة الذهنية من عدة مصادر منها:

الخبرة المباشرة

عبر احتكاك الفرد اليومي بغيره من الأفراد والمؤسسات والأنظمة والقوانين، مما يعد مصدراً مباشراً ومؤثراً لتكوين الانطباعات الذاتية عن شخص أو مؤسسة أو فكرة أو دولة، وهذه الخبرة المباشرة ((Direct Experience أقوى في تأثيرها على عقلية الفرد وعواطفه إذا أحسن توظيفها، وهذه مهمة الإعلام البرلماني في تعامله مع جمهوره المستهدف.

الخبرة غير المباشرة

ما يتعرض له الفرد من رسائل شخصية يسمعها من أصدقاء أو عبر وسائل الإعلام عن مؤسسات وأحداث وأشخاص ودول لم يرهم ولم يسمع منهم مباشرة، تعد خبرة منقولة (Mediated Experience) ، وفي هذا النوع من الخبرة تلعب وسائل الإعلام المسموعة والمرئية دوراً أساسياً في تكوين الانطباعات التي يشكل الناتج النهائي لها الصورة الذهنية.

فوسائل الإعلام المختلفة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الصورة الذهنية الجيدة لدى الجماهير عن أي مؤسسة ما، فهي تُعد النافذة التي تطل الجماهير من خلالها على الأحداث والأنشطة والقضايا، في ضوء تعرضهم لهذه الوسائل، فلذلك يمكن للإعلام البرلماني أن يتلمس مواضع حقيقية في بناء الصورة الذهنية بالاستخدام المخطط لوسائل الإعلام في بناء الصورة الذهنية المرغوبة عن البرلمان والثقافة البرلمانية، وتصحيح الجوانب السلبية التي تتكون نتيجة للمعلومات غير السليمة أو المشوهة أو القليلة عن البرلمان والثقافة البرلمانية.

تجليات الإعلام الجديد في الإعلام البرلماني..الموقع الإلكتروني للبرلمان نموذجاً:

الإعلام الجديد رافد رئيس لإي عمل إعلامي جاد في هذا العصر، فالموقع الإلكتروني للبرلمان مثلاً هو أبرز تجلي لصلة البرلمان بدنيا الميديا الجديدة، وله بالتالي أهمية كبيرة في دعم العمل المؤسسي البرلماني وكذلك في دعم الديمقراطية والإصلاح البرلماني، من خلال تأكيد قيم الشفافية وتحسين فرص المحاسبة الشعبية، وتظهر أهمية الموقع الإلكتروني للبرلمان بإعتباره من أهم من أدوات الإعلام والعمل البرلماني، وكذلك في العلاقة بين البرلمان والحكومة وبين البرلمان والرأي العام. ويمكن تصنيف المستفيدين من الموقع الإلكتروني لأربعة مستويات رئيسة هي:

1) نواب البرلمان: فالموقع الإلكتروني يسهم في تدعيم وزيادة كفاءة عمل وأداء النواب، ودعم العمل التشريعي عموماً، وفاعلية الأداء الرقابي، وصنع وإقرار السياسات العامة.
2) الباحثين والخبراء في مجال العمل البرلماني: وذلك بالبحوث البرلمانية، وتفعيل وتطوير الأداء البرلماني.
3) الرأي العام والمجتمع المدني: يسهم الموقع الإلكتروني في ربط وتعريف الرأي العام والمجتمع المدني بأدوار وجهود البرلمان، على مستوى المجتمع المدني ممثلاً في المنظمات الطوعية وجماعات الضغط والمصالح، والرأي العام ممثلاص في الجماهير والدوائر الانتخابية.
4) المؤسسة البرلمانية علي المستويين الإقليمي والدولي: الموقع الإلكتروني للبرلمان بمثابة البوابة والعنوان للبرلمان المحلي علي المستوى الإقليمي

والدولي، وهو الذي يعكس مدى التطور الذي وصلت إليه الحياة النيابية، وبالتالي فالموقع الإلكتروني يعكس صورة البرلمان وصورة الدولة في نفس الوقت وكذلك يعكس العديد من المؤشرات، منها ديمقراطية العمل البرلماني، مدى احترام حقوق المواطنين، مدى تحقق مبادئ الحكم الجيد من شفافية ومساءلة وسيادة القانون.

مقترح للموقع الإلكتروني الجيد للبرلمانات:

هذا المقترح يحتوي أهم متطلبات الموقع الإلكتروني الممتاز للبرلمانات العربية، ويضم ثلاثة مراحل من أجل الوصول بالموقع إلي الهدف النهائي المبتغي منه ليكون الموقع الإلكتروني الجيد للبرلمان الجيد:

المرحلة الأولى:

- ✓ وضع رؤية عامة حول الحياة السياسية في الدولة، بالإضافة إلي استعراض السلطات الثلاثة بالدولة والبرلمان بها (حتى ولو عن طريق رسم بياني.("Chart"
- ✓ استعراض وظائف البرلمان المختلفة وهيكله الداخلي، ولجانه الدائمة.
- ✓ لائحة النظام الأساسي أو اللائحة الداخلية المنظمة لعمل البرلمان.
- ✓ قائمة لاستعراض الموقع كاملاً وأهم الوصلات به."Site Map"

المرحلة الثانية:

- ✓ وضع استعراض ورؤية عامة لإجراءات العمل البرلماني (التشريعي والرقابي والمالي)، ووصلة حول أخبار البرلمان اليومية.(Routine)
- ✓ إحصائيات وإجماليات حول الأنشطة البرلمانية المختلفة (التشريعية والرقابية والمالية والسياسية.
- ✓ خلفية تاريخية للحياة النيابية في هذه الدولة.
- ✓ -وصلة لأهم البيانات الصحفية الرسمية الصادرة عن البرلمان.
- ✓ -تجميع لكل ما كتب ونشر بالصحف حول أخبار البرلمان (يتم تحديثه أسبوعياً
- ✓ هيكل البرلمان الداخلي والتنظيمي للأمانة العامة والإدارات المختلفة بها "Chart".
- ✓ استعراض اللجان البرلمانية الدائمة وهيكالها ومهامها الأساسية، والعاملين بها.

المرحلة الثالثة:

- ✓ "Guide Tour" -رحلة داخل البرلمان، (زيارة البرلمان والتعرف علي محتوياته إلكترونياً)
- ✓ القدرة للوصول إلي البرلمان، وكذلك المكتبة البرلمانية والأرشيف البرلماني."Access to the Parliament"
- ✓ بالنسبة للإجراءات التشريعية والوثائق القانونية:

السبيل لإعلام برلماني حيوي فاعل:

من الممكن أن تكون وسائل الإعلام عاملاً مساعداً أو معيقاً للبرلمان والمجالس التشريعية في جهودها تمثيل الناخبين وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم، حيث تنعكس العلاقة الجيدة بين البرلمان ووسائل الإعلام على أداء البرلمان بأكمله، والنائب بشكل خاص، وكذلك الشعب الذي يسعى الجميع لخدمته ، بجانب أنها بطبيعة الحال تعزز العملية الديمقراطية.

تراضي الجميع على قبول وسائل الإعلام على اعتبار أنها مشارك أساسي وجوهري في العملية الديمقراطية، وهذه هي الخطوة الأولى نحو إنشاء علاقة عمل صحيحة وجيدة مع وسائل الإعلام، وطمعاً في الوصول لذلك وضعت إثنا عشر عنصراً محدداً لإنشاء وإرساء علاقة عمل إيجابية ومثمرة للبرلمان مع وسائل الإعلام ووسائطه كآفة، وبشكل خاص مع الصحفيين البرلمانيين والمراسلين الذين يغطون أعمال ونشاطات البرلمان، وتتلخص في الآتي:

تشجيع التغطية الإعلامية المهنية للبرلمان:

وسائل الإعلام هي الإلية المفضلة لإطلاع الجمهور على البرلمان الوطني كمؤسسة، وعلى القضايا والأمور التي ينظر فيها البرلمان، فينبغي لمساعدة وسائل الأعلام للقيام بعملها في هذا الصدد، أن يقوم المعنيون بكل ما يمكن فعله لتشجيع الصحافة على تغطية أعمال البرلمان، بجانب محطات التلفزيون والإذاعة المحلية بتوفير البث المباشر والحي لجلسات البرلمان، و النظر بعين الاعتبار لضرورة تحديد منطقة لجلوس الصحفيين والمراسلين في داخل قبة البرلمان، كما ينبغي على رؤساء اللجان تزويد الصحفيين والمراسلين خطياً أو إلكترونياً بجدول أعمال البرلمان قبل انعقاد الجلسات، وأن تسعى اللجان لجعل كافة اجتماعاتها وجلساتها مفتوحة لوسائل الإعلام، والتشجيع على تغطيتها بشكل كامل.

الإحترام المتبادل بين البرلمان ووسائل الإعلام ومندوبيها:

من المهم أن تجعل الصحفيين والمراسلين الذين يقومون بالتغطية الإعلامية للبرلمان يشعرون بأنهم موضع احترام وتقدير لهم كمهنيين ومحترفين في مجال عملهم، وللدور الأساس والمهم الذي يلعبوه في العملية الديمقراطية، وعلى النائب أن يؤكد للصحفيين والمراسلين انه كنائب في البرلمان يُقدر الأعمال التي يقومون بأدائها، وأن عملهم ليس سهلاً تماماً مثل عدم سهولة عمله، وأنه يتفهم الضغوط التي يتعرضون لها من قبل مشرفيهم تماماً مثل الضغوط المتصارعة التي تمارس تجاهه النائب من قبل (الرؤساء، والزملاء النواب، ورؤساء الأحزاب، والناخبين، ورئيس الوزراء، والرأي العام، وعضوية دائرته الانتخابية والمسئولين الحكوميين الآخرين، وغيرهم.

إرساء علاقة ودية مع الصحفيين البرلمانيين:

من الملاحظ أن الصحفيين والمراسلين الجيدين يرغبون دوماً بأن يكونوا أصدقاء لنواب البرلمان، لأن ذلك يسهل عليهم التوجه إليهم بالأسئلة وطلب المعلومات، فينبغي تطوير علاقة بنائية وودية بين الطرفين، رغم أن اختلاف مسئوليات وأدوار البرلمان ووسائل الإعلام يجعل من الصعب تطوير علاقة صداقة شخصية بين الصحفيين البرلمانيين والنواب إلا في نطاق محدود.

التعامل الإنساني مع الصحفي البرلماني:

التعامل بإنسانية مع الصحفي البرلماني يجعل النائب يُقدر ويتفهم أن من أهم المسئوليات التي يتحملها الصحفي البرلماني هي تلك المتعلقة بعمله ووظيفته مع الصحيفة أو محطة الإذاعة أو التلفزيون أو القناة الفضائية أو أي وسيط إعلامي آخر، والتي لديها قضايا وأمور محددة تريد من المراسل التركيز عليها حسب سياستها التحريرية. والنائب كلما أحاط وتعرف أكثر عن المراسلين والصحفيين المعنيين بتغطية البرلمان، كلما أصبح أفضل وأقدر على التعامل والتجاوب معهم عندما يوجهون إليه الأسئلة، وكلما كان مطلعاً أكثر على الاهتمامات ووجهات النظر الشخصية للصحفيين الذين يكتبون عن البرلمان، كلما صار النائب أكثر قدرة على الحصول منهم على تغطية أفضل حول قضية أو مسألة محددة مهمة له.

وبما أن العملية البرلمانية من أكثر نواحي الديمقراطية تعقيدا وأقلها فهماً، وسيما في الديمقراطيات الجديدة مثل الدول النامية، قد نتوقع أحياناً من الصحفيين والمراسلين المعينين لتغطية أخبار البرلمان فهماً سطحياً لإجراءات وعمليات البرلمان المعقدة، والتي تعتبر أحياناً مرهقة وفي أغلب الأحيان مشوشة حتى للنواب الجدد أنفسهم، لأن الفهم والاستيعاب الكامل للعمل الذي يجري داخل العملية

البرلمانية يمكن أن يتحقق فقط من خلال الملاحظة الدقيقة والقريبة جدا من البرلمان لمدة طويلة، وحتى من خلال المشاركة الفعالة والمباشرة.

لذا فمن مصلحة الجميع - البرلمان ووسائل الإعلام والجمهور - مساعدة الصحفيين البرلمانيين في تطوير فهم أفضل لكيفية وطرق عمل البرلمان، عبر التدريب والمشاركة في حلقات النقاش وورش العمل البرلمانية، وسينعكس أثر هذا التدريب فهماً وتقديراً مكتملاً أكثر حول عمل البرلمان، وسيتبدى تطوراً ملحوظاً في جودة ودقة التقارير التي يقومون بإعدادها.

تزويد الصحفيين البرلمانيين بأكبر قدر ممكن من المعلومات:

تزويد الصحفيين والمراسلين بأكبر قدر ممكن من المعلومات والمساعدة لا يعني أنهم لن يقوموا بمراجعة وتفحص كل وثيقة وكل إفادة توفرها له، بشكل دقيق وعناية فائقة. لكن الصحفيين والمراسلين يقدرون دائماً أي مساعدة يمكن أن تجعل عملهم أكثر سهولة من خلال تمكينهم تجنب بذل جهود تستغرق وقتاً طويلاً في الحصول على المعلومات، وأحياناً، قد ينعكس هذا التقدير في تقرير المراسل للصحيفة أو لمحطة الإذاعة أو التلفزيون.

التخلي عن أفتراض أن كل شيء تقوله للمراسل "سوف يكون للنشر "

:يحترم الصحفيون والمراسلون الجيدون وبشكل قوي قواعد وأخلاق مهنة الصحافة، ويمكن عادة الوثوق بهم بأن لا يقتبسوا أو ينسبوا بيان أو عبارة إلى شخص إذا قيل لهم منذ البداية أن هذه الكلمات "ليست للنشر" أو "لا يجوز أن تنسب ". ولكن في الديمقراطيات الجديدة في مثل دولنا النامية التي ليست لديها تقاليد عريقة وطويلة في حرية الصحافة، قد يكون فيها الصحافيون والمراسلون شباباً قليلي التجربة والتمرُس، فقد تكون هناك إمكانية لان يكون لدى ذلك الصحفي فهماً واستيعاباً كاملاً للقواعد والمعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة، أو قد يهمل ببساطة ما قاله النائب بأن تلك الملاحظة "ليست للنشر". فأفضل طريقة لتجنب حدوث مثل هكذا موقف محرج هو أن تفترض كنائب أن كل ما تقوله أو تصرح به في حضور أحد العاملين في وسائل الإعلام هو "للنشر ."

على النائب أن يأخذ دائماً فترة للتفكير قبل التحدث إلى أحد العاملين في الإعلام، وقبل أن يجيب النائب على أي سؤال يطرحه عليه أحد الإعلاميين، فعليه أن يفكر أولاً وبسرعة: "كيف سيبدو ما أخطط لقوله جيداً في صحف الغد، أو كيف سيكون رد فعل ما أقوله في التلفزيون أو في محطة الإذاعة الليلة."

كما أنه من المهم بشكل خاص أن يختار النائب وينتقي الكلمات بعناية خاصة عند الرد والإجابة على أي سؤال يطرحه عليه مراسل محطة التلفزيون أو

الإذاعة لأنه تقارير التلفزيون والإذاعة مختصرة وموجزة جداً، وما يتم مشاهدته أو سماعه أو قراءته في البث التلفزيوني والإذاعي ليس إلا جمل قليلة جداً، غالباً ما يتم اختيارها من قبل المراسل من ضمن جمل طويلة جداً كان النائب قد أدلى بها. وقد يركز التلفزيون والإذاعة على "مقاطع" تبدو مثيرة واستفزازية، ويقوم المراسلون عادة وفي معظم الأحيان باختيار ذلك الجزء بشكل خاص من كلام النائب، والذي يشعروا أنه يلبي هذا الشرط.

قبل التحدث إلى صحفي برلماني على النائب أن يفكر فيما إذا كان هناك مستمع أو شخص محدد سيوجه له ما تخطط لقوله، فقد يكون هناك مجموعة محددة أو شخص محدد - رئيس البرلمان، نائب آخر، رئيس الوزراء، أو مؤسسة غير حكومية تقصدها العبارة التي ستقولها. وإذا كان الأمر كذلك، فحاول أن تفصل ما تقوله للمراسل بحيث تقصد به ذلك الشخص أو الجهة على وجه الخصوص.

على النائب أن يفكر في الرسالة التي يريد نقلها ثم لا يحيـد عنها، فالنائب يجب أن يقول ما يجب قوله فقط، ويجب أن يركز هدفه دائماً على تلك الرسالة والتشبث بها، وأن يقاوم الجهود التي يبذلها الصحفي أو المراسل في تحويل تركيزه عن الرسالة التي يقصد توجيهها.

عدم المبالغة في رد الفعل نحو قصة محرجة أو تصريح جرى التعامل معه بشكل غير متوازن فيما أدلى به النائب للصحيفة، أو في تقرير محطة الإذاعة أو التلفزيون، فالمطلوب من النائب أن يوازن بين الفوائد والأضرار التي يمكن جنيها وتكبدها على المدى طويل الأجل نتيجة هذا الرد، فالتفكير بتروّ، وبشكل حصيف يمكن أن يقنع الجميع بأنه من الأفضل عدم قول شيء، وأن تُترك القصة تموت من تلقاء نفسها.

.12الابتعاد عن خداع أو تضليل الصحفي البرلماني عن قصد، حتى لا تسوء علاقة النائب مع الاعلام، فلا يشعر الصحفيون البرلمانيون أن النائب يخدعهم أو يحجب عنهم معلومات بهدف تحويل أنظارهم وانتباههم عن القضية أو المسألة المطروحة، الثقة في النائب كشخص وفي البرلمان كمؤسسة ويصبحوا متشككين فيهما.

تطوير الإعلام البرلماني.. آليات مقترحة:

الرهان على تطوير أداء الإعلام البرلماني يقتضي تدشين أدوات عمل عديدة بهدف مواكبة المستجدات على الساحة، وهذه الأدوات تتطلب من القائمين على وسائل الإعلام المختلفة انتهاج آلية عمل جديدة تركز على أهداف محددة

تحقق نتائج أفضل في بناء الصورة الذهنية للثقافة البرلمانية عند المتلقين وتنهض بها، وهي كالآتي:

- النشر التوثيقي المباشر والتحليلي لحقائق الموضوعات المطروحة على الساحة البرلمانية، بكافة مجالاتها السياسية والاجتماعية والنيابية المدعمة بالأدلة والبراهين.
- توليد أجواء الحوار والنقاش والتشاور حول قضايا المجتمع الحيوية جميعها دون استثناء، واستنهاض واسع لجميع فئات المجتمع على اختلاف أطيافهم للمشاركة بالحوارات البناءة في قضايا البرلمان والمواطن.
- تطوير وسائل المتابعة لآخر التطورات على الساحة المحلية والمغاربية والعربية والدولية وتحليلها والكشف عن ملابساتها وتفاصيلها وتطوراتها.
- توجيه الهيئات الحكومية والأهلية للقيام بدورها في حماية القانون والحقوق والحريات الخاصة والعامة.
- تعزيز دور الهيئات الحكومية والأهلية المعنية بالمراقبة والمساءلة.
- المساهمة في دعم الرأي العام بما يضمن احترام السلطة لإرادة الجمهور ومصالحهم وقضاياهم وحقوقهم.
- تعزيز مبادئ ثقافة حرية التعبير عن الرأي وممارسة حرية التعبير المسؤول باعتبارها من الأسس الضرورية لإيجاد إعلام حر ومستقل في البلاد.
- المشاركة في الجهود الرامية إلى إلغاء القوانين والتشريعات واللوائح المقيدة للحريات بالوسائل السلمية والقانونية.
- تعزيز أدوات الرصد ومراقبة لكل ما من شأنه خرق مبادئ حرية التعبير عن الرأي من وقائع وتشريعات وسياسات، وكذلك رصد ومراقبة التطورات الإيجابية التي من شأنها تطوير الأداء الديمقراطي.
- المشاركة في دعم ومساندة الصحافيين البرلمانيين خصوصاً و الصحافيين الآخرين والنقابات والمؤسسات الصحافية والإعلامية والمؤسسات المدنية الذين يواجهون ضغوط من جميع الأنواع بسبب ممارستهم لحرية التعبير عن الرأي، وكذلك ضد الضغوط والاعتداءات التي يمكن أن تأتي من الأحزاب السياسية أو جماعات رجال الأعمال.

ونظم الاتصال والإعلام البرلماني هي بمثابة البنية التحتية لتنمية المؤسسة البرلمانية ولإنعاش المناخ الديمقراطي في المجتمع، نظراً للطبيعة الجماهيرية

للبرلمان وأدواره النيابية ومهامه التشريعية والرقابية، مما يتطلب العمل على السعي لإيجاد آليات جديدة لتطويره والنهوض به، ومنها:

تخصيص قناة للإعلام البرلماني للمساهمة في تطوير ثقافة المجتمع الديمقراطي ومؤسساته، وأولى مهام القناة البرلمانية هي العمل على توسيع مصادر المعلومات وتطوير المعرفة بالحياة النيابية، وذلك من خلال تدوير البيانات ونشرها، وبخاصة ما يتعلق بالبيانات الهامة في العمل البرلماني، كالحقائق والإحصاءات والأرقام، وتطوير السلوك النيابي للأعضاء، الأمر الذي يتطلب توفير معارف ومعلومات متجانسة وهادفة ومرتبطة بإطار ثقافي ملائم للبيئة المجتمعية بهدف تنمية وتطوير السلوك الاجتماعي للفرد.

كما ستضطلع هذه القناة بدعم القرار التشريعي كمصدر لدعم القرار، إذ تفتح النقاش وتتيح تبادل الآراء والخبرات حول المسائل المثارة أمام البرلمان قبل اتخاذ القرار. لذا، فالهدف الإستراتيجي من تطوير القناة البرلمانية هو توفير فرصة إضافية لاستخدام المعلومات والتحليل العلمي في عملية صنع القرار البرلماني، من خلال تقنية حديثة قادرة على جذب مستخدمين جدد لها، وذات إمكانات كبيرة لعرض المعلومات على المستخدمين وتحديث بياناتها.

تطوير نظام مؤسسي لعلاقات النائب بالدائرة الانتخابية بخاصة والمواطنين بعامة عبر الإعلام البرلماني؛ فتتعاون السلطة التنفيذية مع البرلمان في مجال إتاحة المعلومات؛ وضرورة الاهتمام المكثف بتنظيم زيارات خارجية للأعضاء إلى برلمانات العالم وإلى المنظمات الدولية؛ والاهتمام بعقد مؤتمرات إقليمية ودولية لمناقشة القضايا الفنية والإدارية في المؤسسات البرلمانية، فضلاً عن تنظيم المؤتمرات البرلمانية؛ والأخذ في نظام الحقيبة الوزارية للشؤون البرلمانية

التطوير المؤسسي للبرلمانات والعمل على مأسسة الإعلام البرلماني داخلها، من خلال تطوير اللوائح أو أنظمة العمل الداخلية للبرلمان لتتيح قدراً من التوازن بين التيارات السياسية والحزبية في إدارة فعاليات المجلس، وتطوير نظام اللجان وتحديث أدائها الفني وتفعيل دورها في المبادرة التشريعية والدراسة المتأنية للتشريعات، وإنشاء وتطوير إدارة متخصصة للتدريب في الجهاز الفني في البرلمان؛ والاهتمام بالمعلوماتية والتدريب الاعلامي والدعم التقني وأتمتة العمل البرلماني.

الانفتاح على مراكز البحوث وبيوت الخبرة ومؤسسات المجتمع المدني، وإنشاء نواة بحثية برلمانية وطنية، ثم على المستوى المغاربي والعربي لتكون

بداية لتطوير بيوت خبرة عربية في العمل البرلماني، وتأسيس تقرير عربي موحد حول الحياة البرلمانية العربية، والتوسع في أنشطة الإعلام البرلماني العربي.

خاتمة:

للبرلمان طبيعة خاصة تختلف عن باقي مؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الدولة فهو المسؤول عن التشريع والرقابة على الجهاز التنفيذي، وهذا الدور يفرض على الإعلام البرلماني تطوير أدواته، لأن هذه الأدوات الإعلامية تعتبر البنية الأساسية لإنعاش المناخ الديمقراطي، وعليه فقد بات من الضروري بلورة إعلام برلماني متخصص في تناول الشأن البرلماني، ليكون منبراً حراً وصادقاً لخدمة العملية الديمقراطية وتطوير والنهوض بالحياة النيابية.

كما ان أي مجتمع لا يمكن أن يكون ديمقراطياً إلا إذا كانت وسائل الإعلام والمجتمع بجميع مكوناته يعرف حقوقه وواجباته ومسؤولياته، وملتزم بالقانون ويحترم ويقبل الرأي والرأي الآخر، وله كامل الحرية في إبداء وجهة نظره المسؤولة دون وجل أو خوف أو ضغط، مع المحافظة على احترام حقوق الآخرين وسمعتهم، وحماية أمن البلاد ووحدته الوطنية، أو النظام العام أو المصلحة العامة أو الآداب العامة.

فأساس المجتمع الديمقراطي هو الإعلام الحر الذي يشكل أداة البناء والنقد والتوعية، وهو سلاح الحوار ومحوره، وهو أفضل السبل وأقواها لتحقيق مجتمع ديمقراطي يدافع عن حقوق الإنسان ويصونها، منفتح على الأفكار والآراء المتعددة والمتباينة معمق لمفهوم الديمقراطية، مرسخاً لممارستها.

فمن لوازم تعميق الثقافة الديمقراطية والبرلمانية، وتعريف المواطنين بأهمية البرلمان ودوره كمؤسسة تمثل مصالحهم، ورفع مستوى الوعي الجماهيري بضرورة المشاركة في الانتخابات البرلمانية، ومتابعة أعمال البرلمانات استخدام وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، والإهتمام الجاد بتقديم الدعم الإعلامي للبرلمانيين، والبرلماني للإعلاميين، من خلال رؤى متقدمة.

تناولنا من خلال هذا البحث الإعلام البرلماني وأهميته للحياة البرلمانية، وأهداف ووسائل الإعلام البرلماني، وواقعه ودوره التثقيفي والرقابي والتقويمي، والتحديات التي تواجه الإعلاميين البرلمانيين، والصورة الذهنية للثقافة البرلمانية وسبل بناءها لدى المتلقين، وتجليات الإعلام الجديد في الإعلام البرلماني من الموقع الإلكتروني للبرلمان كنموذج.

كما تضمن البحث مقترحاً للموقع الإلكتروني الجيد للبرلمانات، وآليات مقترحة لتطوير الإعلام البرلماني، والسبيل لإعلام برلماني حيوي فاعل.

المعلوماتية والإعلام في عمل المجالس النيابية العربية

المتابع للشأن البرلماني يدرك تماماً أن موضوع البرلمان أصبح أكثر حضوراً على الصعد كافة الشعبية منها والفكرية والسياسية والإعلامية .... وأصبح كل فرد في المجتمع يتابع أخبار البرلمان ويدلو بدلوه بأفكار وآراء لتطوير البرلمان أو لانتقاده .... وأصبح تطوير عمل البرلمان العربي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في ضوء تحديات العصر والاتجاه نحو المعلوماتية والتقنيات المتطورة وباختصار الاتجاه نحو عصر العولمة...

وتطوير عمل البرلمان يتفرع إلى عدة اتجاهات أو أقسام منها ما يخص التشريع الحاكم أو الناظم لعمل البرلمان وهو بشكل عام يستند إلى دستور البلاد أو النظام الداخلي للبرلمان أو إلى الاثنين معاً.

ومنها ما يخص العاملين في البرلمان وهم حسب طبيعة عملهم ينقسمون إلى إداري ومالي وإعلامي وتشريعي... وبرأي أكثر الباحثين في الشأن البرلماني العربي أن هنالك عدد من المستويات في كل برلمان لابد من السير في تطوير كل منها على حده وأن العبء الكبير لتطوير عمل البرلمان يقع على عاتق العاملين بالدرجة الأولى وهو ما اصطلح على تسميته بالمستوى المؤسسي والذي ينقسم إلى قسمين متلازمين العامل والآلة، العامل الذي يجب أن يكون على دراية تامة بالعمل البرلماني ويتمتع بحس المبادرة ويجب أن يلقى هذا العامل الاهتمام من المؤسسة البرلمانية من حيث التدريب وتنمية المهارات وقدرات التفكير وبالتالي تأمين شبكة من التقنيات الحديثة التي تساعده على القيام بعمله المؤسساتي من حيث تأمين قاعدة كبيرة من المعلومات والبيانات تكون في متناول يد أعضاء البرلمان كأداة مساعدة لهم في عملهم البرلماني.

والأهم من هذا وذاك أنه لابد من إخضاع هذا العامل لمبدأ العقاب والثواب بشكل علمي منطقي فالعامل الناجح والذي يملك حس المبادرة والعطاء لابد من تحفيزه بشكل منطقي حتى لا نخسر عاملا نشيطا وبالتالي لابد من اتخاذ الإجراء المناسب بحق العامل الذي لا يملك من العمل الوظيفي سوى الدوام الرسمي والمرور على عقارب الساعة يومياً فمن الأمراض الوظيفية في بلادنا المساواة بين العامل النشيط والعامل البليد وأحياناً (وما أكثرها) يأخذ العامل البليد المكافآت والعطاءات لأسباب كثيرة نعرفها جميعاً....؟! التدريب

لقد أولت عدد من البرلمانات العربية الاهتمام لتدريب العاملين لديها فوضعت العديد من البرامج منها الداخلية التي تتم داخل مباني البرلمان أو في بيوتات الخبرة والمؤسسات التدريبية المحلية، أو خارجية تتم عادة بتمويل خاص من قبل منظمات غير حكومية لها اهتمامها البرلماني...

وهنالك عدد من البرلمانات العربية تسير في اتجاه معاكس فهي لا تعطي هذا الجانب أي اهتمام إنما ينصب جل عملها في الاهتمام بأعضاء البرلمان من الناحية السياسية المحلية وهذا بالتالي أدى إلى تراكمات كبيرة في هذا البرلمانات أدت إلى تواجد أعداد كبيرة من العاملين العاطلين عن العطاء وإلى فقدان قاعدة البيانات المطلوبة لأي عملية إصلاح أو تطوير لمسايرة هذا العصر المليء بالتحديات وأصبح إصلاح وتطوير هذه البرلمانات من أصعب الأمور لأنها تحتاج إلى تغيير جذري ودماء جديدة..؟!

مسارات التطوير:

أضحت المعلوماتية لغة العصر فإن لم نتقنها فقدنا لغة التفاهم مع هذا العصر وكما يقول المثل الشعبي / فاتنا القطار /.

إن استخدام قواعد البيانات المبنية على الحاسب الآلي من أهم أسباب نجاح عمل أي برلمان لأنها توفر كل الدلائل والمستندات والمقارنات بين القديم والحديثة بين المحلي والعربي والدولي لأنها تمنح الأرضية الصحيحة لانطلاقة صحيحة... فالبرلمان الذي لا يعتمد على قواعد البيانات يصعب عليه بناء أي قرار صحيح.
كما أن التقارير والبحوث البرلمانية هي المساعدة لعمل أعضاء البرلمان ولجانه وتنمية قدراتهم ودعم إدارة أعمالهم

إن مسار المعارف التكنولوجية واللغوية الأساسية هو مسار أساسي لسائر العاملين في البرلمان يهدف إلى محو أمية الحاسوب واستخدام تكنولوجيا المعلوماتية وبالتالي التدريب المتواصل على استخدام الحاسوب وخاصة الشخصي وشبكة الإنترنت.
إننا نعيش عصر المعلوماتية فالعالم أصبح قرية صغيرة على مكاتبنا وليس من الجديد القول بأن الفجوة بين الشعوب والأمم لم تعد موجودة،إننا الآن في عصر المعلوماتية الذي هو السلاح الأمضى في أي معركة للبناء أو التحرير...فمن يملك المعلومة يملك القرار.

وهنا في خضم عصر المعلوماتية يجب أن ننتبه إلى أمر في غاية الخطورة فعصر المعلومات لا يستدعي تأمين الأجهزة التكنولوجيا لنقل المعلومة أو لصناعتها فقط فلابد من تأمين العامل المؤهل ليتعامل مع هذه المعلومة بالطريقة

العلمية الصحيحة ويقدمها بالشكل الأمثل لصانع القرار لتكون أداة مساعدة له.
وبعبارة أخرى ما لدينا من أجهزة تكنولوجية تقدم إلينا المعلومة هي الخطوة الأولى ولكنها لا تنفع ولا تغني...؟! إذا لم تستغل بالطريقة المثلى فهذه المعلومة يجب معرفة قيمتها وطريقة التعامل معها للحصول على أفضل النتائج لارتباط المعلومات بصنع القرار ومن ناحية أخرى فالمعلوماتية أضحت وسيلة هامة للتواصل بين الأفراد والمجتمع والدولة وبين المجتمع والعالم الخارجي فالمعلوماتية أضحت في عصرنا هذا السلاح الأمضى فيجب علينا إتقان التعامل معها لمسايرة هذا العصر المليء بالتحديات...

البرلمان والتلفزيون:

للبرلمان طبيعة خاصة تختلف عن باقي مؤسسات وأجهزة الدولة فهو ذو طبيعة جماهيرية ومهام تشريعية ورقابية ولا بد من تطوير نظم الاتصالات والإعلام البرلماني في كل مؤسسة برلمانية لأنها البنية الأساسية لإنعاش المناخ الديموقراطي وبالتالي المساهمة في بناء مجتمع ديموقراطي.

وفي هذا العصر الذي نعيشه عصر الإصلاح والتطوير والتحديث عصر المعلومات والتكنولوجيا...بدأت تطرح أفكارا إعلامية لتطوير طبيعة العمل في البرلمان وهل نحن في حاجة إلى قناة فضائية متخصصة في الشأن البرلماني...؟! تساهم في دعم ثقافة المجتمع الديموقراطي وتكون صلة الوصل بين الموطن وناخبيه، بين الجماهير ومؤسستها البرلمانية... أو تكون هذه القناة الفضائية أداة طيعة في يد البرلمان لنقل الصورة التي يريد ... أم أنها أداة في يد السلطة التنفيذية لتقول من خلالها ما تريد وما لا تريد...

أسئلة كثيرة يصعب الإجابة عنها في وطننا العربي، لأننا لم يسبق أن خضنا تجربة قناة تلفزيونية متخصصة في الشأن البرلماني وقد تكون مثل هذه التجربة وباء علينا ...؟! لكننا نقول أن هنالك العديد من البرلمانات العربية تقوم بالنقل المباشر لعديد من جلسات برلماناتها ذات الطبيعة الخاصة كزيارة رئيس البلاد للبرلمان... أو أداء القسم من قبل الأعضاء أو نقل مباشر لمناقشة الموازنة أو خطة السلطة التنفيذية، وهنالك العديد من البرلمانات تقوم بعمليات المونتاج لهذا البث المباشر حين تعرضه مرة ثانية أما الجلسات الأخرى حين يكون الحديث فيها عن الفساد أو رفع الحصانة عن عضو من أعضاء البرلمان أو حجب الثقة عن وزير ما فهذه الجلسات لحساسيتها ...؟! فإنها غير قابلة للبث المباشر...؟

وتكتفي العديد من البرلمانات بصياغة خبر رسمي متلفز عن اجتماعات البرلمان يكون بإشراف البرلمان دون تدخل من الجهة الإعلامية في السلطة التنفيذية في صياغته وتبقى مسؤولية هذا الخبر للبرلمان...؟!

البرلمان والإعلام

المتابع لانتاج المؤسسات الإعلامية وخاصة الصحف والمجلات يلحظ بأن البرلمان بدأ يأخذ مساحة أكبر على صفحات هذه المطبوعات وذلك بصرف النظر عن التوجهات لما تنشره هذه المطبوعات، فلم يعد الأمر مقصوراً على صحافة المعارضة أو الحزبية بل شمل الصحافة الرسمية أيضاً في نقل أخبار النواب ونشاطات الجلسات وكل القضايا المرتبطة بالحياة النيابية، إضافة إلى أن البرلمانات تقوم بإصدار مطبوعة دورية أو شبه دورية لتغطية فعاليات البرلمانات المختلفة وتبقى تجربة مجلس الأمة الكويتي بهذا الصدد مميزة حيث يقوم بإصدار صحيفة من 28 صفحة من القطع الكبير نصف شهرية تهتم بالشأن البرلماني المحلي والعربي والدولي وأصدر منها حتى الآن أكثر من 200 عدداً , وتعتبر هذه التجربة الكويتية هي الوحيدة على الساحة العربيه؟

كما دخلت المجالس النيابية العربية على شبكه الانترنيت من خلال إنشاء مواقع لها على هذه الشبكه ولكن مع الآسف اغلب هذه المجالس أنشأت مواقعها بمساعده أو إشراف جهات دوليه مما أوقع بعضها في مطب الأخطاء لأنها أوكلت لهذه الجهة الدولية إعداد الموقع كاملا وليس من الناحية الفنية فقط , فأضحى الموقع الرسمي للبرلمان يسيء إلى نفسه ويعطي الصورة المعكوسة للبرلمان , فهذه الجهات الدولية لن تكون أدرى من أهل مكة بشعابها 00؟و هنالك أيضا العديد من المواقع الاخباريه قد خصصت جزءا من مساحتها للشان البرلماني المحلي والعربي والدولي.

الإعلامي البرلماني:

ولابد هنا من التأكيد بان للشان البرلماني طبيعة خاصة فلا يصلح أي إعلامي من الخوض في متاهات الإعلام البرلماني مهما كان ناجحا في مجالات اعلاميه أخرى , فهنالك شروط لابد من توافرها لكل من أراد طرق باب الإعلام البرلماني إذا أراد أن يضع موطئ قدم على ساحته وتأتى في مقدمه هذه الشروط درايته الكافية لكل ما يحيط بالحياة البرلمانية للبلد الذي يعمل به واطلاعه على التجارب البرلمانية الأخرى , ولنأخذ مثلا على ذلك من واقعنا الإعلامي السوري فقد نشر أحد الصحفيين وهو من سوريه مقالا أو تحقيقا في صحيفة الدستور الاردنيه ـ تحت عنوان : مسيرة الإصلاح والتطوير في سورية: مجلس الشعب أولاً وأخيراً) فخلط الحابل بالنابل وأساء لعراقة الحياة البرلمانية السورية فاعتبر بداية الحياة النيابية في سوريه كانت عام 1928 والصحيح أنها بدأت عام 1919,(وأيضا موقع الجزيرة نت على شبكه الانترنيت أشار أن بداية الحياة البرلمانية

السورية كانت عام 1925 ؟) وان أول دستور للبلاد صدر عام 1928 بينما الصحيح عام 1920, كما لم يستطع هذا الصحفي نقل الصورة التي يريدها أحد أعضاء مجلس الشعب فنقلها بشكل معاكس لما قاله عضو المجلس وكل ذلك مرده إلى عدم دراية الصحفي بالواقع البرلماني ؟

والامثله كثيره ولنا عوده ثانيه إليها .

واخيرا ولابد من التأكيد على خصوصية الإعلام البرلماني وانه لابد للصحافه البرلمانية ورجالها من المعالجة الإعلامية المستمرة والنقدية (المبنية على أسس علمية) لعملية أداء البرلمان كأعضاء أو مؤسسة للمساهمة الفعالة في عملية تطوير البرلمان والمساهمة بحركة الإصلاح والتطوير في هيكل وعمل المؤسسة البرلمانية, و التواصل المستمر مع الواقع البرلماني ليكون القاعدة التي ينطلق منها الإعلامي لاداء المهمة الكبيرة الملقاة على عاتقه.

الإعلام البرلماني.. والدور المطلوب

مجلس النواب أحد أبرز سلطات الدولة الثلاث وأهمها من حيث المهام المناطةبه في مجالي سن القوانين من خلال إيجاد التشريعات المنظمة لتسيير أمور الدولة .

وكذلك دوره في ممارسة الدور الرقابي على أداء الحكومة بكافة مرافقها ومؤسساتها المختلفة .

وإذا كان مجلس النواب يمثل الشرعية الدستورية ويمثل الإرادة الشعبية المتطلعة، فإنه يحتاج إلى تطوير أدائه الإعلامي لمواكبة نشاطات المجلس التشريعية من جهة وتفعيل الدور الرقابي من خلال وسائل الإعلام الحديثة والمتطورة والتابعة للبرلمان، ومن هذه الوسائل التي ينبغي إعادة النظر في تفعيلها وتطويرها لمواكبة التطورات والأحداث والمستجدات البرلمانية على كافة الأصعدة المحلية والعربية والدولية .

الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس يمن برلمانت . الذي تم تدشينه مؤخراً والذي يعد إضافة نوعية متميزة لإعلام المجلس وهو يؤدي دوراً بارزاً للتعريف بالتجربة البرلمانية والديمقراطية لبلادنا أمام العالم والفضاء الخارجي الذي تحول معه العالم بفعل التكنولوجيا والتقارب والتطور التقني إلى قرية صغيرة وأصبحت القوى الكبرى والتجمعات لا تعترف بالكيانات الصغيرة والمجزأة ونحن في اليمن

جزء من العالم العربي والإسلامي الذي يخيم عليه ضباب الفرقة والشتات ويواجه أكبر التحديات الاستعمارية القديمة والجديدة.

والبرلمانات العربية من خلال إعلامها يمكن أن تلعب الدور البارز في مواجهة هذه التحديات وإيقاف حملات التشويه الإعلامية المضللة التي تستهدف العرب والمسلمين .

وتستطيع وسائل الإعلام البرلمانية العربية والإسلامية من خلال مواقعها الإلكترونية كسر حواجز العزلة مع برلمانات العالم ومخاطبة عقول البرلمانيين في الغرب للتعريف بحضارتنا وأننا لنا عالماً متحالفاً كما تصورنا المنظمات الصهيونية وإعلامها المعادي لإرادتنا وأننا تواقون للتحضر والتمدن وأصحاب حضارة قديمة لها جذورها الضاربة في أعماق التاريخ ومطلوب من الإعلام البرلماني أن يلعب دوراً فاعلاً وهاماً من خلال قنواته المختلفة وخاصة المواقع الإلكترونية الخاصة والتي هي معنية أكثر من غيرها بتجسيد المواقف المشرفة إزاء القضايا المصيرية للأمتين العربية والإسلامية بحيث تكون عامل رئيس في لملمة الشتات وتضميد الجراح وإعادة الاعتبار للكرامة المسلوبة .

فقد حان الوقت ودقت ساعة الفصل ليلعب البرلمان العربي الموحد هذا الدور في طي صفحة الماضي والإعلان عن بداية جديدة تتجاوز كافة مراحل الضعف والقصور التي تخللت العلاقات العربية العربية والعربية الإسلامية من جهة أخرى في الفترات السابقة، وأن عهداً جديداً من التعاون والتكامل ينبغي أن يكون هو المسيطر على هواجس الجميع إيذاناً بمرحلة جديدة تعبر عن إرادة ديمقراطية صادقة تجسد هموم ومتطلبات الشعوب العربية والإسلامية في أرجاء المعمورة فما يزال الأمل مفقود بأن يلعب الإعلام البرلماني دوراً كبيراً في إحباط كافة المؤامرات والدسائس التي تحاك ضدنا كعرب ومسلمين، وهذا لن يأتي إلا بتوحيد إعلامنا البرلماني كخطوة أولى في لطريق الصحيح

العلاقة بين البرلمان والإعلام

مرت العلاقة ما بين الإعلام والسلطة بشكل عام في حالة توترات متلاحقة مما نجم عنها ولادة قوانين ومعادلات نظمت العلاقة ما بين الإعلام والسلطة سواء أكانت نيابية أو تنفذيه أو قضائية,ومن هذا المنطلق فان القوانين والمعادلات الناظمة للعلاقة ما بين السلطة والإعلام جاءت على النحو التالي :

- ✓ أولا-إعلام السلطة
- ✓ ثانياً-الإعلام المقاوم للسلطة
- ✓ ثالثاً- الإعلام المراقب للسلطة
- ✓ رابعاً-سلطة الإعلام

وعلى ضؤ ما تقدم فإذا أردنا إن نحدد علاقة البرلمان بالإعلام يجب إن ننطلق من القانون الرابع وهو سلطة الإعلام ,فالإعلام أصبح الآن سلطة كباقي سلطات الدولة وله الحق في توجيه الانتقادات التي تعبر عن مضمون الأداء النيابي بعيداً عن التجريح والإساءة الشخصية,وكذلك من حق البرلمان إذا تعرض لأي إساءة أن يرد ضمن حدود حرية التعبير والرأي والرأي الأخر ومن حقه أن يلجا إلى القضاء إذا اقتضت الضرورة

البرلمانين في المجالس النيابية السابقة دخلوا في مواجهات مع الإعلام وهذه المواجهات يجب أن تبقى في منطقة الدور والوظيفة فالبرلمان وظيفته تحددت في الرقابة والتشريع ومن حق الإعلام أن يراقب أداء البرلمان في هاتين الوظيفتين.

أن العلاقة البرلمانية –الإعلامية تحتاج إلى عملية جراحية لإخراجها من دائرة الفعل ورد الفعل ،فالإعلام ليس شريكا في قرارات البرلمان بل واجبه أن يراقبها ويبدي رأيه فيها تحت سقف حرية الإعلام وحرية التعبير وأخلاقيات العمل الإعلامي.
أن إعادة التوازن للعلاقة ما بين الإعلام والبرلمان لا بد أن تأتي من خلال عقد مؤتمر وطني يدعواليه المكتب الدائم والكتل البرلمانية واللجان النيابية ونقابة الصحفيين لتجسير العلاقة وتجذير التواصل ووضع حد للمهاترات التي تجري على الساحة الوطنية ومحاصرة الأصوات التي تنال من سمعة الإعلاميين والبرلمانيين والتي وصلت إلى حد الشتائم الغير مبرره بل ووصل الأمر إلى إصدار فتاوى التخوين ما بين الطرفين.

أن العلاقة ما بين البرلمان والإعلام يجب إن تبقى في دائرة المسؤولية الوطنية والاجتماعية والأخلاقية، فالإعلام هو الذي يقود الرأي العام ويحدد اتجاهاته وخاصة ونحن في زمن الإعلام الجديد أو البديل فهو الذي يقود الجماهير

وهو الذي يعزز الثقافة الجماهيرية, وهناك في البرلمان قيادات وأقطاب تعي طبيعة العلاقة ما بين البرلمان والإعلام وهذه العلاقة يجب أن تبقى خارج خطوط النار ،فالبرلمان معركته ليست مع الإعلام وكذلك الإعلام معركته مع الحقيقة.

أدعو وسائل الإعلام الالكتروني والورقي إلى ضبط النفس وعدم الانجرار إلى مواجهة مع البرلمان،فالتراشق ما بين الأعلام والبرلمان لا يعضد هذه العلاقة بل يزيدها احتقانا ويكسر إقفال الحوار، تعالوا يا معشر رجال الإعلام والبرلمان للحوار الوطني فهو المخرج لإعادة الأمور إلى نصابها للازمة الدائرة ما بين الإعلام و البرلمان.آن الأوان لوقف حالة التراشق الإعلامي أليست الديمقراطية هي مفتاح الحل لكل الفر قاء فثقافة الاختلاف تعزز المسيرة الوطنية وتفتح الآفاق الرحبة فمشوار الإصلاح طويل فالأردنيون ينتظرون ولادة حزم الإصلاح السياسي وليس المناكفات والخصومات ومن هنا نبدأ إصلاح علاقات الإعلام بالبرلمان.

وراء كل أزمة بين البرلمان والإعلامامتيازات النواب ومصالحهم

ما جرى تحت قبة مجلس النواب المهيبه الثلاثاء الماضي ليس جديدا وليس اختراعا من اختراعات المجلس السادس عشر، ففي كل التفاصيل التي تختزنها ذاكرتي واوراقي ما يدلل على ان ثمة معادلة في غاية الغرابة تفرض نفسها على مسطرة العلاقة بين النواب والإعلام.

والمعادلة التي يمكنني صوغها تبدو في غاية البساطة، فوراء كل ازمة بين النواب والاعلام تقف"امتيازات النواب" ومصالحهم الذاتية.

وكل الشواهد تؤكد على ان النواب يلجؤون لتصفية حساباتهم وبناء سياج هش من الدفاع عن مصالحهم في اللحظة التي يقف الاعلام والناس فيها ضد تعزيز مكتسباتهم الذاتية.

وبدأت العلاقة بين مجلس النواب والاعلام تاخذ شكلا من المواجهة المباشرة في مجلس النواب الرابع عشر" 2003 ـ 2007 "، وانتقلت العدوى الى المجلسين التاليين الخامس عشر والسادس عشر الحالي، بينما لم يتم تسجيل ازمات كبرى بين الاعلام والمجالس النيابية السابقة.

والتفاصيل في هذا الجانب كثيرة جدا، إلا انني ساتوقف عند بعض منها فقط:

أبرز هذه الازمات كانت في المجلس الرابع عشر عندما ناقش المجلس مشروع قانون اشهار الذمة المالية الذي احتاج لثلاث جلسات متقطعه من اجل اقراره.

في الجلسة الاولى لمناقشة القانون استثنى النواب انفسهم من احكام القانون، ومنحوا انفسهم امتياز البقاء خارج مطلب تقديم اشهارات بذمتهم المالية.

كنا نحن الصحفيون البرلمانيون"العرب اليوم والدستور والراي والغد وبترا " نراقب المشهد عن قرب، وتوافقنا في لحظتها على ان يكون العنوان الأبرز في صحفنا هو"النواب يستثنون انفسهم من احكام قانون اشهار الذمة المالية"، وصدرت الصحف اليومية الاربعة في اليوم التالي وهي تحمل نفس العنوان ، وقامت قيامة النواب واطلقوا حملة ضد الاعلاميين الاردنيين واتهموا الصحف بان من كتب العنوان هو قلم واحد وفي يد واحده تجلس في غرفة بعيدة عن مكاتب الصحف.

وقام الاعلاميون الاردنيون بتوجيه انتقاداتهم المباشرة لهذا العبث الذي تم في القانون، ورفضوا انحياز النواب لمصالحهم الشخصية، بينما كانت ماكينة الغضب النيابي تذهب الى التأزيم الى ابعد حد ممكن.

في الجلسة التالية دخل النواب قبة "الشعب" وهم يحملون ضغائن لا يعلمها الا الله، وبدأت حفلة طويلة من الردح العظيم لتصل الى شتم الصحفيين والمطالبة بطردنا من المجلس، واعلنا احتجاجنا على ما قاله النواب وقررنا مغادرة القبة.

وقررت الصحف مقاطعة المجلس، وتحت الضغط الاعلامي والشعبي تراجع المجلس عن استثناء نفسه من احكام قانون اشهار الذمة المالية، وانتصرت الصحافة ورقابة الشعب على النواب.

وفي ازمة اخرى كانت الامتيازات الشخصية للنواب عنوانا مفتوحا فيها عندما تولت الصحف نشر تفاصيل عن الليالي التي قضاها النواب خارج المملكة في وفود متتالية، ولم يستطع النواب في حينه تجاوز رقابة الصحافة والشعب على سفرياتهم الباذخه.

ووصلت الازمة في حينه الى حد الاشتباك اللفظي بين السلطتين "التشريعية وصاحبة الجلالة" بعد ان لجأ النواب الى تازيم العلاقة والتهجم على الصحفيين وكيل الاتهامات في ازمة اضيفت نتائجها لاحقا الى سجل الازمات التي افتعلها النواب مع الصحافة وخشروها بجدارة بعد ان انتصرت الصحافة ورقابة الشعب على النواب.

في هذه الازمة يكفيني القول انني في نهاية المجلس الرابع عشر نشرت تقريرا موثقا حمل العديد من المعلومات الصادمه عن سفر النواب الى الخارج، ففي خلال السنوات الاربع من عمر ذلك المجلس كان 104 نواب قد قضوا 14 سنه وحوالي 280 يوما خارج المملكة، وتكفي هذه المعلومات للتدليل على حجم

المصالح الشخصية والامتيازات الذاتية التي كان النواب ينحازون اليها ابان نيابتهم، ولا يجدوا عدوا امامهم غير الصحافة والصحفيين.

وفي ازمة اخرى كانت لصيقة جدا بالامتيازت المباشرة للنواب والمتعلقة بحصولهم على إعفاءات جمركية لسياراتهم، فقد دخل النواب والصحفيين في ازمة طاحنة ادت الى مواجهة بينهما، وتحت وطأة هذه الأزمة تم تأجيل صرف الامتيازات اشهرا، لكن في النهاية حصل النواب على اعفاءات جمركية لسياراتهم، وتحولت مكاتب النواب الى بورصة لبيع الاعفاءات لوكلاء السيارات، ووصل سعرالاعفاء الواحد الى خمسين الف دينار.

وفي مسلسل هذه الازمات تقف مشكلة اتفاق النواب على رفع مكافاتهم الشهرية لتصل الى 4800 دينارا شهريا في المجلس الخامس عشر، وفي هذه الازمة ذهبت الصحافة الى حد المواجهة الشرسة مع النواب، وقاطعت اعمالهم، قبل ان تنتصر الصحافة والشعب على النواب.

لقد شهدت العلاقات بين النواب وصاحبة الجلالة العديد من المحطات الساخنة والمواجهات الخطرة تحت عناوين تتعلق بامتيازات النواب الشخصية فقط الذين يحتدون ويذهبون الى الاتهام والتهجم عندما يتعلق الامر فقط بحديث الصحافة عن تلك الامتيازات.

هنا لم اتطرق للعديد من التفاصيل الاخرى، على نحو عدوان النواب على الزملاء الصحفيين تحت قبة المجلس وضربهم وتكسير كاميراتهم، ولم اتوقف عند الانتصارات التي حققتها الصحافة على النواب الذين ينحازون فقط لمصالحهم وامتيازاتهم، او حتى الصراعات المحصورة بين النواب والصحافة في جولات الشد والجذب، او حتى مقاضاة الصحفيين، مرورا بالازمة التي شهدها المجلس الحالي في دورته العادية الاولى بعد ان منح 111 ثقة لحكومة سمير الرفاعي الثانية.

في هذه الازمة الناشبة الان بين النواب والصحافة ثمة ما يقال عن تفاصيل اخرى، تتعلق هذه المرة بمنهجية عمل خطرة غير مسبوقة تتعلق برهن قانون الانتخاب بالحصول على امتياز التقاعد وهو ما كنت قد اشرت اليه مبكرا في مقالة سابقة، مما يؤشر على ان النواب قد تجاوزوا دورهم الدستوري الرقابي والتشريعي الى الإنخراط في لعبة مقايضة الاصلاح السياسي بثمن يحصلون عليه.

ما يجري الان اكثر من خطر فقد تحول النواب الان الى ما يشبه الدخول الى حلبة مراهنة، اما قانون الانتخاب ، ووضع البلد ورغبات الناس، ودور الصحافة

والصحفيين في فرض رقابتهم الاخلاقية والاجتماعية والقانونية والسياسية على اعمال النواب فهذا ما لا يرغب به الممثلون تحت قبة الشعب.

في النهاية كل ازمة تنشب بين النواب والصحافة يكون سببها الرئيسي الامتيازات الشخصية للنواب ورفضهم المطلق لرقابة الصحافة عليهم،

إدارة العلاقات البرلمانية والإعلام

رؤية الإدارة:

التميُّز في تقديم الدعم والمساندة للمجلس وأعضائه وأمانته العامة لأداء دورهم في العمل التشريعي والبرلماني من خلال تقديم أفضل الخدمات الإعلامية والعلاقاتية البرلمانية.

رسالة الإدارة:

تطوير الخدمات الإعلامية والعلاقاتية المقدمة لرئيس وأعضاء المجلس وأمانته العامة، والتعريف بأعمال وإنجازات مجلس الشورى وتعزيز الوعي بأهميته
في جميع المجالات، وخلق التواصل مع كافة المؤسسات البرلمانية والمؤسسات الرسمية والأهلية والمجتمع المدني، و نشر الثقافة البرلمانية وتعريف المواطنين بدور مجلس الشورى واختصاصاته وانجازاته في مجال التشريع، وإبراز عمل المجلس والأمانة العامة لكافة فئات المجتمع.

ذلك انطلاقاً من دور مجلس الشورى القائم على سن التشريعات من أجل خدمة الوطن والمواطن، ووفقاً لاختصاصات مجلس الشورى والتي تتلخص في:

- يساهم مجلس الشورى مع مجلس النواب في عملية تشريع القوانين وتعديل الدستور بحيث لا يصدر قانون أو تعديل للدستور إلا إذا أقره كل من مجلسي الشورى والنواب أو المجلس الوطني بحسب الأحوال، وصدق عليه الملك.
- لخمسة عشر عضواً من مجلس الشورى أو مجلس النواب حق طلب اقتراح تعديل الدستور. ولأي من أعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين. ويحال كل اقتراح إلى اللجنة المختصة في المجلس الذي قدم فيه الاقتراح لإبداء الرأي، فإذا وافق المجلس على قبول الاقتراح أحاله إلى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع تعديل للدستور أو مشروع قانون وتقديمه إلى مجلس النواب خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ إحالته إليها.
- إقرار مشروع الموازنة العامة للدولة التي تحال من قبل الحكومة كل عامين وذلك بالتوافق مع مجلس النواب.

الأهداف العامة :

- تحقيق الجودة الشاملة في الخدمات المقدمة للمجلس وأمانته العامة والمواطنين.
- تعزيز علاقات العمل بين المجلس ومختلف المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة والمحلية والبرلمانية الدولية.
- تطوير الخدمات الإعلامية والعلاقاتية المقدمة لرئيس وأعضاء المجلس وأمانته العامة، والتعريف بأعمال وإنجازات مجلس الشورى وتعزيز الوعي بأهميته في جميع المجالات، وخلق التواصل مع كافة المؤسسات البرلمانية والمؤسسات الرسمية والأهلية والمجتمع المدني، و نشر الثقافة البرلمانية وتعريف المواطنين بدور مجلس الشورى واختصاصاته وانجازاته في مجال التشريع، وإبراز عمل المجلس والأمانة العامة لكافة فئات المجتمع.

الأهداف الرئيسية:

- إبراز إنجازات وأعمال ومشاركات مجلس الشورى وأنشطة أمانته العامة في كافة الوسائل الإعلامية المتاحة.
- المساهمة في نشر الثقافة البرلمانية.
- بناء قناعة صلبة عند المواطن البحريني عن دور مجلس الشورى ومهامه.
- خلق علاقات عمل متميزة بين المجلس ومختلف المؤسسات الرسمية والخاصة والمنظمات والبرلمانات الدولية.

الأهداف الفرعية:

- إبراز إنجازات المجلس في كافة الوسائل الإعلامية.
- إبراز أعمال وأنشطة الأمانة العامة للمجلس.
- نشر المفاهيم الصحيحة حول دور مجلس الشورى لدى الرأي العام .
تأكيد أهمية تواجد الإعلام البرلماني لدى الرأي العام.
- توجيه الإعلام البرلماني نحو فئات المجتمع وخاصة الشباب.
- نشر الثقافة البرلمانية.

الفصل الثالث

الإعلام البرلماني.. رهانات التثقيف وآلية التطوير

مقدمة:

تأتي أهمية تناول موضوع التطوير البرلماني من الإيمان بأهمية المؤسسية والقيم والمعتقدات الديمقراطية والاتجاه إلي الحاكمية أو المؤسسية وأهميتها في الحكم الجيد، ومنهم البرلمان الجيد، فهناك أكثر من اتجاه لمفهوم ديمقراطية المؤسسات السياسية، أحد هذه الاتجاهات يعبر عن شكل نظام العمل وأسلوب صنع السياسة، بما ينصرف إلي القواعد الأساسية المتعارف عليها للديمقراطية، مثل سيادة القانون، التعددية السياسية والاجتماعية والتسامح والتعبير الحر، حريات وحقوق المواطنة.

أما الاتجاه الآخر، فيعتبر الديمقراطية المؤسسية هي أساليب وخطوات من أجل الإصلاح السياسي والاجتماعي ككل، مثل اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، ومظاهر الشفافية في عملية صنع القرار، والالتزام بسيادة القانون، والقدرة علي تعزيز فرص المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وهذا الاتجاه يشير إلي الانتقال في فكر الإصلاح من التعامل النظري إلي التفكير العملي من خلال مؤشرات قابلة للقياس لتقويم حالة المؤسسات وطريقة عملها، ودرجة تجاوبها مع الموقع.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن "معايير الجودة" للمؤسسات السياسية، مثل الحزب السياسي الجيد، والمنظمات غير الحكومية الجيدة، والبرلمان الجيد، والإعلام البرلماني الجيد، ولا شك أن البرلمان الجيد وفق هذه المعايير، هو المنفتح علي الجماهير. والإعلام بوسائله المتعددة المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية ُيشكل عصب الحياة في المجتمعات البشرية بصفته مصدراً رئيساً في بناء الحياة الاجتماعية والسياسية للمواطن، وهو المرآة التي تعكس مدى ما توصلت إليه الأمم من تقدم ورقي حضاري، وهو الصوت المعبر عن مواقف الإنسان وتطلعاته وأمانيه.

وانسحب التطور المهول في علوم الإعلام والإتصال على كل المؤسسات والأنساق والبرامج ، فبرزت المساقات المتعددة لعلم الاتصال، فظهر الاتصال السياسي، وتبلور الإعلام البرلماني كفرع عنه، وصار له مختصون من شيب

الإعلام وشبابه، في تمظهراته المتعددة، فالإعلام البرلماني أصبح بمثابة البنية التحتية لتنمية المؤسسة البرلمانية، وله سهمه في إنعاش المناخ الديمقراطي وتطوير مؤسساته من جهة أخرى، لذا فإن العمل على تطوير نظم الاتصالات والإعلام البرلماني يعد من الضروريات لتطوير المؤسسة البرلمانية والنهوض بها، والارتقاء بالعمل الرقابي وتقوية مواقع النواب وإضفاء الشفافية والصدقية والموضوعية على العملية البرلمانية.

إشكالية البحث ومحتواه:

تحاول الورقة أن تعالج إشكالية التزاحم في الإعلام البرلماني بين دوره التثقيفي للمجتمع وللنواب الجدد حول مجمل العمل البرلماني، وبين سياقه المهني كناقل للنشاط البرلماني، وسياقه السلطوي كمراقب ومقوّم للعملية البرلمانية، ومن بعد تسعى الورقة لتلمس ملامح ومحددات لتطوير الإعلام البرلماني، تتسق مع التطور المتصاعد في الحقل السياسي وحقل الميديا عموماً.

وستعرّف الورقة بالإعلام البرلماني وماهيته وأهميته للحياة البرلمانية، وأهدافه والوسائل الإعلامية المتاحة له من إعلام تقليدي وجديد، والنماذج العالمية المتطورة في مجال الإعلام البرلماني، بجانب تشخيص واقع الإعلام البرلماني ودوره التثقيفي والرقابي والتقويمي ضمن تجارب بعض الدول العربية.

كما تفيض الورقة في التعريف بوسائل تفعيل دور الإعلام البرلماني وتوثيق علاقته بالبرلمان والمجتمع وعوائق ذلك، بجانب محددات الإعلام البرلماني، والتحديات التي تواجه الإعلاميين البرلمانيين، وسبل تحقيق أهداف الإعلام البرلماني بالنسبة للإعلاميين وللبرلمانيين وإسهامات الإعلام البرلماني في المجتمع.

كما تناقش الورقة سبل بناء الصورة الذهنية للثقافة البرلمانية عند المتلقين سواء من عامة الشعب، أو النواب الجدد، من خلال تشخيص السمات المحددة للإعلام البرلماني، واستشراف سبل النفاذ عبره لتعزيز الأنشطة البرلمانية، بما يسهم في دفع عملية التنمية السياسية والاجتماعية وتطوير الأداء البرلماني، وإيجاد صيغة مثلى لإعلام برلماني قادر على أداء دوره على أكمل وجه.

ما الإعلام البرلماني وأهميته للحياة البرلمانية:

يمكن تعريف الإعلام البرلماني بأنه: إعلام متخصص يعرض ويناقش ويحلل كل ما يدور من مناقشات وآراء ومقترحات وقرارات وتكتلات نيابية من مؤيد أو معارض وذلك من اجل تعزيز ثقافة المشاركة والشفافية.

بينما ُيعرِفه البعض الآخر بأنه إعلام موجه، الغرض منه خدمة وإبراز العملية البرلمانية، وذلك عن طريق نقل كل ما يتصل بأعمال البرلمانيين والبرلمان للمواطنين، بهدف تدعيم التواصل والاتصال بينهم وبين أفراد الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني وتوسيع المشاركة الشعبية في صناعة القرار وتكريس مبدأ الشفافية ونشر المعلومات.

ويقوم الإعلام بدوره الرقابي في البرلمان من خلال تغطيته الخبرية ومتابعته والقيام بالتحقيقات الاستقصائية والحيادية في الطرح والتناول، ومتابعة ردود النواب وقراءه خطاباتهم في التقارير أو الموازنة ومدى انسجامها مع الممارسات اليومية للنائب، رغم ما يلاحظ على معظم الصحفيين البرلمانيين من إفتقاد يومياتهم بتفاوت للتحليلات المعمقة للخطابات النيابية سواء في التقارير وحجب الثقة أو الموازنة أو غيرها، إذ ان الطريقة التي يتم فيها تغطية الموازنة العامة للدولة تغيب عنها لمسات الحرفية الصحفية وأبسط قواعد المهنية.

وتظهر أهمية الاعلام البرلماني في نتائج بعض الدراسات من خلال تحليل مضمون عينة مكونة من (2747) موضوعاً سياسياً من نشرات الأخبار التليفزيونية بأكثر القنوات التليفزيونية مشاهدة فى (14) دولة اوروبية فى الأسبوعين السابقين لبدء إجراء الإنتخابات البرلمانية الاوروبية لعام 1999م، لوجود علاقة طردية بين عدم رضاء الجماهير عن أداء الحكومات القومية وايضاً تعبئة افكار وإتجاهات النخبة السياسية المتعلقة بالاتحاد الأوروبى وبين زيادة معدلات التغطيات الإخبارية لنشرات الأخبار التليفزيونية بالقنوات العامة لأحداث الإنتخابات الاوروبية.

نلاحظ اليوم أن معظم الصحف تقوم بنقل ملخصات عن كلمات النواب مع مقدمة لا تتعدى 700 إلى 900 كلمة، وبعضها يقوم بتخصيص صفحتين إلى ثلاث صفحات في الصحيفة يومياً للخطابات في البرلمان، بدون تعليق أو تحليل. قد لا يتحمل صحفيو اليوميات مسؤولية ذلك، وإنما السياسة التحريرية للصحف وبعض محاولات الاسترضاء النيابية، والضغوط التي تتعرض لها الإدارات من أجل إبراز كلمة لنائب معين ووضع صورة لآخر، مما يحد من حرية الصحفي وحركته.

فالإعلام البرلماني ُيرز دور الأعضاء في التشريع والرقابة والمساهمة في تحديد أولويات الإنفاق العام، والدفع باتجاه التنمية السياسية ومتابعة السياسات الاقتصادية ومحاربة الفساد، وفي الوقت نفسه يساعد على تفعيل دور المواطن من خلال نشر الوعي فيما يجري وتقويم أداء البرلمان ورفع مستوى المشاركة الشعبية في صناعة القرارات والتوصيات بإبراز اتجاهات الرأي العام، ويمكن القول أن

الديمقراطية الحقة هي التي من شأنها إبراز مجلس نيابي قوي ومؤثر وقادر على خلق حالة من التواصل مع الإعلام.

كما يعكس الإعلام البرلماني في رقابته على عمل البرلمان، المستوى الذي بلغته حرية الرأي والتعبير، ومستوى تطور المجتمع سياسياً ، ويُعد ذلك، مقياساً للمستوى الذي بلغته مسارات التحول الديمقراطي في الدولة والمجتمع على حد سواء، وعلامة على قُدرة المجتمع بمؤسساته المدنية المتعددة، والدولة بأجهزتها وإداراتها المختلفة، على توفير أدوات المحاسبة والمساءلة، ووسيلة مهمة لتداول الحوار بين مختلف الاتجاهات والأطياف والتيارات السياسية والاجتماعية والفكرية.

أهداف ووسائل الإعلام البرلماني:

كغيره من أنواع الإعلام وفروعه المتعددة، يمتاز الإعلام البرلماني بجملة من الأهداف، يلخصها بعض المهتمين في الآتي:

- إبراز دور المجالس البرلمانية في التشريع والرقابة ومحاربة الفساد.
- إنعاش المناخ الديمقراطي وإشاعته بين أفراد المجتمع.
- تفعيل دور المواطن في تقويم أداء المجلس البرلماني ورفع المشاركة الشعبية في صناعة القرارات والتوصيات البرلمانية من خلال قياس اتجاهات الرأي العام.
- تدعيم صناعة القرارات والتوصيات البرلمانية من خلال ربط المجالس البرلمانية بالأفراد ومؤسسات المجتمع المدني.
- إبراز حجم العمل البرلماني والممارسة الرقابية والمبادرات التشريعية محلياً وعالمياً.
- تعزيز مبدأ الحوار وتقبل الرأي الآخر عن طريق التواصل المباشر بين أعضاء البرلمان والمواطنين.
- إضفاء المزيد من الشفافية والموضوعية على العمل البرلماني من خلال التغطية الإعلامية لجلسات البرلمان ولجانه.
- التأكيد على دور الحكومة في توفير المعلومات والتعاون مع البرلمان.
- التعريف بالمجلس البرلماني ومضابطه وقراراته وتوصياته وآلياته ونشاطات أعضائه وقوانينه ولوائحه.

وهذه الأهداف يتوسل الاعلام البرلماني للوصول إليها عبر وسائل عديدة تمهد له الوصول لهدفه، تتمثل في الآتي:

أ) القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية:

تعتبر المحطات التلفزيونية الفضائية والإذاعية من الوسائل التي يستخدمها الإعلام البرلماني لتحقيق أهدافه، والتي من شأنها أن تزيد من الوعي البرلماني لدى المواطنين وتزودهم بآخر التطورات الجارية في الجلسات البرلمانية، وكل ما يتعلق بها من مضابط وقرارات وتوصيات، كما أنها تساعد في شرح قواعد وإجراءات العملية التشريعية والنيابية، إضافةً إلي فاعليتها في التأثير على السلوك النيابي حيث يوضع العضو بصورةٍ دائمةٍ تحت المراقبة الشعبية، إلى جانب دعمها للقرار التشريعي من خلال فتح النقاش وإتاحة الفرص للمواطنين للتعبير عن آرائهم حول المسائل المثارة في البرلمان قبل اتخاذ القرار.

ب) الصحافة التقليدية والإلكترونية:

يستخدم الإعلام البرلماني الصحافة بشقيها، والتي تعتبر الوسيلة الأكثر شيوعاً والمنبر الأكثر فاعلية في توصيل المعلومة البرلمانية للقارئ، حيث يتم من خلال الإعلام البرلماني نقل كامل لنصوص مضابط جلسات البرلمان، أو جزء منها، أو مقتطفات إخبارية لها، كما تُشرك الصحافة في عمليات الاستفتاء وقياس اتجاهات الرأي العام، وذلك تدعيم لقرارات المجلس النيابي والارتقاء بمستوى العمل فيه.

وكشفت دراسة حول المعالجة التليفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها فى تشكيل إتجاهات الجمهور العام نحو البرلمان، أن الصحف تمتعت بتأثير أقوى فى الفترات الانتخابية، وكانت أقوى من التليفزيون من حيث تأثيرها.

كما بينت نفس الدراسة أن نسبة من شاركوا فى القضايا البرلمانية من خلال أشكال عديدة (مراسلة الصحف- التصويت- مخاطبة النائب) قد زادت فى فترة الإنتخابات البرلمانية، كما زاد مستوى الإنغماس السياسى لدى المبحوثين أثناء الإنتخابات.

ج) وسائط الإعلام الجديد:

يعتبر الإعلام الجديد وتمثلاته في الشبكة الدولية للمعلومات وتطبيقاتها من الوسائل الإعلامية المؤثرة في العمل البرلماني وفي تطوير أدائه، حيث يساهم الإعلام الجديد في بسط الثقافة البرلمانية وتبسيطها للمتلقين، كما يسهم في التعريف بأدوار البرلمانات وربط الأعضاء بدوائرهم وجماهيرهم، فالموقع الإلكتروني لأي برلمان يسهم بقوة في ربطه بمؤسسات المجتمع المحلي الحكومية والأهلية، كما يربطه أيضا بالعالم الخارجي، وهو حلقة وصل مع المواطن حيث يزودهم بأهم المستجدات على الساحة البرلمانية داخلياً وخارجياً وعرض الجلسات وما يرتبط بها، ولأهمية الموقع الإلكتروني للبرلمان سنفرد له فقرة خاصة في نهاية البحث.

د) النشرات البرلمانية:

تعد النشرات البرلمانية الورقية والالكترونية التي تصدر عن البرلمانات من الوسائل التي يستند عليها الإعلام البرلماني لنقل رسالته البرلمانية التي تتناول آخر القضايا التي نوقشت في البرلمانات والأخبار البرلمانية المستجدة، بالإضافة إلى الدراسات والبحوث التي تخدم العضو البرلماني وتعزز موقفه، إلي جانب تزويده بالمعلومات التي يحتاجها، ونشر الأخبار المتعلقة بفعالياته وأنشطته البرلمانية وربطه بقاعدته الجماهيرية في دائرته الإنتخابية.

هـ) الإعلام المباشر:

ويضم الندوات والسمنارات وحلقات النقاش التي ينظمها البرلمان ولجانه المتعددة لمناقشة القضايا المُلحة، التي تحتاج الى بلورة رأي متخصص قد لا يتوفر في عضوية البرلمان، حيث يسهم الإعلام البرلماني في تغطيتها وتسليط الأضواء عليها، ولفت الأنظار لبعض دقائقها، وإشراك الرأي العام في مثل هذه القضايا.

معركة "اختبار القوّة" بين الإعلام والبرلمان!

معركة طريفة وقاسية في آنٍ معاً تجري اليوم داخل الأردن بين الصُّحف اليومية الأربعة، التي تشكّل الوزن الأكبر لقوّة الإعلام وسلطته، وبين مجلس النواب الأردني.

أدوات المعركة هي " السّلطة" التي يمتلكها كِلا الطرفين، التشريع والرأي العام. بدأت القصة عندما رفض مجلس النواب الأردني الأسبوع الماضي قانوناً مُعدّلاً، تقدّمت به الحكومة لقانون "ضريبة الثقافة"، إلاّ أنّ البرلمان ردّ القانون المعدّ ل، بأغلبية كبيرة، وأصرّعلى إبقاء قانون الثقافة، الذي أقرّه مؤخراً.

ما علاقة الإعلام بذلك؟ قانون الثقافة (غير المعدّل)، يتضمّن ضرائب على الإعلام من قيمة الإعلانات، تصل إلى 5%، وذلك دعماً للثقافة، وهي نسبة ستأخذ سنوياً ملايين الدّنانير من ميزانية الإعلام وقد تؤدّي إلى الحدّ من الإعلانات وتهديد "الأمن الاجتماعي" لموظفي الصّحف، ويخلق مبرّراً لمالِكي بعضها من الاستِغناء عن عاملين، بحجّة الآثار الاقتصادية المترتِّبة على القانون الجديد.

وبعد أن ثارت عاصفة إعلامية وسياسية، أعادت الحكومة تقديم مشروع قانون معدّ ل يُلغي ضريبة الـ (5%) ، وهو ما رفضه النواب وأصرّوا على إبقائها،

لمُعاقبة الصُّحف اليومية، على ما اعتبره النواب هُجوماً إعلامياً مُبْرمجاً، يهدِف إلى "تسخيف السلطة التشريعية أمام الرأي العام"، و"إضعاف هيبة مجلس النواب وشعبيته."

معارك سياسية ساخنة

لم يكتفِ النواب في جلستهم التاريخية بردّ القانون المعدّل، بل انهال بعضُهم بالشتائم على الإعلام والكُتّاب الصحفيين، واتهامهم بالتآمر مع الحكومة على المجلس، وأطلقوا أوصافاً غير مسبوقة عليهم كـ "الأقلام المأجورة" و"المسمومة."

هجوم النواب المفاجيء وغير المسبوق شمل أيضاً مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، المعروف بأنه صاحب الاختصاص الأول والخِبرة والاحتراف باستطلاعات الرأي.

سبب الهجوم يتمثل في الاستطلاع الأخير الذي أجراه المركز، وتبّين فيه أنّ نسبةً مرتفعة جداً من قادة الرأي العام يُطالبون بحل المجلس الحالي وإجراء انتخابات مبكّرة، فيما يفقد البرلمان شعبيته بصورة حرِجة لدى الرأي العام، والمُفارقة الأكبر، أنّ الناس تثِق بالإعلام بدرجة أكبر بكثير من مجلس النواب "المُنتخب!"

بعد الجلسة النيابية الصاخبة، على الفور تداعى رؤساء تحرير الصّحف اليومية الرئيسية إلى اجتماع وقرّروا فيه إعلان مقاطعة جلسات مجلس النواب ورفْع سقف المواجهة لقيادة حملة شعبية لإسقاط المجلس، والدّعوة إلى انتخابات مبكّرة!

وشرعت الصحف بحملة إعلامية واسعة من خلال التقارير والمقالات والتحليلات السياسية ضد المجلس، متسلّحة باستطلاعات الرأي العام وبمزاج اجتماعي غاضب على المجلس وانشغاله بصلاحيات النواب وامتيازاتهم، كما تُشير الاستطلاعات، ووظّفت الصُّحف السلطة الرمزية الكبيرة التي بات يمتلِكها الإعلام خلال السنوات الأخيرة في مواجهة المجلس.

الصحف اليومية، وفي سابقة أخرى، أسّست موقعاً إلكترونياً للتّصويت على سؤال " هل تؤيّد حل مجلس النواب وإجراء انتخابات نيابية مبكّرة؟". ووُضع رابط السؤال على المواقع الإلكترونية للصُّحف، وكانت المفاجأة الكُبرى أنّ نسبة (95%) من المشاركين لا يؤيّدون استمرار مجلس النواب، في حين وصل عدد المشاركين إلى قُرابة 150000 مشارك، وهو رقم قياسي بامتِياز في دولة يبلغ عدد سكانها فقط خمسة ملايين شخص، في حين لا تتجاوز نسبة من يتعامَلون مع

الإنترنت فقط (25%) من السكان، أي ما يُقارب مليون ونصف يستخدمونه بصورة أو بأخرى.

التّـراجع عن المقاطعة مع استمرار الحملة

لكن في تطوّر مفاجئ، أصدر رؤساء تحرير الصحف الأربعة بياناً قرّروا فيه التّـراجع عن مقاطعة جلسات المجلس مع استمرار الحملة الإعلامية ضدّه، وبرّروا قراراهم (غير المتوقع) بحق المواطن في متابعة جلسات المجلس، التي تتم فيها مناقشة مشاريع قوانين في غاية الخطورة، كقانون الضّمان الاجتماعي وقانون المالكين والمستأجرين وقانون الضريبة، وهي قوانين تمسّ الأمن الاجتماعي والاقتصادي لكل مواطن.

يُشير الكاتب والمحلِّل السياسي، مدير تحرير صحيفة "العرب اليوم" اليومية في تصريح خاص لسويس أنفو، إلى أنّ الدّواعي المهنية هي السبب الرئيسي الذي يقف وراء العودة عن قرار المقاطعة، مع أنه لا ينفي "وجود وساطات كبيرة لإنهاء المقاطعة وضغوط مُورست من عدّة جهات رسمية لوقف الحملة الهجومية على المجلس."

غير أنّ السيد الحيطان يؤكِّد بأنّ قرار العودة عن المقاطعة لا يعني انتهاء الحملة، بل هو تفعيل لها من خلال التغطِية المِهنية الإعلامية، وهي حقّ للمواطن والرأي العام.

المفارقة الكُبرى في المعركة الحالية، تتمثل بموقف "الإعلام الإلكتروني"، الذي بدأ يأخذ دوراً كبيراً في الفضاء الإعلامي ويحظى بحضور كبير وتأثير ملحوظ على شريحة واسعة من الرأي العام والنخبة السياسية.

فقد قرّرت الصحف الإلكترونية، وفي مقّمتها موقع عمون المشهور، والذي يحظى بمتابعة كبيرة، عدم مقاطعة جلسات النواب، على خلاف الصحف اليومية.

أحد أبرز محرِّري الموقع والمسؤولين عنه، باسل العكور، قال في تصريحات خاصة لسويس أنفو، إنّ السبب في رأيه يعود إلى أن "قرار المقاطعة لم يكُـن حصيفاً، وهو غير مهني، فمن واجبنا نحن الإعلاميون أن نستمر في تغطية مجلس النواب، أما قرار المقاطعة، فهو الخيار أو السِّلاح الأخير الذي يلجأ إليه الإنسان."

واستغرب العكور قرار الصّحف بالقيام بمقاطعة كاملة لمجلس النواب، مع أنّ عدد النواب الذين تحدّثوا وأساءوا للمجلس، لا يتجاوز الأربعة أو الستة!

من الواضح أنّ الجسم الإعلامي لم يكن متّفقاً على قرار المقاطعة، وهذا – في رأي البعض- من الأسباب التي دعت إلى التراجع عن القرار، لكنه لا ينفي في الوقت نفسه أنّ قرار المقاطعة بحدّ ذاته يُمثل خُطوة متقدمة للإعلام تعبِّر عن شعوره بالقوة المعنوية التي وصل إليها، ليناكف وبقوّة السلطة التشريعية والرقابية في البلاد.

ما وراء الأزمة.. "برلمان تحت القصف!"

لم تولَد الأزمة الحالية من فراغ، فقد سبقها مزاج نيابي محتقن تُجاه الإعلام، يحمِّل الأخير المسؤولية الكاملة عن التّدهور الذي أصاب صورة مجلس النواب خلال الفترة الأخيرة، إذ سلّطت الصحف والكتب الضوء على الامتيازت التي يحصل عليها النواب وعلى القضايا التي تثير الرأي العام ضد المجلس، ومنحت استطلاعات الرأي التي تؤكِّد على وجود "أزمة شعبية" للمجلس الحالي، مساحات واسعة على صدر صفحاتها.

وكانت الأمانة العامة لمجلس النواب قد قامت بسابقة تاريخية، عندما رفعت قضية على الكاتب الصحفي خالد محادين، بعد أن كتب مقالاً نقدياً لاذعاً يُطالب فيه بحلّ مجلس النواب بعنوان "مشان الله يا عبدالله" (المقصود هنا الملك عبد الله الثاني)، على صحيفة " خّبرني" الإلكترونية، وهي موقع إخباري مرموق.

المفارقة، أنّ المحكمة قرّرت تبرئة الكاتب في حُكم قضائي، اعتبره المراقبون تاريخياً، حيث منح القاضي الإعلامي حقّ انتقاد المسؤول ما دام في الموقع العام وفي حدود مسؤوليته القانونية والإدارية. بالرغم من ذلك، تمّ استئناف الحُكم ضد محادين!

تبدو مشكلة المجلس الحالي في حالة "الشكّ" الكبيرة التي تُثار حول شرعيته الدستورية، إذ جاء بانتخابات لم تحظَ بأي مِصداقية وصدر في حقّها حُكم من المركز الوطني لحقوق الإنسان، وهو هيئة رسمية، إذ أشار إلى خروقات واسعة شابت الانتخابات الحالية وانتقصت من مِصداقيتها، بل ذهب المدير السابق للمركز الدكتور أحمد عبيدات، وهو شخصية وطنية معروفة، إلى أنّ "تلك الانتخابات هي الأسوأ في تاريخ الأردن"، ويعتقد مراقبون أنّ الرجل أُقيل من منصبه بسبب هذه المواقف المُعلنة والصريحة.

ولم يكن مجلس النواب في مرمى الإعلام إلى فترة قريبة، بل كان يتمتّع بحصانة ضمنية من الإعلام، بسبب الحماية الأمنية إلى أن أنهيت خدمات مدير المخابرات السابق محمد الذهبي، وتراجع دور الجهاز إلى " المربّع الأمني"، ما أتاح مساحة واسعة للإعلام لانتقاد آداء المجلس، ما أدّى بدوره إلى "ردّ الفعل" العنيف المقابل.

"السلطة النّـاعمة" و"الاحتواء الناعم"

بالرغم من انتهاء قرار المقاطعة، فإنّ العلاقة لا تزال متوتِّـرة بين المجلس والإعلام إلى حدّ الآن.

وفيما تمكّن المجلس من بعث رسالة انتقامية غاضِـبة إلى الإعلام بردّ القانون المعدّل، إلا أنّه وضع نفسه في فَـم الإعلام ودخل في معركة "ليّ الأذرع" مع السلطة الناعمة، التي تمكّنت في الأردن خلال السنوات الأخيرة من إسقاط حكومات وإنهاء سَـطوة مراكز قوى فاعلة في المشهد، بالرغم من شبهة "الاحتواء الناعم" من قِـبل السلطة لنِـسبة واسعة من الإعلاميين عبر الأعطيات والمناصب، كما أشار استطلاع لمركز القدس للدّراسات السياسية مؤخّراً.

انعكاسات الانتخابات البرلمانية على خريطة القوى السياسية

تأتي نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية الأخيرة، والمتمثلة في سيطرة التيار الإسلامي، ممثلا في حزبي " الحرية والعدالة " و"النور "، إلى جانب نجاح التيار الليبرالي، ممثلا في حزب " الوفد " و"الكتلة المصرية "، محددة لشكل الخريطة السياسية تحت قبة البرلمان، والتي ربما يتحول الصراع السياسي تحتها من صراع إسلامي- ليبرالي، أو إسلامي- يساري، إلى صراع إسلامي- إسلامي يؤثر فى أداء المجلس مستقبلا. وفي هذا الإطار، نظم المركز الدولي للدراسات المُستقبلية والاستراتيجية ندوة حول "تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية وانعكاساتها على الخريطة السياسية لمجلس الشعب" .

الإرادة السياسية للمجتمع ونتائج الانتخابات

ذكر الكاتب الصحفي سعد هجرس أن النظام الانتخابي في مصر بدائي للغاية، وأشار إلى أن فترة الانتخابات شهدت كثيراً من المُخالفات، مثل مُخالفة الإعلان الدستوري في المادة الرابعة منهِ، وأيضاً في تقسيمات الدوائر، حيثُ كان هُناك انحياز في تقسيمها، وعدم إعطاء فُرصة للجميع . كما وصف اللجنة الُعليا للانتخابات بأنها "شاهد مشافش حاجة" بسبب كيفية تعامُلها مع المُخالفات، وعدم اتخاذ أى موقف تجاهها، مثل استخدام المساجد للدعاية الانتخابية، وخرق فترات الصمت الانتخابى. وأخيراً، طالب "هجرس" بوضع دستور الجمهورية الثانية لمصر على أساس التوافُق بين القوى السياسية وليس بالأقلية والأغلبية عن طريق التوصُل لفواصِل وطنية مُشتركة بين القوى السياسية .

وأشار علي بكر"، باحث في شئون الجماعات الإسلامية، إلى أن النظام السابق في سنواتهِ الأخيرة قد قضى على كُل القوى السياسية الشرعية، المُتمثلة في الأحزاب السياسية، وأنهُالمُتسبب الرئيسي في إضعاف هذه الأحزاب وجعلها أحزابا كرتونية، وأيضاً إضعاف المُشاركة السياسية الفعالة، وخلق نوع من العزوف عن المُشاركة السياسية لدى المُواطنين.

وأضاف أنهُلم تكُن هُناك أي قوة سياسية مُنظمة في البلاد تمتلك قواعد جماهيرية، ولديها القدرة على الحشد والتأييد سوى التيار الإسلامي بشكل عام، وجماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص، والتي كانت تمتاز دون كل الحركات

الإسلامية بالمشاركة السياسية البرلمانية والنقابية. وحصر أهم الأسباب التي أدت الى هذا التفوق الكبير للتيار الدينى، خاصة جماعة الاخوان المسلمين والتيار السلفي، في تغُيِر الواقع السياسي المصري، وسمات خاصة مُتعلقة بجماعة الإخوان المُسلمين.

وأكد أهمية أن تتعلم القوى غير الإسلامية - التيارات الليبرالية والقومية واليسارية- أن من يلتحم بالجماهير والفئات الفقيرة والمُتوسطة سوف يكون له مكان على المسرح السياسي المصري، وأنه لا مكان في مصر الآن للأحزاب الكرتونية ولا للقوى السياسية الهُلامية التي لا توجد إلا في وسائل الإعلام.

وتوقع "بكر" أن يخلو البرلمان القادم من التيار الإسلامي، وأنُهلن يكون كُتلة واحدة، لعدة أسباب منها: تنوع أطياف التيار الإسلامي داخل البرلمان، ووجود صراعات بين بعض التيارات الإسلامية مُنذ فترة طويلة، مثل الصراع بين الإخوان المُسلمين والسلفية. ومن ثم، يتوقع أن الصراع سوف يشتد ويتحول إلى صراع سياسي، ويكون الصراع القادم إسلامياً- إسلامياً، وليس صراعاً إسلامياً- ليبرالياً أو إسلامياً- يسارياً. وأخيراً ، فإن البرلمان القادم سوف يشهد ما ُيمكن أن ُيطلَق عليه "صراع الرؤى" بين فصائل التيار الإسلامي الموجودة تحت قُبة البرلمان.

أخطاء التيارات السياسية وأسباب الفشل

أما الكاتب الصحفي، نبيل زكي، فذكر أن جميع التيارات السياسية باختلاف توجُهاتها أخطأت بشكل ينُم عن عدم وجود أى خبرات سياسية واجتماعية سابقة. ولخص أهم السلبيات التي سبقت مرحلة الانتخابات في عدم توافُر الوقت الكافي لشباب الثورة لتأسيس أحزاب سياسية، وخلق قواعد شعبية لها، مما تسبب في تشرذُم ائتلاف الثورة، وأيضاً الانقسامات التي حدثت في صفوف التيارات الليبرالية واليسارية، وتحوُلها إلى مجموعات نخبوية، بالإضافة إلى صراعات في إعداد القوائم الانتخابية داخل الأحزاب والائتلافات، وانسحاب بعض الأحزاب من التحالُفات. وقال إنُهلن ُيدافع عن الليبرالية أو أحزاب بعينِها، ولكنُهيهتم بالدفاع عن الديمُقراطية والدولة المدنية الحديثة. وتساءل "زكي": هل سيكون هذا البرلمان مُمثلاً لكُل القوى السياسية والفئات الأُخرى، خاصة أنُهيفتقد تقريباً وجود الشباب، والمرأة، والأقباط؟!.

في حين أكد د.كمال زاخر، مُنسق التيار العلماني القبطي، أن تحليل نتائج تلك الانتخابات ستمتد حتى الانتخابات القادمة، لأنها الخطوة التاريخية الأولى في

طريق الديمُقراطية، وأشار إلى أن الأقباط واقع ملموس يُشير إلى أحد مُكونات الأزمة التي يجتازها الشارع المصري، ويكون سبباً في احتقانات كثيرة. وبالتالي، فإن هذا الواقع فرض نفسه على مُجريات الانتخابات، ومن ثم أتت نتائج الانتخابات عاكسة لهذا الواقع. ونفى "زاخر" أن الارتباك الذي نعيشهُ بسبب الثورة، ولكن أرجعهُ إلى أن هُناك من يُريدنا أن نرتبك.

وأخيرًا، ذكر "زاخر" أن الأقباط لديهُم تصور مصري، وليس تصوُراً قبطياً، وعبر عن استيائهِ من تعامُل البرلمان مع مُشكلة التهجير. وقال إنهُ لن يتهم البرلمان بأنهُ ضد الأقباط، ولكنهُ يعتقد أنهُ لا يشعُر بالأقباط من الأساس، بالإضافة إلى أنهُ لم يلمس أى تغيير حتى الآن ما بين برلمان الحزب الوطني وبرلمان الثورة بسبب سيطرة هاجس الالتزام باللائحة على إدارة الجلسات على حساب المهام الأساسية للمجلس في الرقابة على أداء السُلطة التنفيذية.

يتناول هذا المحور دور كُل من التغطية الإعلامية والأمن لعملية الانتخابات. فعن الأولى، أشار يحيى غانم،الصحفي بالأهرام، إلى أن الجهل شاب التغطية الإعلامية لمرحلة الانتخابات في أوقات كثيرة، وأن أسلوب العمل وتشغيل وسائل الإعلام في تلك الفترة كان قبلياً أكثر منهُ وطنياً وعقائدياً حتى أصبحت "حرباً مُقدسة".

وذكر أن الإعلام بكُل وسائلهِ اعتمد على سياسة تناوُل ظاهر الأشياء أكثر من واقِعها، مما تسبب في التضليل غير المُتعمد للرأى العام. أما عن دور الأمن في تنظيم العملية الانتخابية، فقد لفت د.نشأت الهلالي، رئيس أكايمية الشرطة سابقاً، إلى أننا لاحظنا الاختلاف الواضح بين دور الشُرطة في الانتخابات الأخيرة عن دورِها في الانتخابات التي تمت في ظل النظام السابق، فقد كانت الشُرطة في الأولى مُلتزمة بأقصى درجات ضبط النفس، ومُراعية لكيفية التعامُل بحكمة مع وسائل الإعلام ومُنظمات المُجتمع المدني وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات الأمنية، خاصة في المناطق التي كان من المُحتمل أن تحدُث أعمال عُنف بها.

أما بالنسبة لمُشاركة المرأة في العملية الانتخابية، فقد شرحت نهاد أبو قُمصان، رئيس المركز المصري لحقوق المرأة، أن منطقة الشرق الأوسط، ومنها مصر، هى الأدنى في مُعدل مُشاركة المرأة في صناعة القرار وفي قوة العمل، بينما يصل المُعدل لأقصاه في منطقة شرق آسيا، ومنها ماليزيا، مما يُفسر التقدُم الاقتصادي لماليزيا والتخلُف الاقتصادي في مصر. وقالت إن إساءة توجيه

مهارات النساء ومواهبهن تُكلف ثمناً اقتصادياً باهظاً. كما أكدت ضرورة إتاحة المُساواة والفُرص المُ تكافئة بين النساء والرجال، حتى يُتيح لهُا التطوُر الاجتماعي والسياسي الاستفادة بأفضل الخبرات.

وعن الخريطة السياسية لمجلس الشعب وتوازُنات القوى السياسية بالمجلس، انتقد د.عمرو هاشم ربيع وجود حاجز انتخابي بدون أى مُبرر، وأيضاً الضغوط التي تعرض لها الناخبون من المصريين في الخارج، خاصة العاملين بأوروبا والولايات المُتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى عدم تدريب القُضاة بشكل لائق على قوانين الانتخابات والدوائر الانتخابية والشعب والشورى. كما رأى "ربيع" أن التحالُفات داخل البرلمان أصبحت مُختلفة تماماً عن التي خاضت الانتخابات، مُفسراً أنهُبوصول التيار الديني للمجلس بنسبة 69% حدث ما سماهُ بالطلاق بين جميع الأحزاب السياسية والتحالُفات من جميع التيارات.

وخلصت الندوة في نهايتها إلى عدة توصيات، تمثلت في ضرورة إصدار قانون خاص بالتظاهُر والاعتصامات، لأنهُمن غير المُمكن أن يعمل البرلمان في ظل الفوضى التي تحدُث حالياً، مهما يكن دور الميدان سابقاً، وكذلك الفصل بين الدين والسياسة، ومنع الانتهاكات من قِبَل المساجد والكنائس. بالإضافة إلى الاهتمام بالخطوات المُستقبلية، والتوقُف عن النظر إلى الماضي، وإعطاء الهيئة المُنتخبة هيبتها وتقديرها، مع ضرورة التوافُق بين التيار المدني والإسلامي حالياً، **و** إنشاء لجنة عامة للانتخابات دائمة التطوير."

الإعلام المصري وتغطية الانتخابات البرلمانية

حظيت الانتخابات البرلمانية التي شهدتها مصر حاليا باهتمام إعلامي غير مسبوق علي المستوي الوطني والإقليمي و الدولي باعتبارها أول انتخابات تشهدها البلاد عقب ثورة25 يناير.

ومنح الإعلام المصري بوسائله المختلفة(الصحف والإذاعة والتليفزيون والإنترنت) اهتماما غير مسبوق بتغطية هذه الانتخابات, نظرا للدور المهم الذي ستقوم به المجالس النيابية في الحياة السياسية في مصر خلال الفترة القادمة . كما شهد الإعلام المصري منافسة غير مسبوقة في التغطية الفورية لمجريات الانتخابات البرلمانية لنقل ما حدث داخل لجان الانتخابات للرأي العام في التو واللحظة.
وقامت وسائل الإعلام علي اختلاف أنماط ملكياتها وتوجهاتها السياسية بدور حيوي في الرقابة علي الانتخابات, ونجحت في كشف المخالفات التي تحدث داخل اللجان الانتخابية أو خارجها, وكان لها الفضل في السيطرة علي حجم المخالفات في المراحل المتتالية للعملية الانتخابية.

وقدمت وسائل الإعلام التابعة للدولة أوقاتا زمنية ومساحات متساوية للأحزاب والقوي السياسية المختلفة لتقديم برامجها للجمهور, إضافة إلي قيام الإعلام الخاص إلي جانب إعلام الدولة بتقديم حملات لتوعية المواطنين بضرورة المشاركة في العملية الانتخابية, وإبراز مخاطر بيع الصوت الانتخابي.

وأمام الأداء الجاد لإعلام الدولة والخاص في تغطية الانتخابات, تمكن الإعلام الوطني من السيطرة علي مصادر المعلومات للمواطن المصري في متابعة الانتخابات البرلمانية, ولم يصبح مضطرا للبحث عن وسائل إعلام إقليمية أو دولية لمتابعة الحدث الانتخابي.

إلا أن الإيجابيات السابقة لم تمنع وجود تجاوزات مهنية لوسائل الإعلام في الدعاية للمرشحين الأفراد والأحزاب والقوي والتكتلات السياسية في الانتخابات البرلمانية.

ويأتي في مقدمة هذه التجاوزات انتهاك فترة الصمت الانتخابي, وتأثر وسائل الإعلام الخاصة بتوجهات مالكيها في التغطية الإعلامية والدعاية الانتخابية, خلط الرأي بالخبر في بعض المواد الصحفية الخبرية المنشورة, السخرية والإساءة من بعض المرشحين والتيارات السياسية, تجاوز الحدود القصوي للدعاية الانتخابية, إضافة إلي تحيز بعض الإعلاميين في تغطية

الانتخابات, وعدم التمثيل المتوازن للقوي السياسية في البرامج الحوارية المسائية في القنوات الحكومية والخاصة.

وشهد الإعلام الجديد هو الآخر تجاوزات أخلاقية ومهنية عديدة عبر المواد المنشورة علي المواقع الإلكترونية شملت علي سبيل المثال لا الحصر عبارات تتضمن سبا وقذفا للبعض, استخدام شعارات ورموز دينية, التلاعب بالصور وتشويهها, الخروج علي قيم المجتمع وآدابه, السخرية والإساءة لبعض المرشحين, انتهاك فترة الصمت الانتخابي, نشر الشائعات, والسخرية المتبادلة بين القوي السياسية.

ويبدو من المهم استيعاب الدروس المستفادة من تغطية الإعلام للانتخابات البرلمانية, ويأتي في مقدمتها التطبيق الحاسم لفترة الصمت الانتخابي علي جميع وسائل الإعلام الحكومية والحزبية والخاصة, حيث انتهكت معظم وسائل الإعلام هذا المبدأ بدرجات مختلفة.

وضرورة التعامل مع إشكالية تزاوج رأس المال بالسياسة والعمل الحزبي في أداء بعض وسائل الإعلام الخاصة علي مستوي الصحف والقنوات الفضائية علي حد سواء, حيث تركت هذه الظاهرة آثارها السلبية علي أداء بعض وسائل الإعلام الخاصة في تغطية الانتخابات البرلمانية.

إضافة إلي دمج وسائل الإعلام الجديدة ضمن منظومة التشريعات الإعلامية بشكل يضمن تحقيق المسئولية الاجتماعية والمهنية في استخدام الإعلام الجديد علي مستوي الأحزاب والمرشحين والإعلاميين.

والاستمرار في تدريب شباب الإعلاميين علي مهنية التغطية الإعلامية للانتخابات علي مستوي وسائل الإعلام الحكومية والحزبية والخاصة, بهدف تقليل حجم التجاوزات المهنية في تغطية الانتخابات.

وضرورة منح الصلاحيات اللازمة للجنة تقييم الأداء الإعلامي في مجال تغطية الانتخابات, لتمكينها من تنفيذ توصيات التقارير الخاصة بتقييم الأداء الإعلامي.

وتكثيف جهود التوعية الخاصة باستخدام وسائل الإعلام الجديدة في التوعية والدعاية الانتخابية والتفاعل بين المرشحين والأحزاب والمواطنين وفق مبادئ المسئولية المهنية والاجتماعية في التوظيف السياسي للإعلام الجديد.

الإعلام وصناعة القرار البرلماني" في ساحة النجمة

نظم منتدى الحوار البرلماني أمس بالتعاون مع مجلس النواب وجامعة نيويورك ـ الباني، ندوة بعنوان "الإعلام وصناعة القرار البرلماني ـ أدوار وواجبات"، في قاعة المكتبة في المجلس، وتكلم في جلسة الافتتاح التي استهلت بالنشيد الوطني الأمين العام للمنتدى الدكتور جورج كلاس، بسبب تعذر مشاركة رئيس المنتدى غسان صياح لأسباب خاصة، وقال: "ان العلاقة بين الإعلام والتشريع، في الدول الديموقراطية هي علاقة كيانية، لا علاقة بروتوكولية أو علاقة مجاملة. فالصحافة تعلن ما يضمره الناس، فتقترح باسمهم، وتوالي باسمهم وتعارض وتنتقد باسمهم".

ثم تحدث مدير مكتب جامعة الباني ـ نيويورك في لبنان الدكتور محمود البتلوني، فقال: "ان العلاقة بين الإعلام والمؤسسة التشريعية متعددة الجانب، فالنائب اليوم لم تعد تقتصر مهمته على التشريع والمراقبة، بل أصبح شريكاً في صنع القرار السياسي ذي العلاقة المباشرة بهموم المواطنين ومشكلاتهم".

ثم تحدث الأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر فأشار إلى ان "مدى الإفادة في الإعلام إنما يتوقف على الآلية التي يتم من خلالها توظيف هذا الإعلام في خدمة الموضوع، وينسحب هذا المفهوم على دور الإعلام في صناعة القرار السياسي، بما في ذلك السلطة التشريعية كإحدى السلطات الثلاث في الدولة". وأشار إلى ان "الإعلام ضرورة من ضرورات العمل البرلماني إيماناً بالدور الكبير الذي يلعبه الإعلام في إثراء النقاش بين البرلمانيين".

واختتمت جلسة الافتتاح بكلمة ارتجلها وزير الإعلام ميشال سماحة وقال فيها: "سأحصر مداخلتي في أمر واحد وأساسي: الإعلام هو في شكل أساسي مرآة عاكسة للواقع، ودقة المعلومة والحرص على الأمانة في نقل المعلومة شيء أساسي.

ثانياً: استقلال الصحافي، المهني، الإعلامي، في التعاطي مع هذه المعلومة، والتعاطي مع الرأي العام من خلال هذه المعلومة موضوع مقدس.

ثالثاً: مساحة الحرية التي تتاح في اطار الإعلام هي المساحة التي يجب ان يحسن استعمالها لجعلها مرآة عاكسة لمختلف الآراء المكونة لأصحاب الرأي في الوطن حول موضوع معين، ليتمكن الرأي العام من الحصول على المعلومة بدقة وإطلاعه على مختلف الآراء حول هذه المعلومة أو هذه الوقائع السياسية. لسوء

الحظ، ان في لبنان مساحة ضخمة من الحرية، وهناك ديموقراطيون قليلون جدا، وبالتالي ثقافة الديموقراطية الغائبة لا تحسن استعمال مساحة الحرية في التعاطي بشكل حقيقي وحواري ما بين العناصر التي يمكن ان تتحاور وتكون الرأي العام، من جهة، وتكون بالتالي ما يمكن ان ينعكس على مجلس النواب أو ما يعكس من مجلس النواب بشكل حقيقي على الرأي العام".

أضاف: "في كثير من الأحيان ينتقد الإعلام وتحمل المسؤولية له في تشنجات قامت هنا وهناك، في فضائح فتحت هنا، وفي ملفات طمست هناك، هذا ليس من سقطات الإعلام، هذه مسؤولية أصحاب الموقف والقرار والذين يقومون بالحوار السياسي، ومجلس النواب هو الحاضن الأول والاساسي لهذا الحوار والمكان الذي يجب ان تطرح فيه المواضيع وتناقش. هناك حلقة مفقودة في دائرة العمل الإعلامي، السياسي، النيابي، الوزاري، والمعارض. هي ثقافة فقدها الجميع، وأؤكد الجميع، خلال الأحداث وبعدها، هي ثقافة الديموقراطية، لأن الديموقراطية ايضاً ثقافة، وهذه الديموقراطية لا يمكن ان تأتي عبر برنامج تلفزيوني، ولو عبر المحيط، وتعلم، أو تنزل بأي "باراشوت" من أي طائرة عسكرية أو من أي حاملة طائرات. الديموقراطية هي في الاسلام شورى اذا أحسن استعمالها، وهي في المسيحية شورى، وفي الحياة السياسية سعة صدر".

الجلسة الأولى

وتلت جلسة الافتتاح جلسة أولى برئاسة عميد كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية الدكتور جورج كتورة، الذي قال "اعتقد في تركيبة البرلمان وتوزعه كتلاً، والتزام هذه الكتل قراراتها وإدارة الأمور فيها، يجعل من الإعلام مؤثراً ضعيفاً. ثم ان الإعلام في ما أعلم لا يدخل في صلب نقاش اللجان المتعددة، فهو يتلقى النتيجة من المقرر ليصبح الخبر في ما بعد مادة إعلامية، ولا أعلم ان النقاش قد استعيد مرة جديدة بعد مشاركة إعلامية اعطي مثالاً بسيطاً، قانون الإيجارات".

ثم تحدث رئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ فقال: "ان الإعلام البرلماني يأخذ مساحة واسعة في تغطية ما يقوم به النواب كجماعة أو كأشخاص وخصوصاً في مسائل من نوع نقاش الموازنة أو التصويت على الثقة وسياسة الحكومة وأيضاً عند إقرار أو تعديل قوانين مفصلية كقانون الانتخاب مثلاً. ان الإعلام البرلماني يعكس إلى حد بعيد تقاليد الديموقراطية اللبنانية، وهي تقاليد فيها ما هو ايجابي لجهة حرية التعبير وتعددية المنابر وفيها ما هو سلبي لجهة الطوائفية والمناطقية. ولكن بما ان البرلمان يشرع عموماً لمواطن لبناني ولمجتمع واحد فإن

الإعلام البرلماني يمكنه ان يكون اداة تحسين للأداء البرلماني من جهة ولتحسين فكرة الدولة والمواطنية من جهة ثانية".
وتحدث بعد ذلك كميل منسى عن دور الإعلام في التشريع البرلماني فقال: "طرح موضوع دور الإعلام في صناعة القرار البرلماني هو في ذاته دليل عافية وديموقراطية، لا يزال لبنان يتمتع بقسط منها وسط محيط يتميز معظم الحكام فيه بالعزوف عنها وجميع الشعوب بالتوق إليها".

ثم تحدثت الاعلامية روز زامل عن دور الإعلام في قرار المحاسبة البرلمانية فقالت: "اذا كان قرار المحاسبة مفقود في المجلس النيابي فماذا اذا عن دور الإعلام في صناعة القرار البرلماني، ومع الأسف، لا دور ولا تأثير للإعلام بشكل أساسي في قرار المحاسبة البرلمانية لأن المحاسبة هي بدورها مفقودة. ما يجري على الساحة البرلمانية والسياسية والاعلامية مسرحيات مستمرة لإلهاء الرأي العام عبر الإعلام".
وتحدث مدير الفرع الأول في كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية الدكتور عماد بشير عن "دور الإعلام في صناعة القرار البرلماني" مشيراً إلى أن الحديث عن الإعلام في هذا العصر لا يمكن ان يكون خارج خصائص وعناصر الإعلام الحديث ومؤسسات تجمع المعلومات وأنه لا يمكن تجاهل الدور الأساسي للإعلام ومؤسساته في التنمية.
الجلسة الثانية

وفي المجلس الثانية كان أول المتحدثين النائب باسم السبع، الذي قال: "يشكل تاريخ العلاقة بين الإعلام والسلطة الاشتراعية في لبنان، جزءاً لا يتجزأ من تاريخ النظام السياسي، الذي اتسم منذ بدايات القرن الماضي، بالعديد من الملامح الديموقراطية التي ميزته عن الملامح المعروفة للنظام العربي عموماً، ورشحته على الدوام، لأن يكون جزيرة محصنة بدفاعات الحرية السياسية والفكرية والاجتماعية وسط محيط من الكيانات المتصارعة على هوية انظمتها".

وأشار إلى واجبات الإعلام والمؤسسة الاشتراعية تجاه الحياة الديموقراطية في لبنان، وهي واجبات متلازمة، انطلاقاً من الوظيفة التاريخية السياسية والدستورية، لهاتين المؤسستين في إعادة إنتاج حياة وطنية متماسكة، لا هشة، وغير مرشحة للتصدع امام أي ارتجاج داخلي أو خارجي".

ثم تحدث النائب نقولا فتوش، فأشار إلى أن الإعلام البرلماني هو القوة المحركة الأهم في السياسة وانها الأسرع في التطور، وقال: "في ضوء المتغيرات والتحديات الاعلامية والمعاصرة لا بد من الاعتراف بأن البحث في مسألة الإعلام البرلماني هو جديد إلى حد ما في لبنان".

ولفت إلى أن "الإعلام هو قوة هائلة وفاعلة في الناس وقائمة على نشر المعلومات الحقيقة والدقيقة، وأن الإعلام البرلماني يعكس صورة واضحة عن مطارحات النواب ومناقشاتهم بما يهم الرأي العام لدعم السلطة الاشتراعية عبر تمكين الناس من وسائل الرقابة والمحاسبة.

واعتبر أن "واجبات الإعلام البرلماني المساهمة الايجابية في اذكاء الحياة السياسية في لبنان، وأن على الإعلام البرلماني ان يميز بين النائب الذي هدفه الظهور السياسي والنائب الذي يشرع للأمة جمعاء".

ثم تحدث الدكتور علي رمال عن واجبات الإعلام تجاه المؤسسة الاشتراعية، فأشار إلى أن "زيادة وسائل الإعلام أعطت الفرصة الكبيرة أمام السياسيين، لكنها في المقابل أظهرت بعض الهيئات المتمثلة بتهميش الخطاب السياسي الجيد حيناً ورفع الهابط احياناً".

الإعلام هو أحد المحاور الرئيسة لتعزيز الديموقراطية والعنصر الأساسي لحث المواطنين على المشاركة في العملية السياسية.

التقى رئيس مجلس الأمة علي الراشد على هامش المؤتمر الـ 128 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في الأكوادور برئيس مجلس النواب في المملكة المغربية كريم غلاب المغربي رئيس مجلس المستشارين المغربي محمد الشيخ بيد الله . جرى خلال اللقاء الذي حضره النواب د. علي العمير وصالح عاشور وعبدالله المعيوف ويعقوب الصانع ومبارك النجادة ود. معصومة المبارك وصفاء الهاشم وأمين عام مجلس الامة علام الكندري وسفيرة دولة الكويت المحالة الى الاكوادور ريم الخالد بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تطويرها.

اشادة خليجية بالراشدأثنى عدد من الفعاليات الخليجية على أداء وفد مجلس الأمة الكويتي بقيادة الراشد مشيرين الى ان ترأسه ممثلاً عن مجلس الأمة الكويتي للاجتماعات التنسيقية الخليجية والعربية والاسلامية يدل دلالة واضحة على أهمية دولة الكويت ووضعها المتميز على مستوى البرلمانات الخليجية والعربية والاسلامية اضافةً الى الدولية.

من جانبه قال عضو الشعبة البرلمانية صالح عاشور في كلمة له في المؤتمر البرلماني الدولي الـ 128 أمام اجتماع اللجنة الدائمة الثالثة للديموقراطية وحقوق الانسان حول «استخدام وسائل الاعلام بما فيها الاعلام الاجتماعي لتعزيز مشاركة المواطنين في الديموقراطية» ان الاعلام هو احد المحاور الرئيسية لتعزيز الديموقراطية والعنصر الاساسي لبيان أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وأضاف عاشور ان الاعلام يعرف برغبات وآراء المجتمع ويؤسس لتجمع تتوحد فيه الآراء المختلفة ويحث المواطنين على المشاركة في العملية السياسية ويرشدهم الى الممارسة الصحيحة للديموقراطية وهو مصدر المعلومات والأخبار للمواطنين وغالبا مايؤدي دورا اساسيا في صناعة الرأي العام.

وأشار عاشور الى ان أفضل وسيلة تمكن وسائل الاعلام من العمل على بناء الثقة بين المواطنين واعلامهم هي تعزيز ثقافة الحياد وأن تكون وسائل الاعلام مستقلة ونزيهة ومتمتعة بكامل الحرية في التعبير ومتحررة من تأثير النفوذ السياسي والاقتصادي حيث لا يمكن الاسهام في اقامة الحوار والتفاهم بين الفرقاء الا في ظل حرية وسائل الاعلام.

وأكد عاشور على أنه لابد ان تتحمل وسائل الاعلام ممثلة بالعاملين فيها من اعلاميين متخصصين وعلى مستوى عال من التدريب والمهنية وأكاديميين وغيرهم مسؤولية كبيرة في ظل الديموقراطية وتتمثل هذه المسؤولية في توجيه المناخ السياسي للبلاد من خلال توسيع العمل السياسي والمساهمة في تعريف عناصر النظام السياسي وادخال عناصر جديدة للنظام السياسي بما يتناسب وعملية الديموقراطية.

وقال عاشور أننا في دولة الكويت نشير الى ان للاعلام الكويتي دوراً كبيراً في تعزيز مشاركة المواطنين في العملية الديموقراطية وذلك من خلال حرية الاعلام المستمدة من التشريعات البرلمانية التي تكفل لوسائل الاعلام هامشاً كبيراً من الحرية في نقل الخبر وتوجيه الرأي العام وأصدر البرلمان الكويتي التشريع الخاص ببث الفضائيات والنشر بالصحف والاذاعة.

وأضاف عاشور ان للاعلام الاجتماعي دوراً كبيراً في دولة الكويت وخاصة في الفترة الاخيرة حيث يعتمد كل مرشح للانتخابات اعتماداً كبيراً على موقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر والفيسبوك وصفحات الانترنت ويقوم بنشر برنامجه الانتخابي ورؤيته المستقبلية عبر هذا الموقع ويتلقى ردود الفعل بشكل مباشر من الناخبين وتشكل حلقات نقاش من خلال هذا الموقع.

وأشار عاشور الى ان الاعلام الاجتماعي في دولة الكويت سَهل عملية وصول المرشح لعقل الناخب والعكس صحيح وأصبح الناخب قادراً على توصيل قناعاته وآرائه بشكل مباشر للمرشح أو صانع القرار.

المعيوف: دور إيجابي للشعبة البرلمانية

أشاد عضو الشعبة البرلمانية العضو عبدالله المعيوف بالمشاركة الكويتية في مؤتمر الاتحاد البرلماني الـ 128 مشيراً الى أنها كانت فاعلة وايجابية وكان لمجلس الامة دور كبير في التنسيق بين المجموعات الخليجية والعربية والاسلامية.

وأضاف المعيوف ان الجهود الكويتية كانت واضحة اذ عملت الشعبة البرلمانية على دعم البند الاضافي الذي قدمته كل من الشقيقة المملكة الاردنية والمملكة المغربية لافتا الى ان فوز البند الاردني كان ثمرة للتحرك الكويتي ودعم مجلس الامة لاتفاق خليجي وعربي واسلامي الامر الذي كان له اثر طيب لما لهذا التنسيق من فائدة.

وقال المعيوف ان الشعبة البرلمانية شاركت في كافة فعاليات المؤتمر مشيراً الى ان مشاركة الزميلتين الدكتورة معصومة المبارك وصفاء الهاشم في اجتماعات النساء البرلمانيات كان مميزاً نظراً للمداخلات التي قدمتاها وحازت على اعجاب المشاركات مما يؤكد كفاءات المرأة الكويتية في المجال البرلماني.

وأشار المعيوف الى أنه وزميله النائب صالح عاشور في لجنة حقوق الانسان شرحا اهتمام السلطتين التشريعية والتنفيذية في حقوق الانسان في دولة الكويت بشكل عام وحمايتها لكل من يعيش على أرضها علاوة على ما تقدمه الدولة للمرأة سياسياً واجتماعياً والاهتمام بها على كافة الاصعدة وتذليل الصعوبات التي تواجهها.

وشارك رئيس مجلس الامة على فهد الراشد على هامش المؤتمر الدولي الـ 128 والذي يعقد في جمهورية الأكوادور في اجتماع رؤساء المجاميع الاقليمية ممثلاً عن المجموعة العربية.

محطات تشريعية حاسمة بين البرلمان والإعلام

خلال السنوات القليلة الماضية خاض البرلمان والصحافة في الأردن معارك تشريعية عنيفة كان الهدف منها السيطرة على الإعلام وتقييد جريته ، لكن اغلب هذه المعارك انتهى لصالح الحريات الإعلامية ولو بشكل جزئي ، فيما استمر الصراع بين سلطة التشريع ممثلة بالبرلمان وسلطة الرقابة ممثلة بالصحافة واخذ هذا الصراع اشكالا عديدة سواء تحت قبة المجلس او على صفحات الصحف .

اخر هذه المعارك التشريعية بين الجانبين ، قانون المطبوعات والنشر المعدل لعام 2012 الذي وضعت بنوده لتقييد عمل الإعلام الإلكتروني وهو الامر الذي رفضه الصحافيون والإعلاميون في الأردن ، الا ان مجلس النواب انتصر لإرادة تقييد العمل الصحافي واقر التعديلات ووافقه على هذا الموقف مجلس الاعيان الذي عقد عليه الصحافيون الامل عليه في تعديل القانون حيث سبق للاعيان ان انتصر في مفارق عديدة لحرية الإعلام ...وتاليا ابرز المعارك التشريعية التي خاضها البرلمان مع الصحافة خلال الاعوام الاخيرة .

الجدل حول حبس الصحافيين

في عام 2007 ادخلت الحكومة تعديلات على قانون المطبوعات والنشر تضمن في احدى بنوده منع توقيف وحبس الصحافيين في قضايا النشر والراي ونصت المادة على " "مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة لا يجوز التوقيف أو صدور عقوبة الحبس نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير". كما تضمن القانون المعدل بنودا تشدد الغرامات المالية المفروضة على المخفالفات الصحافية
وبعد احالة القانون المعدل الى مجلس النواب الذي احاله للجنة التوجيه الوطني اقرت اللجنة في نيسان / ابريل من عام 2007 التعديلات بصيغتها الحكومية خاصة المادة التي تتحدث عن حبس الصحافيين وتوقيفهم .

الا ان الجسم الصحافي رفض هذا التعديل حيث اعتبرت نقابة الصحافيين ان هذه المادة "لا تلغي" عقوبة التوقيف او الحبس في قضايا النشر، ويسمح بالتالي بالتوقيف والحبس استنادا الى أكثر من 20 قانونا تتعرض لقضايا النشر وابداء الرأي.وطالبتالنقابة بنص صريح في هذا الصدد بحيث تستبدل عبارة "مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة" الواردة في مطلع المادة بعبارة "على الرغم مما ورد في التشريعات الاخرى"، ما يمكن من تجاوز تلك التشريعات في حال حدوث جرائم النشر. الا ان مجلس النواب اقر التعديلات بحسب ما اوصت بها لجنة التوجيه الوطني .

وبعد احالة القانون الى مجلس الاعيان ادخل تعديلات على القانون ورده الى مجلس النواب . وبموجب تعديلات الاعيان حذف عقوبة الحبس للصحفيين وفق القانون ولكنه أبقى الحبس قائما وفقا لقوانين نافذة أخرى أبرزها قانون العقوبات وامن الدولة. وايد الاعيان توصية لجنة الشؤون التربوية والإعلامية فيه التي تقول "لا يجوز صدور عقوبة الحبس نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير". وأبقى المجلس على تعديل مجلس النواب الذي يقول "بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا يجوز التوقيف نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير". ولم يتضمن النص الوارد من الأعيان أو التعديل المدخل من النواب نصا على عدم جواز حبس الصحفيين، فيما الغى "الأعيان" الحبس من قانون المطبوعات والنشر وأبقاه في القوانين الأخرى.

ضريبة 5% لدعم صندوق الثقافة

في عام 2008 احالت الحكومةالى مجلس النواب الخامس عشر مشروع قانون رعاية الثقافة ومن ضمن بنود القانون المادة (7) التي تنص على فرض

ضريبة 5% على عوائد الإعلانات في المؤسسات الصحافية والإذاعة والتلفزيون بنوبنسبة 2% من قيمة رسوم ترخيص محطات إذاعية او فضائية او تجديد ترخيص المحطات العاملة،
وقد عارضت المؤسسات الصحافية هذا المقترح وهددت بمقاطعة مجلس النواب اذا اقر هذا المقترح . وعارض المقترح خمسون نائباً وقعوا على مذكرة بهذا الخصوص ، الا ان المفاجاة كانت بتصويت اغلبية اعضاء مجلس النواب لصالح المقترح الحكومي .
ويبدو ان الحملة التي شنتها الأوساط الإعلامية على القانون لقيت اذان صاغية من مجلس الأعيان الذي فاجأ الاوساط النيابية والاعلامية بإجرائه تعديل على مشروع القانون المعدل لقانون رعاية الثقافة حيث أقر الاعيان مشروع القانون وعملوا على تخفيض نسبة الضريبة من 5 % الى 1% لدعم صندوق رعاية الثقافة من قيمة نشر جميع أشكال الإعلانات في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والأماكن العامة،اضافة إلى دعم الصندوق برسم مقداره 2 % من قيمة رسوم ترخيص محطات إذاعية أو فضائية أو تجديد ترخيص المحطات العاملة.

وجاء قرار تعديل القانون في جلسة عقدتها لجنة التربية والثقافة والشباب والاعلام برئاسة رئيس مجلس الاعيان انذاك زيد الرفاعي وحضور عدنان بدران رئيس اللجنة ووزيري العدل أيمن عودة والشؤون البرلمانية غالب الزعبي وحسب ما ينص عليه النظام التشريعي فانه بقيام مجلس الأعيان بقبول مناقشة مشروع القانون وقيامه بتعديل فقرات من مواده فإنه سيصار الى اعادة المشروع من جديد لمجلس النواب الذي وافق على تعديلات مجلس الاعيان على القانون .

المادة (23)من قانون هيئة مكافحة الفساد

في أب / اغسطس من عام 2011 احالت الحكومة الى الدورة الإستثنائية للمجلس النيابي السادس عشر مشروع قانون معدل لقانون هيئة مكافحة الفساد تضمن مادة إشكالية وهي المادة (23) التي تنص على انه "كل من اشاع او عزا او نسب دون وجه حق الى احد الاشخاص او ساهم في ذلك بأي وسيلة علنية كانت ايا من افعال الفساد المنصوص عليها في المادة (5) من هذا القانون ادى الى الاساءة لسمعته او المس بكرامته او اغتيال شخصيتة عوقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين الف دينار ولا تزيد عن ستين الف دينار". وكانت مبررات لإدراج هذه المادة ضمن القانون " وضع حد لتجاوزات واغتيال الشخصيات الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام وخاصة المواقع الإلكترونية فيما يتعلق بتوجيه اتهامات بالفساد .

ولم تنجح الحملة الإعلامية المضادة للمادة في ثني مجلس النواب عن تبنيها ففي 27-9-2011 صوت المجلس وباغلبية 56 نائبا من اصل تسعين حضروا

الجلسة على اقرار المادة وفق ما وردت في مشروع القانون وكانت اللجنة القانونية في المجلس اقترحت تعديلا على المادة بتخفيض الغرامة لتتراوح بين عشرة آلاف دينار الى ثلاثين الفا.وخلال الجلسة طالب نواب برفض المادة باعتبارها تشكل اعتداء على حرية الصحافة وتحمي الفاسدين وان قانون العقوبات عالج كافة القضايا التي تتناولها هذه المادة، فيما دفع نواب بضرورة الإبقاء على هذه المادة باعتبارها تحمي المواطنين من اغتيال الشخصية والاتهام بالفساد دون وجه حق.

ورغم تصويت مجلس النواب لصالح المادة المثيرة للجدل ، إستمرت الحملة الإعلامية المضادة للمادة رافقتها حملة ضد اعضاء مجلس النواب الذين صوتوا لصالح المادة لتنتهي الدورة الإستثنائية للمجلس بعد ان اصبح المشروع المعدل في عهدة مجلس الاعيان ، الذي انتصر مجددا لحرية الإعلام في جلسته التي عثقدها في 23 يناير/ كانون ثاني من عام 2012 حيث رفض مجلس الأعيان المادة 23 من مشروع القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد.ووافق الأعيان على القانون كما ورد من مجلس النواب باستثناء المادة 23 التي قرر رفضها باعتبار ان مكانها الطبيعي والتشريعي ليس في مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد، مع التوصية للحكومة بإحالة حكم المادة إلى قانون العقوبات من خلال دراسة إجراء تعديل على قانون العقوبات حسب الأصول الدستورية. وفي الخامس من شباط / فبراير من عام 2012 وافق مجلس النواب على تعديلات مجلس الاعيان بالغاء المادة 23 من قانون هيئة مكافحة الفساد .

تعديلات قانون المطبوعات والنشر لعامي 2010 و2011

في اب / اغسطس من عام 2011 اقر مجلس النواب مشروع قانون المطبوعات والنشر المعدل لسنة 2010 وبموجب التعديلات التي اجراها المجلس على القانون رقم خمسة فقد الغى النواب تخصيص غرفة قضائية للنظر في قضايا المطبوعات والنشر واستبدل ذلك بتخصيص قاض على ان يتم النظر في قضايا المطبوعات والنشر خلال ستة اشهر .واقر المجلس كذلك مشروع القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة 2011 وفق ما ورد من الحكومة والذي بموجبه اصبحت المواقع الالكترونية مطبوعة صحفية ولها حق التسجيل اختياريا في سجل خاص ينشأ في دائرة المطبوعات والنشر حتى تستفيد المواقع الالكترونية من ميزات هذا القانون .كما أضاف مشروع القانون تعريف التوزيع بعد تعريف الصحافي " تداول المطبوعة الورقية وإتاحة الاطلاع على المطبوعة الإلكترونية من خلال الشبكة المعلوماتية.ووافق مجلس النواب في القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر على توصية لجنة التوجيه الوطني التي تمنح امتيازًا للصحافيين في مقاضاتهم لكن النواب اختلفوا على المسمى بعد ملاحظة أبداها

النائب عبد الكريم الدغمي حول عدم ورود مصطلح "غرفة قضائية".وجاء نص المادة التي حملت الرقم "42" على النحو الآتي بعد التعديل " على الرغم مما ورد في أي قانون آخر يحدد قاض متخصص في قضايا المطبوعات والنشر، ويختص القاضي النظر في الجرائم التي ترتكب خلافًا لأحكام هذا القانون، والجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات أو وسائل الإعلام المرئي والمسموع المرخص بها خلافًا لأحكام أي قانون آخر ".ويختص القاضي في محكمة بداية عمان دون سواها بالنظر في الجرائم المشار إليها سابقًا والواقعة في محافظة العاصمة، والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي المنصوص عليها في قانون العقوبات النافذ إذا تم ارتكابها بواسطة مطبوعة أو إحدى وسائل الإعلام المرئي والمسموع المرخص بها.ويحدد قاضي المطبوعات والنشر في كل محكمة استئنافية تختص بالنظر في الطعون الموجهة إلى الأحكام المستأنفة إليها الصادرة عن محاكم البداية بشأن الجرائم المشار إليها سابقا على أن تفصل في تلك الطعون خلال شهر واحد من تاريخ ورودها إلى قلم المحكمة.

قانون المطبوعات والنشر المعدل لعام 2012

في الثاني والعشرين من اب / اغسطس من عام 2012 اقرت الحكومة وبشكل مفاجيء تعديلات واسعة على قانون المطبوعات والنشر.ونصت التعديلات الجديدة لمشروع قانون المطبوعات والنشر على انه اذا كان من نشاط المطبوعة الالكترونية نشر الاخبار والتحقيقات والمقالات والتعليقات ذات العلاقة بالشؤون الداخلية او الخارجية للمملكة فتكون هذه المطبوعة ملزمة بالترخيص والتسجيل.كما اعتبر مشروع القانون التعليقات التي تنشر في المطبوعة الالكترونية مادة صحفية لغايات مسؤولية المطبوعة الالكترونية ومالكها ورئيس تحريرها ومديرها واي من العاملين فيها من ذوي العلاقة بالمادة محل التعليق.واوجب المشروع على المطبوعة الالكترونية عدم نشر التعليقات اذا تضمنت معلومات او وقائع غير متعلقة بموضوع الخبر او لم يتم التحقق من صحتها او تشكل جريمة بمقتضى احكام هذا القانون او اي قانون اخر.كما اوجب على المطبوعة الالكترونية الاحتفاظ بسجل خاص للتعليقات المرسلة اليها لمدة لا تقل عن 6 اشهر.ونص المشروع على انه اذا اصبح الموقع الالكتروني ملزما بالتسجيل والترخيص وفق احكامه فتطبق عليه جميع التشريعات النافذة ذات العلاقة بالمطبوعة الصحفية.واعطى مشروع القانون مالك المطبوعة الالكترونية مهلة لا تزيد على 90 يوما من تاريخ تبليغه قرار مدير المطبوعات والنشر لتوفيق اوضاعه.كما اجاز مشروع القانون الطعن بقرار المدير امام محكمة العدل العليا.

واحيل القانون المعدل الى مجلس النواب ليبحثه في دورته الإستثنائية التي بدات في السادس والعشرين من اب / اغسطس ليقرر المجلس وفي جلسته الاولى احالة الاقنون المعدل الى لجنة التوجيه الوطني .. لتبدا حملة اعلامية قوية مضادة للتعديلات على القانون التي جاءت لتقيد حرية الإعلام الإلكتروني .وفي الحادي عشر من ايلول / سبتمبر 2012 اقر مجلس النواب باغلبية كبيرة القانون المعدل وسط تصعيد اعلامي وامل معقود على مجلس الاعيان برد القانون . الا ان اللجنة القانونية للاعيان تبنت التعديلات على القانون كما جاءت من مجلس النواب ، وصوت مجلس الاعيان على القانون كما جاء من النواب .

محطات فارقة في الصراع بين الصحافة والبرلمان

التاريخ	الحدث
2006	رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي يعتذر للصحافيين اثر الإعتداء الذي تعرض له مصوران صحافيان تحت القبة خلال تغطيتهما لاشتباك بالايدي بين نائبين
2007	مجلس النواب يقر تعديلا حكوميا على قانون المطبوعات والنشر يتضمن مادة تسمح بحبس الصحافيين ويشدد الغرامات المالية على الصحف .
2008	مجلس النواب يقر تعديلا حكوميا على قانون دعم الثقافة يسمح بإقتطاع نسبة 5% من الاعلانات في الصحف لصالح دعم صندوق الثقافة
2009	اقامت الامانة العامة لمجلس النواب وفي سابقة تاريخية دعوى قضائية ضد الكاتب الصحافي خالد محادين بتهمة قدح وذم مجلس النواب لانه كتب مقالا في موقع الكتروني شهير حمل عنوان " منشان الله يا عبد الله "
2010	ادخلت الحكومة تعديلا على قانون المطبوعات والنشر يمنع محاكمة الصحافيين امام محكمة امن الدولة ويخصص غرفة قضائية في محكمة البداية للنظر بقضايا المطبوعات ومجلس النواب يقر التعديلات الحكومية
2011	الحكومة تدخل تعديلا على قانون المطبوعات والنشر يعتبر المواقع الإخبارية مطبوعات صحافية ويطلب منها التسجيل الإختياري في دائرة المطبوعات والنشر ومجلس النوبا يقر التعديلات الحكومية
2011	تبنى مجلس النواب تعديلا حكوميا على قاننون هيئة مكافحة الفساد يفرض عقوبات وغرامات باهظة على وسائل الإعلام التي تنشر اتهامات بالفساد دون ادلة وهو ما عرف بالمادة (23) من القانون
2011	النائب يحيى السعود يقود سلسلة اعتصامات امام مكتب وكلالة الصحافة الفرنسية في عمان للمطالبة بإغلاقها
2011	النائب يحيى السعود يعتدي على صحافيين خلال مسيرة وسط عمان
2011	موقع الكتروني يتلقى تهديدا من احد النواب لانه كتب اسمه بشكل خاطىء في احدى القصص الاخبارية

2012	عضو مجلس الاعيان يوسف الدلابيح شن هجوما لفظيا على الصحافيين ووصفهم بالإنتهازيين والمنافقين
2012	نواب يشنون تحت قبة البرلمان هجوما عنيفا على وسائل الإعلام بسبب انتقاداتها العنيفة لإقرار المجلس قانون جوازات السفر الذي يمنح النواب حق الحصول على الجواز الدبلوماسي مدى الحياة
2012	النائب يحيى السعود يعتدي بالضرب على زميله الكاتب الصحافي والنائب جميل النمري تحت قبة البرلمان
2012	مجلس النواب يتبنى تعديلا حكوميا على قانون المطبوعات والنشر يهدف الى تقييد عمل الإغلام الإلكتروني

البرلمان ودوره في مكافحة الفساد

هناك اجماع في مختلف الادبيات والطروحات حول أهمية دور البرلمان في الحياة العامة، فالعمل البرلماني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأي عملية إصلاح سياسي، كما أنه يلعب دوراً أساسياً في رسم السياسات الاقتصادية الاجتماعية وبالتالي هناك تشابك واضح في العلاقة بين العمل البرلماني والتنمية بمفهومها الاقتصادي والبشري.

ففي الأنظمة الديموقراطية القائمة على أساس اختيار الناس لممثليهم الحقيقيين يكون للبرلمانات دور محوري في النشاط العام ، من تشريع لأفضل القوانين ورقابة عمل الحكومات وأدائها، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز مبادئ الحكم الصالح والشفافية والمساءلة .

هذا الدور المحوري للبرلمان يرتب حاجة ضرورية لإصلاح التمثيل البرلماني في الأقطار العربية. إن تحقيق النزاهة في آلية الانتخابات البرلمانية في أقطارنا العربية يشكل حجر الاساس في تفعيل الاصلاح السياسي، إذ لا يمكن بلوغ الهدف في تفعيل دور البرلمانات العربية في الدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة لمجتماعاتها من دون ضمان التمثيل الشعبي الصحيح الذي تعكسه حكماً نزاهة وسلامة العملية الانتخابية.

فهناك ترابط بين تحسين صحة التمثيل النيابي وعملية التحول نحو الحكم الصالح الذي من شأنه أن يؤدي إلى نشوء برلمانات تستطيع بشكل فاعل من لعب دورها الوظيفي في محاربة ومكافحة الفساد في مختلف مفاصل الدولة . وبالتالي لن يقوم حكم صالح في مجتمعاتنا العربية دون وجود تمثيل برلماني حر و نزيه ومستقل يستطيع التعبير عن مصالح الناس، ويكون قادر بشكل فاعل على مراقبة السلطة التنفيذية ومساءلتها.

وهنا لا بد من الاشارة بأن توافر الديموقراطية بحد ذاتها ليست شرطاً كافياً، فهناك أمثلة عديدة في العالم لبلدان تطبق الديموقراطية ومع ذلك فأن أداء هيئاتها البرلمانية ليس سليماً وغير معافى، فالديموقراطية لا بد أن تكون ثقافة مترسخة وممارسة فعلاً من قبل البرلمان ضمن ضوابط وأخلاقيات معينة لدى البرلماني منها التجرد والالتزام والشفافية والنزاهة وغيرها من القيم، كما إن هذه الديموقراطية لابد من تكريسها عبر النصوص القانونية لتعزيز استقلالية البرلمان ودوره التشريعي والرقابي .

بناء على ما تقدم، سوف أحاول من خلال هذه المداخلة القصيرة إلقاء الضوء حول كيفية ترجمة هذا الدور الحضاري والنهضوي السياسي والاقتصادي

والاجتماعي للبرلمان إلى خطوات عملية من شأنها أن تعزز دور البرلمان كمؤسسة قادرة على تعزيز الشفافية ودعم المساءلة ومكافحة الفساد ،من خلال العرض الآتي:

الإجراءات البرلمانية والمتطلبات الإدارية من أجل تعزيز قدرات أعضاء البرلمانات العربية

لعل من أبرز مستلزمات تعزيز قدرات البرلمانيين العرب في أداء مهامهم الرقابية والتشريعية هو تأمين الدعم الفني للبرلمانيين من خلال تقديم خدمات فنية وإدارية ملائمة والكفيلة بتعزيز قدرة النواب والموظّفين البرلمانيين على تقييم التشريعات وإصدار قوانين تراعي حاجات المواطن.

ففي الإصلاح والتقدم لا بد من الركون إلى التطوير من خلال تقوية أجهزة التحليل. بحيث يجب أن يكون في كل قطر عربي جهاز تحليلي يتمتع بالكفاءات العالية والخبرات التقنية المتطورة يعمل كخلية بخدمة البرلمان لتزويد أعضائه بكافة الدراسات والاستشارات والاقتراحات الضرررورية كي يكون للبرلمان وأعضائه كل الامكانات والتي تمكنهم من رقابة الخلية الكبرى في الدولة أي السلطة التنفيذية.

وضمن إطار الدعم الفني للبرلمانيين العرب لا بد من تدريب الباحثين البرلمانيين ، وإعداد جولات دراسية للبرلمانيين للإطلاع على تجارب الآخرين ، إجراء دراسات مقارنة، الاهتمام بالمكتبات البرلمانية وتدريب كادر متخصص لها ، تطوير الأمانات العامة في البرلمانات لتستطيع تلبية حاجات البرلمانيين المتزايدة.

اللوائح أو اللجان الداخلية للبرلمانات

أن تفعيل نشاط البرلمان يرتبط ارباطاً أساسياً في اصلاح اللجان أو اللوائح الداخلية للبرلمانات نظراً لدورها المحوري في اعداد ودراسة واعتماد التشريعات.

وإن أي إصلاح للجان البرلمانية يجب أن ينطلق من رؤية واضحة تعزز من صلاحيات البرلمانيين و تقلل من العراقيل في عمل أعضاء اللجان البرلمانية. كما إن تطوير اللجان و اللوائح الداخلية يجب أن يحصل ضمن إطار يساعد على دعم استقلالية البرلمان و تزيد من مرونة تحركه.

أن النظام الداخلي لعمل البرلمان يجب أن يكون محكوما بالدستور و ينبغي عرضه على المجلس الدستوري بعد إقراره، وهذا النظام لابد أن يحدد بشكل واضح آلية انتخاب رئيس البرلمان والمكتب من قبل النواب وتشكيل اللجان على النحو الذي يعزز أيضاً استقلالية البرلمان عن رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية،

ومن أبرز سمات هذا الأمر هو وضع كافة الأطر والنظم التي تحول دون تحويل النائب إلى وسيط شخصي بين الحكومة و الناخبين من خلال حث الحكومات على تلبية مطالب الناخبين.

ومن الضروري انشاء لجان برلمانية لمكافحة الفساد مع تسهيل امكانية تواصلها المباشر مع الأجهزة الرقابية في الدولة لرصد الفساد والاطلاع على التقارير والمعلومات التي تتعلق بقضايا هدر أو فساد في المال العام، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز أمكانية تعاون هذه اللجان مع جهات حكومية وغير حكومية لتعزيز قدراتها في في صياغة القوانين الحديثة والصارمة في مواجهة حالات الفساد وما يرتبط به.

وإلى جانب النظام الداخلي لعمل البرلمان هناك حاجة أيضاً لوضع ميثاق شرف ومدونات سلوك يتضمن مبادئ عامة و أخلاقية للنواب للتعاون على القضاء على الفساد بكل وجوهه وفي مختلف مستوياته.

الحصانة البرلمانية

تمنح الدساتير في الدول المتطورة الحصانة البرلمانية لأعضاء البرلمان كي توفر لهم الحماية التي تمكنهم من أداء واجباتهم التشريعية والرقابية في مواجهة السلطة التنفيذية وأجهزتها المتعددة.

فدون الحصانة التي توفر الحد الادنى من الاستقلالية والحماية للبرلمان وأعضائه سوف يكون هناك خلل في امكانية البرلمان سن القوانين التي توجد الأطر والمؤسسات والآليات الفاعلة لمكافحة الفساد وتطوير حسن أداء الإدارة العامة والقضاء.

من هذه القوانين على سبيل المثال،القوانين التي ترعى وتعزز الهيئات الرقابية والقضائية والإدارية المختلفة والمسؤولة عن مراقبة حسن تطبيق القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد،وتعزيزها بكل الإمكانات اللازمة والحرص غلى توفير استقلاليتها بعيداً عن التدخلات والمؤثرات السياسية على أداء نشاطها.

فهناك اعتماد عصري متطور للحصانة البرلمانية، تؤدي إلى توفير الطمأنينة والثقة لأعضاء البرلمانات ، في الموالاة والمعارضة من خلال التمسك بالحصانة الموضوعية والتقليص التدريجي لنطاق الحصانة الإجرائية .

وفي هذا الأمر لابد من مراعاة الدور الحاسم للقضاء في تفعيل مفهوم ومضمون بناء الديمقراطية وضمان سيادة القانون عبر الحد من تدخل السلطات التنفيذية في عمليات رفع الحصانة .

الرقابة البرلمانية في الحفاظ على المال العام

أن الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة تشكل أساس الرقابة المالية. وإذا كانت هناك أشكال أخرى من الرقابة كالرقابة الإدارية والرقابة القضائية، فهي ليست إلا لمساعدة السلطة التشريعية، وتسهيل مهمتها في ممارسة هذه الرقابة، والتأكد من أن السلطة قد تقيدت بمضمون الإجازة البرلمانية وبالقرارات المالية التي تمّ إقرار الموازنة على أساسها. فالرقابة البرلمانية كانت تنحصر أساسا بالمصادقة على قانون قطع حساب الموازنة، أي بعد أن تكون السلطة التنفيذية قد انتهت من تنفيذ الموازنة، ولذلك كانت تشكل نوعاً من الرقابة المؤخرة الشكلية والتي لا فعالية لها. وبسبب شكلية هذه الرقابة وإصرار البرلمان على تأكيد حقه في الإشراف على تنفيذ الموازنة، فيلاحظ أن الرقابة البرلمانية تطورت مع الوقت حتى أصبحت تمارس بالتزامن مع تنفيذ الموازنة. وبذلك أصبحت الرقابة البرلمانية تتخذ شكلين من الرقابة:

- الرقابة خلال تنفيذ الموازنة
- والرقابة المؤخرة على قطع الحساب

أ - الرقابة خلال تنفيذ الموازنة

إن الرقابة البرلمانية خلال تنفيذ الموازنة تنبثق أساساً من طبيعة النظم البرلمانية التي تمنح البرلمان حق مراقبة أعمال السلطة التنفيذية في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وتحميلها مسؤولية أي إهمال أو تقصير أو مخالفة في أدائها أو في إداء الوزراء لمهامهم. وعليه يكون من الطبيعي أن تشمل هذه الرقابة الأعمال التي تقوم بها السلطة التنفيذية ضمن إطار تنفيذ الموازنة للتثبت من أن التنفيذ يتم وفقاً لمضمون إجازة الجباية والإنفاق التي منحها البرلمان للحكومة.

وممارسة هذه الرقابة تتمثل بالأسئلة والاستجوابات التي يحق لأعضاء البرلمان طرحها على الحكومة والوزراء لإستيضاح كل ما يريدون معرفته حول كيفية تنفيذ الموازنة. ويمكن للبرلمان أن يمارس هذا الشكل من الرقابة في كل مرة تتوجه إليه الحكومة طالبة فتح اعتمادات إضافية. وهذا يتيح للنواب فرصة مناقشة الحكومة في أسلوب تنفيذها للموازنة وفي كيفية إنفاق الاعتمادات المرصدة وجباية الواردات المقررة في الموازنة. وفي حال اكتشف البرلمان مخالفات مالية ترتكب من قبل الحكومة مجتمعة أو من قبل أعضائها في تنفيذ الموازنة، يمكن له

عند ذلك أن يحرك المسؤولية السياسية عبر حجب الثقة عن الحكومة أو عن الوزراء الذين أخلوا بالقواعد المالية الخاصة بتنفيذ الموازنة.

ب - الرقابة البرلمانية المؤخرة عبر قانون قطع حساب الموازنة

إن إقرار الموازنة من قبل البرلمان يتم على أساس أرقام تقديرية لكل من النفقات والواردات، حيث يتوجب على الحكومة أن تنفذ برنامج عملها المالي ضمن هذه الأرقام.

وبنتيجة التنفيذ يمكن أن تختلف أرقام النفقات والواردات المنفذة فعلياً عن الأرقام المقدرة، فيصبح من الضروري إعداد حساب نهائي بالواردات وبالنفقات التي نفذت فعليا ليتم عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه. وهذا الحساب النهائي يسمى قطع حساب الموازنة الذي يتضمن معلومات دقيقة ونهائية عن الاعتمادات الأساسية الملحوظة في قانون الموازنة، وعن الاعتمادات الإضافية المفتوحة لاحقاً لها، وعن النفقات المصروفة فعلياً بالإضافة على الاعتمادات الواجب تدويرها إلى السنة التالية. كما يتضمن أيضاً معلومات عن مجموع المبالغ المحصلة فعلياً من الواردات بالإضافة إلى تقديرات الواردات الأساسية المقدرة في قانون الموازنة، وكذلك المبالغ المتبقية بدون تحصيل. من هنا يبدو بوضوح أن قانون قطع حساب الموازنة وضع لتوضيح نتائج تنفيذ سنة مالية منتهية، بينما الموازنة توضع لتنفيذ برنامج سنة مالية مقبلة.

ونظراً لحرص السلطة التشريعية على إقرار قانون قطع حساب الموازنة، فقد أوجبت الأحكام الدستورية والقانونية لمعظم الأنظمة البرلمانية إعداد قانون قطع حساب الموازنة لكل سنة وعرضه على البرلمان لمناقشته وإقراره بعد التثبت من احترام الحكومة لإرادته في تنفيذ الموازنة.

البرلمانات و الإعلام

ضمن إطار ترسيخ العملية الديمقراطية لتصبح ركنا أساسيا لا غنى عنه في مجرى التطور الذي تشهده البلدان العربية على جميع الأصعدة لا سيما على صعيد نشاط البرلمانات وتفعيل أدائها .هناك حاجة دائمة لاستخدام وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة لتعميق الثقافة الديمقراطية والبرلمانية، و تعريف المواطنين بأهمية البرلمان و دوره كمؤسسة تمثل مصالحهم، و رفع مستوى الوعي الجماهيري بضرورة المشاركة في الانتخابات البرلمانية و متابعة أعمال البرلمانات.

وتحقيق هذه الغاية يكون عبر تقديم الدعم الإعلامي للبرلمانيين من خلال تخصيص برامج تلفزيونية و إذاعية و مواقع صحفية تعكس أنشطتهم و اقتراحاتهم لحل المشاكل التي يواجهونها في عملهم و تخصيص أوقات محددة لبث جلسات البرلمان بصورة مباشرة على شاشات التلفزيون، وإذاعة مقابلات مسجلة أو مصورة مع أعضاء البرلمان لعرض وجهات نظرهم إزاء مختلف القضايا التي تهم المواطنين.وهذا الأمر يقتضي أيضاً بذل كل الجهد لتحسين العلاقة و تفعيلها بين البرلمانيين و منظمات المجتمع المدني و التواصل مع هذه المنظمات و رموزها بمختلف الوسائل للتعرف على مشاكلها و مطالبها وإشراكها باقتراح الحلول المناسبة .

فاستخدام وسائل الإعلام، لاسيما التلفزيون، كوسيلة لإقامة الحواريين البرلمانيين و الحكومة، بين أنصار الحكومة و المعارضة في البرلمان و بين البرلمانيين و الناخبين، باعتبار ذلك وسيلة فاعلة لتلاقي الأفكار و تزويد المواطنين بالمعلومات الصحيحة عن مثليهم في البرلمان.

كما إن هناك ضرورة لتطوير أدوات الاتصال الخاصة بالبرلمانات كالنشرات الخاصة و الدوريات المجلات، وإنجاز تقارير دورية (شهرية و فصلية أو سنوية) تتضمن بيانات و معلومات عن أنشطة البرلمان، أضافةً إلى دعوة البرلمانيين للاستعانة بالخبرات الإعلامية و الاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة، و خصوصا شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت).

أخيراً لابد من القول إن مكافحة الفساد هو نشاط دائم وعمل دؤوب يسعى إلى إيجاد وتعزيز مؤسسات وآليات المساءلة والمحاسبة الفاعلة في الحقل العام ،وعبر بناء نظام من الشفافية والنزاهة ضمن إطار العمل المؤسسي ما يمكن من قيام حكم صالح ورشيد. لذلك هناك حاجة ملحة ودائمة لتحفيز دور البرلمانيين على ممارسة مسؤولياتهم بما يتماشى مع السلطة الممنوحة لهم من المواطنين،

فالديموقراطية تبقى عنوان فارغ ما لم تحقق قيام برلمان مستقل فاعل وقادر يمارس واجباته ويتحمل مسؤوليته الكاملة في التشريع والرقابة والمساءلة التي تحقق النزاهة والشفافية وترسخ ثقافة مكافحة الفساد التي تتجاوز كل التحديات في سبيل تحقيق النمو والازدهار والتنمية المستدامة التي تصبو إليها شعوبنا العربية.

الفصل الرابع

هيئات الحكامة والبرلمان:خلفيات التوتر

خلال الشهور الاخيرة ،ومنذ دخول دستور 2011،حيز التنفيد فان الملاحظ لايمكن ان يتجاهل بعض الصعوبات في تدبير علاقة سلسلة و عادية ،بين ما اصبح يصطلح علية بهيئات الحكامة الجيدة من جهة ،و بين البرلمان.

في الخلفية الأولى للمشهد قد يبدو التوتر راجعا لحسابات سياسية مباشرة يين حزب العدالة والتنمية بحجمه العددي والسياسي داخل مجلس النواب وبين مسؤولي بعض هذه المجالس ، حيث بالنسبة للحزب الفائز في الاستحقاق الانتخابي الأخير ليس من المقبول تماما أن يغيب عن خريطة التمثيلية السياسية والحقوقية،مثلا داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصيغته الجديدة على المستويين الوطني والجهوي،وهي الحسابات التي قد تغديها "حساسية" الحزب الفائزفي الانتخابات تجاه بعض"النخب"المقربة من "الدولة" والقادمة من قنوات تنخيب"أخرى " والحاملة لبروفيلات قريبة من "اليسار ."
هذا الجزء من التحليل قد يساعد على قراءة بعض الوقائع المتواترة ،المتعلقة بما أثير حول اللقاء الدراسي المخصص لمناقشة وضعية حقوق الإنسان من طرف لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 2012 ،من اشكالية الدستورية من عدمها فيما يتعلق بحضور الوسيط و رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان،ثم ما ارتبط بدعوة السيد إدريس اليازمي - بصفته رئيسا لمجلس الجالية المغربية بالخارج - للاستماع إليه أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية. وهو ما أثار الكثير من الصخب الإعلامي الذي انطلق بتصريحات أعضاء من اللجنة يحتجون على رفض رئيس المجلس المذكور المثول أمامها، ثم انتهى بتوضيح من مجلس الجالية ينفي نهائيا توصله بأية دعوة من أي لجنة نيابية.

واقعة أخرى تدخل في نفس الخانة، تتعلق بتحفظ نواب من العدالة والتنمية على الطلب الذي تقدمت به المعارضة الاتحاد ية لمكتب مجلس النواب والقاضي بتفعيل مسطرة طلب الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون المتعلق بالضمانات الممنوحة للعسكريين.

لكن رغم هذه الوقائع، يبقى من "السهولة" اعتبار هذا التوتر يعود فقط إلى هذه الخلفية السياسية. إن الأمر يتعلق في نهاية التحليل بإحدى "التوترات المهيكلة"

التي أفرزها دستور 2011 والتي يشكل قطبيها :"البرلمان" من جهة و "هيئات الحكامة الجيدة" من جهة أخرى.

الدستور المغربي الذي جاءت إصلاحاته الجديدة، لكي تحاول إغناء الطابع التمثيلي وسلطةالاقتراع العام وتقوية التأويل البرلماني، هو نفسه الذي أفرد بابا كاملا لما أسماه بهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

وإذا كان النظام الداخلي لمجلس النواب في صيغته الأولى قبل ملاحظات المجلس الدستوري قد جعل من وضعية هذه المؤسسات ش بيهة بالمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية التي توجد تحت طائلة الرقابة البرلمانية، بما في ذلك امكانية مثول رؤسائها أمام اللجن النيابية المعنية بمجال اشتغالها، فإن المجلس الدستوري أقر عدم دستورية ذلك المقتضى من النظام الداخلي انطلاقا من مبدأ "استقلالية" هذه المؤسسات المدرجة في خانة هيئات الحكامة الجيدة.

كيف حضرت المطالب المتعلقة بهيئات الحكامة في الحوار العمومي الذي سبق دستور 2011،و كيف اصبح هذا الاخير يتوفر على باب كامل خاص بالحكامة الجيدة،مبادئها و هيئاتها؟

ما معنى هذه "الاستقلالية" خاصة في علاقة بالسلطة التشريعية؟، أين تبدأ سلطة المنتخبين وأين تنتهي، أين موقع "المؤسسات الوطنية" من مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟

وباختصار،كيف يمكن تصور علاقة المؤسسات التمثيلية بالمؤسسسات الوطنية و هيئات الحكامة الحيدة؟

اولا:حضور هيئات الحكامة و المؤسسات الوطنية ،في الحوار العمومي حول دستور 2011لم يشكل هاجس دسترة المؤسسات الوطنية و المجالس الاستشارية،هاجسا كبيرا ،لدى الاحزاب السياسية المغربية،في مرحلة ما قبل مارس 2011، غير ان هذا لا يعني ان موضوع تدعيم البناء المؤسسي بهيئات جديدة،لم يكن حاضرا لديها بالمرة،فالعودة مثلا الى المذكرات التي سبق ان رفعت للمؤسسة الملكية من طرف الكتلة الديمقراطية ،خلال سنوات التسعينات،توضح انخراط هذا المطالب في اقتراح احداث مؤسسات ؛من قبيل:المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،المجلس الاعلى للامن والدفاع،المجلس الاعلى للتربية والتكوين،المجلس الاعلى للإعلام،مؤسسة الوسيط..

غير ان دعوة الملك خلال خطاب 9مارس 2011 ،الى دسترة هيات الحكامة،وحقوق الانسان،وحماية الحريات.كاحد المرتكزات السبع للتعديل

الدستوري الشامل،سيفتح المجال بشكل اكبر امام اقتراحات دسترة بعض الهيئات الموجودة،او الدعوة الى احداث مؤسسات جديدة،و هو الامر الذي سيصل الى اعلان الملك بمناسبة خطاب تقديم و عرض مشروع الدستور الجديد على الاستفتاء يوم 17يونيو 2011، عن دسترة المجلس الوطني لحقوق الانسان ،و مؤسسة الوسيط،ومجلس الجالية المغربية بالخارج،و الهياة العليا للاتصال السمعي-البصري،والمجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي و توسيع اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،لتشمل القضايا البيئية.

و في نفس السياق سيتم الاعلان عن احداث مجلس للشباب و العمل الجمعوي،"عملا على تمكين الشباب من فضاء مؤسسي للتعبير والنقاش"حتى "يشكل قوة اقتراحية ،لتمكينهم من المساهمة،بروح الديمقراطية و المواطنة،في بناء مغرب الوحدة،والكرامة والعدالة الاجتماعية."بالاضافة الى دسترة مجلس المنافسة ،و الهياة الوطنية للنزاهة و محاربة الرشوة و الوقاية منها.

وفي نفس الخطاب سيعتبر الملك ان دسترة بعض المؤسسات الاساسية،لا يتنافى مع ترك المجال مفتوحا لأحداث هيات و اليات اخرى،لتعزيز المواطنة و المشاركة الديمقراطية.و قبل ذلك ، و في الفترة ما بين الخطابين المذكورين،كانت الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ،قد خصصت جزء من مطالبها،لمسألة ما بات يعرف ،بهيئات الحكامة ،و حقو ق الانسان ،وحماية الحريات .

وهكذا،طالب مثلا حزب العدالة والتنمية في المذكرة المرفوعة للجنة الاستشارية لمراجعة الدستور الى دسترة مجلس المنافسة،باعتباره السلطة العليا للمنافسة وتخويله الصلاحيات اللازمة لضمان المنافسة السليمة في الحقل الاقتصادي و الحفاظ على النظام العام الاقتصادي،مما يجعل منه سلطة تقريرية تدخلية،والى دسترة المؤسسة الوطنية لمكافحة الفساد وجعلها ذات اختصاصات تقريرية.كما دعا الى التنصيص على ان احداث الهيئات المستقلة و ما في حكمها مثل بنك المغرب و هيئات الرقابة في المجال المالي وهيئات الرقابة في ميدان التامين يتم بمقتضى قانوناما بالنسبة لحزب التجمع الوطني للأحرار فقد اكد في مذكرته حول الإصلاحات الدستورية ،في باب ما يتعلق بوضعية المجالس الاستشارية ،على حدف المجلس الاعلى للإنعاش و التخطيط من الدستور،مقابل "دسترة المجالس التالية:

- المجلس الوطني لحقوق الانسان.
- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
- الهياة العليا للاتصال السمعي البصري.

- مؤسسة الوسيط.
- المجلس الاعلى للمهاجرين.
- مجلس المنافسة".

و بالنسبة للحركة الشعبية،فقد دعت مذكرتها الى دسترة الهيات المهتمة بتخليق الحياة العامة و حماية الحقوق :هيئة محاربة الرشوة،مجلس المنافسة،هيئة الوسيط،المجلس الوطني لحقوق الانسان اضافة الى المجلس الاعلى للحسابات و المجالس الجهوية للحساباتفي المقابل دافع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ،على التنصيص على اما حزب التقدم و الاشتراكية ،فقد اقترح ان ينص" الدستور على اليات الحكامة و الوساطة والتمثيلية و التقنين ،و يمنحها اختصاصات جديدة،و خاصة حق المبادرة بالتدخل في مجال اختصاصها،مع العمل على تنظيمها بما يعزز استقلاليتها وفعاليتها وتكاملها.و يهم هذا الموضوع بالأساس الآليات المختصة بحماية حقوق الانسان ،وتأطير الشباب،و الهيات المعنية بالشفافية و المساواة في قطاع الاعمال وضمان دولة القانون في المجال الاقتصادي،و التخليق و محاربة الرشوة ،اضافة الى الهيات التمثيلية لبعض فئات المواطنين و المواجهات،و مؤسسات الضبط و التقنين في بعض القطاعات الاستراتيجية الاساسية ".

وفي سياق مخالف لغالبية الاحزاب ،عبر حزب الاستقلال عن تخوفه من دسترة كل هيات الحكامة التي لاتزال آلياتها في طور التاسيس ،باستثناء المجلس الوطني لحقوق الانسان ،مثيرا الانتباه الى انه من المطلوب قبل الدسترة ،تمنيع هذه الآليات جميعها و تأهيلها قانونيا و بشريا و تنظيميا ،وأساسا تقوية بنيتها القانونية و توضيح اختصاصاتها و ضبط مصادرها و مجال تدخلها بدقة ،و تمكينها من وسائل العمل .
اما فيما يتعلق بحضور المطلب المتعلق بهيئات الحكامة داخل مذكرات المجتمع المدني ،فيمكن الوقوف على حالة الوسيط من اجل الديمقراطية و حقوق الانسان،حيث دعت هذه الجمعية الحقوقية الى حل المجلس الاعلى للتعليم و نقل اختصاصاته الى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،بالاضافة الى حذف المجلس الاعلى للإنعاش الوطني و التخطيط"الذي لم يتم تفعيله ،و لم تعد هناك حاجة اليه."

من جهتها دعت المنظمة المغربية لحقوق الانسان ،في مذكرتها المتعلقة بالإصلاحات الدستورية،الى خلق هيئات جديدة،منها على الخصوص:

- محكمة وطنية لحقوق الانسان
- الهيئة الوطنية لمراقبة نزاهة الانتخابات و تعمل تحت إشراف السلطة القضائية،و باستقلال عن باقي السلطات و المؤسسات الدستورية.

- الهيئة الوطنية للشفافية و محاربة الفساد و حماية المال العام.
- المجلس الوطني للمساواة و مناهضة كل اشكال التمييز ضد المرأة.
- المجلس الاعلى للثقافة و الفنون.
- المجلس الاعلى للطفولة و الشباب.

وفيما يتعلق بوضعية المؤسسات الوطنية العاملة في ميدان الرقابة والحكامة،فقد دعت المنظمة الى ضرورة النص الدستوري على ربطها بالجهاز التنفيدي لضمان مساءلتها و مراقبتها.

اما مركز دراسات حقوق الانسان و الديمقراطية،فقد انطلق من الرغبة في تفادي سلبيات التعدد،و الجدل حول اسباب دسترة مؤسسات دون اخرى ،لكي يدعو الى اخضاع هيئات الحكامة لمجال القانون في اطار توسيع صلاحيات البرلمان ،و ذلك من خلال احداث ما يسمى بالهيئات الادارية المستقلة،حيث يحدد القانون معايير التعيين بها ،و استقلاليتها إداريا و ماليا ،و علاقتها بباقي السلط،و طرق محاسبتها.

الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة داخل الدستور المغربي:

خصص الدستور المغربي ،الباب الثاني عشر منه لما اسماه "الحكامة الجيدة"،حيث قدمت الفصول من 154 الى 160،تحت عنوان فرعي هو "مبادئ عامة"،فيما قدمت المواد من 161 الى 171 تحت عنوان فرعي اخر هو "مؤسسات و هيئات حماية الحقوق و الحريات و الحكامة الجيدة و التنمية البشرية و المستدامة و الديمقراطية التشاركية "

المؤسسات و الهيئات العشر،وزعت حسب الوثيقة الدستورية الى ثلاثة مجموعات: الاولى هي هيئات حماية حقوق الانسان و النهوض بها:تضم المجلس الوطني لحقوق الانسان،مؤسسة الوسيط ، مجلس الجالية المغربية بالخارج،و الهياة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع اشكال التمييز.

الثانية هي هيئات الحكامة والتقنين:و تضم الهياة العليا للاتصال السمعي البصري،مجلس المنافسة،الهياة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها . المجموعة الثالثة هي هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة و الديمقراطية التشاركية،و تضم :المجلس الاعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي ،المجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة،و المجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعوي . الدستور اعتبر في الفصل 159ان الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة ،مستقلة؛ و تستفيد من دعم الدولة،ورغم ذلك سيتم تأكيد معطى الاستقلالية بالنسبة لثلاثة هيئات بمناسبة الحديث المنفرد عنها في فصول خاصة ،يتعلق الامر بالمجلس

الوطني لحقوق الانسان ،وبمؤسسة الوسيط،وبمجلس المنافسة،تستفيد من دعم الدولة.
في نفس الباب سيعتبر الدستور انه يمكن احداث هيئات إضافية للضبط والحكامة بقانون،كما اوكل للمشرع ان يحدد بقوانين تأليف وصلاحيات وتنظيم وقواعد سيرها،وألزمها بتقديم تقرير عن أعمالها ،مرة واحدة في السنة على الاقل،يكون موضوع مناقشة في البرلمان.

وبعض النظر عن الاثار السياسية الممكنة لهذا التضخم المؤسسي،و لإشكاليات تمفصل هذا الجيل الجديد للمؤسسات مع السلطة التنفيدية ،في مجال صياغة و تقييم السياسات العمومية،و كذا عن مخاطر "استعارة" اللغة الدستورية لمقولة "الحكامة الجيدة"و هي مقولة لا يخفى مضمونها الايديو لوجي الواضح.فانه يمكن تقديم الملاحظات التالية:

انطلاقا من التنصيص على ان تنظيم هذه الهيئات و تحديد قواعد سيرها وتأليفها يعود الى المشرع ،بعد ان صدرت غالبية القوانين المحدثة للمجالس الموجودة عبر ظهائر مستندة الى الفصل 19 من الدساتير السابقة،وانطلاقا من صلاحياتها الدستورية الجديدة،يمكن القول اننا ننتقل من صيغة"المشورة"التقليدية الموجهة فقط الى المؤسسة الملكية،الى صيغة"الاستشارة" الحديثة الموجهة اساسا الى كل من البرلمان والحكومة،وهذا مايعني ان عمل هذه الهيئات محكوم ب تأويل "برلماني متقدم لنظامنا السياسي وبطبيعة "سلطة الاستشارة"داخله.

يمكن تقسيم الهيئات العشر الى خانات ثلاثة،الخانة الاولى تتعلق بما يعرف بلغة حقوق الانسان و أدبيات الامم المتحدة بالمؤسسات الوطنية،و يتعلق الامر هنا بالمجلس الوطني لحقوق الانسان ،مؤسسة الوسيط،الهياة المكلفة بالمناصفة و محاربة جميع اشكال التمييز،الهياة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها.

الخانة الثانية تتعلق بهيئات التقنين و الضبط،ويتعلق الامر اساسا بمجلس المنافسة ،والهياة العليا للاتصال السمعي البصري(الدستور اقحم الهياة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها،ضمن هيئات التقنين..).ثم الخانة الثالثة المتعلقة ببعض المجالس ذات الوظيفة الاستشارية،وهي مجلس الجالية ،المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي،المجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة ،المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (المجلس الدستوري في قراره رقم 829/12 اقحم هو الاخر الهياة المكلفة بالمناصفة ضمن الهيئات ذات الطابع الاستشاري.

لاشك ان جمع كل الفئات الثلاثة تحت توصيف "الاستقلالية "،يثير بعض الأسئلة،ذلك انه اذا كانت استقلالية المؤسسات الوطنية جزءا من هويتها و طبيعتها،و اذا كانت استقلالية هيئات الضبط و التقنين مكونا جوهريا و وظيفيا لهذه المؤسسات التي لا يمكن تصور عملها الا بمسافة مع السلطة التنفيدية ،فان التنصيص على استقلالية هيئات عادية ذات طابع استشاري،تنحصر مهامه في إبداء الراي حول سياسات عمومية معينة ،لايبدو مقنعا بشكل كبير.

لم يتم إدراج المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي ،ضمن الباب المتعلق بالحكامة الجيدة ،و ثم الاحتفاظ به في باب خاص به.

مضمون و حدود "استقلالية"المؤسسات الوطنية،ومبدا خضوعها للمسائلة.

ترتبط المؤسسات الوطنية بجيل جديد من المؤسسات ،التي تشكل فاعلا لا يستمد شرعيته من الخطاطة التقليدية للأنظمة التمثيلية ،بقدر ما تعتبر نتيجة مباشرة لإقحام "نفس "تشاركي داخل الأنظمة السياسية الحديثة ،و لذلك فالمؤسسات الوطنية تعني بالضرورة مساحة إضافية للمشاركة المواطنة،عن طريق ادماج المجتمع المدني والخبرات الجامعية و الفئات ضعيفة الثمتيلية داخل المؤسسات المنتخبة او حتى "الفئات التي لا صوت لها" ،و عبر خلق فضاءات أوسع للتداول و الحوار العمومي و لاقتراح الأفكار المتعلقة بالسياسات العمومية،بشكل بعيد عن التقاطبات السياسية؛اغلبية/معارضة،لذلك فالمؤسسات الوطنية هي تجسيد لافكار :الادماج ،التداول،الاقتراح والمشاركة ،خاصة عندما تعجز الوسائط التمثيلية والانتخابية عن استعاب كل تلك المبادئ الذي توجد في قلب العملية الديمقراطية .

تعرف احدى الوثائق الصادرة عن مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان بجنيف،المؤسسة الوطنية الفعالة ؛بتلك المؤسسة التي تستطيع التصرف بشكل مستقل عن الحكومة و الاحزاب السياسية و باقي الهيئات والكيانات الاخرى ،وهذا الاستقلال هو ما يميزها بحد ذاته عن الآليات الحكومية ،و من ناحية اخرى فان استقلال المؤسسة الوطنية لا يمكن ان يعني أبدا عدم وجود اي رباط بالدولة،و هذا ما يميزها من جهة اخرى عن المجتمع المدني.

و لتدقيق مضمون هذا الاستقلال ،تورد وثيقة"انشاء و تقوية المؤسسات الوطنية" المذكورة،اربعة عناصر أساسية:

اولها، الاستقلال القانوني و التنفيدي ،ولذلك فقانون انشاء المؤسسة الوطنية حاسم في تامين استقلالها ،لا سيما استقلالها عن الحكومة،و منحها شخصية قانونية منفصلة و مميزة ذات طبيعة تسمح لها بممارسة سلطتها في صنع القرارات بشكل

مستقل،و اداء وظائفها بدون اي تدخل من اي فرع من الحكومة او من اي هيئة عامة او خاصة.

اما الاستقلال التنفيدي، فيعني القدرة الذاتية على إدارة شؤونها اليومية على نحو مستقل عن اي فرد او منظمة او إدارة او سلطة،ثم القدرة على وضع نظمها الداخلية وصياغة توصياتها وتقاريرها ،دون الخضوع لأي تأثير خارجي.

ان احد مكونات هذا الاستقلال القانوني يتعلق بالسلطة القانونية لاجبار الاخرين على التعاون،و على وجه الخصوص الوكالات الحكومية ،و هو ما من شانه ان يميز هذه المؤسسات عن المنظمات غير الحكومية.

ثانيها،الاستقلال المالي،حيث يفضل تحديد مصدر و طبيعة تمويل المؤسسة في قانونها التاسيسي،و يمكن ان تخول مسؤولية صياغة ميزانيتها السنوية الخاصة ،قبل ان تحال على البرلمان مباشرة لمناقشتها.

ثالثها،الاستقلال من خلال اجراءات التعيين والإقالة،اذ لايمكن تصور استقلال اي مؤسسة الا بقدر استقلال الافراد المكونين لها ،كما ان منح الاستقلال القانوني او التقني او حتى المالي لأي مؤسسة لن يكون كافيا في غياب اجراءات تضمن لأعضائها ،القدرة الفردية او الجماعية لمواصلة عملهم بشكل مستقل .
وهنا فان القانون التاسيسي مطالب بتدقيق شروط و طريقة التعيين، ومعاييره،ومدته و امكانية تجديده.و سلطات الإقالة.

ولان طريقة التعيين حاسمة بكفالة الاستقلال ،يوصى بان يعهد بهذه المهمة الى هيئة تمثيلية مثل البرلمان.

رابعها،مرتبط بتشكيل العضوية بناءا على التعددية الاجتماعية والسياسية،كضمانة إضافية للاستقلال.

ان مبدا الاستقلال ،عادة ما يقرن بمبدأ اخر ليس سوى المساءلة،فالمؤسسة الوطنية ليست غاية في حد ذاتها ،لذلك ففاعليتها المؤسسية مرتبطة بوضع نظام للمساءلة على اساس اهداف محددة قابلة للقياس.

ان المسؤولية القانونية و المالية امام البرلمانات غالبا،تنبني على تقنية التقارير الإلزامية ،و هو ما ينبغي تضمينه في قوانينها التأسيسية التي يجب ان تنص على:

- تواتر هذه التقارير
- امكانية تقديم تقارير خاصة ،او في مواضيع محددة

- المسائل التي ينبغي تقديم تقارير بشانها
- اجراءات فحص التقارير

ان عمل المؤسسات الوطنية خاضع بالضرورة كذلك للمسؤولية المواطنة أمان جمهورها ،وهو ما يدعوها لإجراء تقييمات علنية لأنشطتها وتقديم تقارير عن نتائجها المنجزة بكامل الشفافية.

العلاقة بين البرلمانات و المؤسسات الوطنية داخل المرجعيات الدولية و التجارب المقارنة.

يقدم العمل الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي،الموسوم ب "البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي عشر:دليل للممارسة الجيدة"،العلاقة بين البرلمان والمؤسسات الوطنية المستقلة،العاملة في مجالات حقوق الانسان و مكافحة الفساد وحماية المال العام،و مجالس الحسابات ،على اساس انها امتداد للرقابة البرلمانية على السلطة التنفيدية،و يقر بان فعالية الرقابة التي تمارسها هذه الهيئات تتكرس كلما كانت خاضعة للمساءلة امام البرلمان .

وفيما يتعلق بالحالة الابرز لهذه المؤسسات الوطنية،و هي تلك المرتبطة بحقوق الانسان ،فقد سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 134/48،الخاص بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان،ان اقرت بان استقلالية هذه المؤسسات مشروطة بتوفرها على الهياكل الاساسية لسلامة سير أنشطتها و بصفة خاصة الاموال الكافية لذلك،و التي يكون الغرض منها تمكينها من تدبير موظفيها واماكن عملها لتكون مستقلة عن الحكومة وغير خاضعة لرقابة مالية قد تمس باستقلاليتها،وفي نفس القرار تم ربط الاستقلالية بمنح المؤسسات الوطنية سلطات تسمح بإقامة علاقات تعاون فعال ،مع كل من المجتمع المدني ،التيارات الفكرية ،الجامعات، و البرلمان و الإدارات الحكومية،هذا التعاون الذي قد ياخد صورة اشراك ممثلين عن كل هذه الجهات في عمل الموسسات الوطنية،باستثناء يتعلق بممثلي الحكومة الذين لا يمكن إشراكهم في مداولاتها ،الا بصفة استشارية.

ومن اجل تدقيق اكبر لطبيعة التعاون الفعال بين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان و البرلمانات،سيصدر خلال شهر فبراير 2012 بمناسبة المؤتمر الدولي المنظم بصربيا تحت إشراف المفوضية العليا لدى الامم المتحدة لحقوق الانسان و لجنة التنسيق الدولية لمؤسسات النهوض و حماية حقوق الانسان ،اعلان" مبادئ بلغراد"حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان و بين البرلمانات.

الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة داخل النظام الداخلي لمجلس النواب ،و موقف المجلس الدستوري.

وجد مجلس النواب الذي افرزته انتخابات 25نونبر 2011 نفسه امام الحاجة الماسة الى وضع قانون داخلي جديد ،تطبيقا للفصل 69 من الدستور،و ذلك للإجابة على الاقل على تحديين أساسيين:الاول يتعلق بالملائمة الشكلية و "المعجمية"مع الدستور،و بتلك المتعلقة بالصلاحيات الجديدة التي منحها هذا الاخير للسلطة التشريعية ،وخاصة لمجلس النواب.و الثاني يتعلق بمستوى اعمق يهم تجويد العمل البرلماني و ترشيده ،خاصة فيما يتعلق بطبيعة التوازن المؤسساتي الجديد بين المجلسين .

ولعل ضغط الزمن السياسي ،والحاجة الى جاهزية مجلس النواب لتامين الانطلاقة الطبيعية للمؤسسة ،وللتعامل مع متطلبات المرحلة السياسية التي تلت الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها،قد سرعا من وثيرة إنجاز النظام الداخلي لمجلس النواب،في صيغة إصلاح اولي،بما يفي بشروط التجاوب مع هاجس الملائمة في حدوده الدنيا،مع الاتفاق على الإبقاء على ملف إصلاح النظام الداخلي مفتوحا للجواب على الإشكاليات العميقة للعمل البرلماني،و هذا ما تجلى مصادقة مجلس النواب بتاريخ 12يناير 2012،على النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب،الذي كان موضوعا لقرار المجلس الدستوري رقم 12/829 بتاريخ 4 فبراير 2012،و امام حجم الملاحظات المقدمة من هذا الاخير،لجا مجلس النواب الى معالجة جزئية همت بالأساس الملاحظات التي ترتبط بتامين السير العادي لهياكل المجلس،وهي المعالجة التي شكلت - من جديد-موضوعا لقرار المجلس الدستوري رقم 12/838 بتاريخ 16 فبراير 2012،مما سمح للمجلس في المباشرة العادية لعمله البرلماني،و في نفس الوقت متابعة ورش الاصلاح الهيكلي للنظام الداخلي،وذلك انطلاقا من اليوم الدراسي الذي عقده بتاريخ 21مارس2012،تحت شعار"اي نظام داخلي لتحسين الأداء البرلماني و التنزيل الدستوري للدستور"،ومن تشكيل لجنة لإعداد مشروع جديد للنظام الداخلي .

وبمناسبة الاصلاح الاولي للنظام الداخلي،كان مجلس النواب مطالبا بتدقيق العلاقة التي باتت تربط دستوريا ،بين مجلس النواب،و بين مؤسسات و هيئات الحكامة،و في هذا الإطار قدمت للمجلس مجموعة من الاقتراحات من طرف مسؤولي بعض هذه المؤسسات؛التي عقد رؤسائها(المجلس الوطني لحقوق الانسان،الوسيط،الهيئةالمركزية للوقاية من الرشوة،مجلس المنافسة) اجتماعا مع رئيس مجلس النواب حول هذا الموضوع بتاريخ 30 دجنبر 2011،وكانت الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة،قد وجهت مراسلة للرئيس المذكور ،بتاريخ 28 دجنبر 2011،ضمنتها مقترحاتها المتعلقة بتعزيز الحكامة البرلمانية،فضلا عن مقترحات تهم علاقة المجلس بهيئات الحكامة الجيدة،تتعلق بمايلي:

- إدراج باب جديد بمشروع النظام الداخلي،يحدد علاقة مجلس النواب بالهيئات المذكورة.
- تضمين هذا الباب لمقتضيات تسمح لمجلس النواب على الخصوص ب:
  - استشارة هذه الهيئات في المقترحات ذات الصلة بمجالات تدخلها بطلب من المجلس او بمبادرة منها.
  - استشارة هذه الهيئات بطلب من المجلس او بمبادرة منها في شان مشاريع المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة،بمجالات تدخلها والمحالة على المجلس قصد الموافقة قبل المصادقة عليها من طرف الملك.
  - طلب إبداء الراي في مختلف القضايا التي لها علاقة بمجالات تدخل الهيئات المذكورة.
  - استدعاء رؤساء الهيئات المذكورة للمساهمة في أشغال بعض اللجان البرلمانية المخصصة لتدارس القضايا ذات الصلة.
  - تنظيم الجلسات المخصصة للاستماع الى التقارير السنوية المقدمة امام مجلس النواب من طرف هذه الهيئات،وفق برنامج يتم الاتفاق بشانه بين رئيس المجلس و رؤساء الهيئات المعنية".

وفعلا سيتم إدراج باب جديد،هو الباب الثالث من الجزء الخامس من النظام الداخلي -كما تم التصويت عليه في 12 يناير 2012-،المعنون ب :مقتضيات خاصة، و وسيعنون هذا الباب كالتالي:علاقة مجلس النواب بمؤسسات و هيئات حماية الحقوق و الحريات والحكامة الجيدة و التنمية البشرية و المستدامة و الديمقراطية التشاركية.

سيتضمن هذا الباب مادتين 182 و 183،الاخيرة تتعلق باستمرار العمل بالمقتضيات القانونية المتعلقة بعلاقة مجلس النواب مع المؤسسات و الهيئات المنصوص عليها في الفصول من 161الى 170 من الدستور،الى حين صدور القوانين المنصوص عليها في الفصل 171من الدستور.

اما المادة 182،فتتعلق بوجوب تقديم المؤسسات المذكورة ،امام مجلس النواب مرة واحدة على الاقل في السنة،تقريرا عن أعمالها،و ان هذه التقارير تودع "لدى مكتب المجلس الذي يحيلها على اللجان الدائمة المختصة،التي تتولى مناقشتها بحضور رؤساء المؤسسات و الهيئات المعنية ،و اعداد تقارير تحال على الجلسة العامة لمناقشتها"

قرار المجلس الدستوري رقم 12/829 ،المتعلق بالبث في مطابقة النظام الداخلي لمجلس النواب ،للدستور، جاء بان ما تضمنته المادة 182،من ان المؤسسات و الهيئات المذكورة تقدم امام"مجلس النواب"وجوبا مرة واحدة على الاقل في السنة تقريرا عن أعمالها،و من ان اللجان الدائمة المختصة تتولى مناقشة هذه

التقارير"بحضور رؤساء المؤسسات و الهيئات المعنية"،يتعين اعتباره مخالفا للدستور.

حيثيات تفسير هذه المخالفة ،تجلت فيما يتعلق بالفقرة الاولى من المادة 182،بكون الفصل 160،من الدستور،(لئن كان يتوجب على المؤسسات و الهيئات المشار اليها تقديم تقرير عن أعمالها مرة واحدة في السنة على الاقل ،فانه ينص على ان هذا التقرير يكون "موضوع مناقشة من قبل البرلمان" ولا ينص على ان هذه المؤسسات تقدم تقريرها "امام مجلس النواب"كما تقتضي ذلك الفقرة الاولى من هذه المادة ،مما يعني ان مناقشة هذا التقرير،داخل مجلسي البرلمان،تكون بين اعضاء كل منهما فيما بينهم و بمشاركة الحكومة،و ليس مباشرة مع المسؤولين عن هذه المؤسسات و الهيئات.

الملاحظة الاولى التي تطرح نفسها،هنا هي لماذا "منع"المجلس الدستوري المسؤولين عن هيئات الحكامة من الحضور و الاسهام في مناقشة البرلمان لتقارير هذه الهيئات؟ و هل هذا "المنع"بمثابة تحصين ضد اي امكانية للمساءلة ؟ثم مامعنى هذه الجملة الغامضة:"مناقشة هذا التقرير،داخل مجلسي البرلمان،تكون بين اعضاء كل منهما فيمابينهم "!!هل يعني ذلك داخل كل مجلس على حدى؟ام داخل المجلسين ؟و هل يتم ذلك عبر الجلسات العامة ؟ام عبر اللجان؟

الملاحظة الثانية التي يمكن تقديمها هنا ،تتعلق بالتساؤل ،حول مدى انطلاق القاضي الدستوري في هذا الجزء من القراركذلك- كما تم الامر بالنسبة للفصل 101من الدستور الذي يتحدث عن تخصيص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية-،من قاعدة "وحدة معجم القانون"،ليقرا كلمة "البرلمان"بمعنى "مجلسي البرلمان المجتمعين "،و هو امر يبدو انه قد طاله نوع من عيب التاويل،انطلاقا من العناصر التالية:

-قيام النظام الدستوري المغربي على قاعدة الثنائية المجلسية،يجعل من امكانية جمع المجلسين،عبارة عن استثناء احاطه المشرع الدستوري بكامل ضمانات التنصيص الدستوري الصريح؛حيث حدد الفصل 68 في فقرته الرابعة الحالات التي تنعقد فيها جلسات مشتركة للبرلمان بمجلسيه،على وجه الخصوص،عند افتتاح الملك للدورة التشريعية و الاستماع الى الخطب الملكية الموجهة للبرلمان،المصادقة على مراجعة الدستور،الاستماع الى التصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة،عرض مشروع قانون المالية،و الاستماع الى خطب رؤساء الدول والحكومات الاجنبية،و فضلا عن هذه الحالات المحددة على وجه الخصوص أضاف الدستور امكانيةعقد اجتماعات مشتركة ،بطلب من رئيس الحكومة ،للاستماع الى بيانات تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هام.

بغض النظر عن المقتضى العام للفقرة الرابعة من الفصل 68،لجا المشرع الى اعادة التأكيد الواضح بدون اي لبس لغوي،لطبيعة اجتماع البرلمان ،كاجتماع مشترك بين المجلسين،في الفصول التي يستعرض فيها تلك الحالات،مثل الفصول 88,174,

-اعتبار مصطلح "البرلمان"يعني بالضرورة في المتن الدستوري،اجتماعا مشتركا للمجلسين،لايستقييم منطقيا مع منطوق عدد كبير من الفصول.

اما فيما يتعلق بالفقرة الثانية،من المادة 182،من النظام الداخلي لمجلس النواب،فقدم المجلس الدستوري الحجة التالية(حيث ان المؤسسات و الهيئات المذكورة في الفصول من 161الى 170 من الدستور،ومع مراعاة الطابع الاستشاري لتلك المذكورة في الفصول 163و164و168و169و170 ،تعد مؤسسات وهيئات مستقلة،اما بحكم ماينص عليه الفصل 159من الدستور من انه "تكون الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة مستقلة"و اما بموجب الفصول الدستورية الخاصة بها ،مما يجعلها لا تخضع لا للسلطة الرئاسية لوزير معين و لا لوصايته ،الامر الذي يمتنع معه تطبيق ما ينص عليه الفصل 102 من الدستور من "انه يمكن للجان المعنية في كلا المجلسين ان تطلب الاستماع الى مسؤولي الإدارات و المؤسسات و المقاولات العمومية ،بحضور الوزراء المعنيين و تحت مسؤولياتهم.

الملاحظة المركزية هنا ،تتعلق بان المجلس الدستوري الذي قدم تاويلا جيدا،للاستقلالية،في ارتباطها بالسلطة التنفيدية،لكنه في نفس الوقت اعتبر ان مناقشة اللجان الدائمة لتقارير هذه الهيئات ،أمرا مخالفا للدستور،و هو مايعني ان هذا المجلس قد توسع في تأويل الاستقلالية ،من استقلالية تجاه السلطة التنفيدية،الى ما يكاد يكون استقلالية عن البرلمان.

صحيح ،ليس في الدستور ما ينص صراحة على وجوب عرض هذه التقارير على اللجان،لكن تصور ذلك لا يصطدم بما من شانه ان يجعل من ذلك مخالفا لنصوص الدستور.وواضح ان القياس على حالة الفصل 102مسالة غير مفهومة في حالة هيئات الحكامة ،التي لا يعني عدم تبعتها للحكومة رفض امكانية مناقشة تقاريرها داخل اللجان النيابية الدائمة.

بعيدا عن الوثيقة الدستورية و النظام الداخلي لمجلس النواب ،فان القوانين الماسسة لبعض هيئات الحكامة الجيدة،حاولت بشكل جزئى تنظيم علاقتها بالبرلمان-خارج مسالة تعيين رئيسا المجلسين داخل بعضها-،و هنا مثلا فان ظهير احداث المجلس الوطني لحقوق الانسان (فاتح مارس 2011)،ينص في مادته 16 على ان المجلس بامكانه تقديم المساعدة و المشورة، للبرلمان بطلب منه، بشان ملاءمة مشاريع و مقترحات القوانين مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان،التي صادقت عليها المملكة او انضمت اليها،اما المادة 18 من نفس الظهير فتنص على ان المجلس يقوم بدراسة مشاريع المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق

الانسان و بالقانون الدولي الانساني،المحالة عليه بصورة منتظمة من طرف الجهات المختصة"و من الواضح ان البرلمان مؤسسة معنية بمثل هذه الإحالة.

اما بالنسبة لمؤسسة الوسيط ،فظهير احداثها(17 ماري2011)،لا يتصور من خلال المادة 10منه، الا شكلا واحدا للعلاقة مع البرلمان ،هو امكانية إحالة اعضاءه،على مؤسسة الوسيط،الشكايات التي قد يتوصلون بها،والتي تدخل في اختصاصاته،و هي امكانية منحها "الظهير" كذلك لرؤساء الإدارات ،ولرؤساء هيئات الحكامة ،من قبيل المجلس الاعلى للاتصال السمعي البصري،الهيئة المركزية لمكافحة الرشوة،المجلس الوطني لحقوق الانسان،مجلس المنافسة،و كذلك لكل الهيئات الجمعيات المؤسسة بشكل قانوني .

وفي حالة الهياة العليا للاتصال السمعي البصري،فانه ينص في ظهير احداثه(المادة 3)،على امكانية إبداء الراي في اي قضية تهم الاتصال السمعي البصري،،تمت احالتها من طرف احد رئيسي مجلسي البرلمان،و عندما يتعلق الامر بمقترحات قوانين تهم هذا القطاع فان إبداء الراي لرئيسي المجلسين يصبح في هذه الحالة و جوبا .

وفي المقابل فان مجلس الجالية المغربية بالخارج ،وفقا لظهير احداثه كان-قبل دستور 2011- عبارة عن هيئة استشارية لدى الملك ،لذلك لم يتصور قانونه التاسيسي أية علاقة مع البرلمان،على عكس الحكومة التي يمكن ان تطلب منه إبداء الراي في قضية لها علاقة بالهجرة،و فقا للمادة 3 من ظهير 21 دجنبر 2007،المحدث لهذا المجلس.

ملاحظات على سبيل الختم.

ان اقتران الاستقلالية بالمساءلة،في حالة المرجعيات الدولية والأممية للمؤسسات الوطنية ،و داخل التجارب المقارنة و الممارسات الفضلى،ينسجم مع البناء الدستوري المغربي الذي كرس استقلالية هيئات الحكامة من جهة،و تأسس على فكرة ربط المسؤولية بالمحاسبة ،كفكرة مركزية،من جهة اخرى.

يرتبط تدبير الإشكاليات الجديدة للعلاقة برلمان /مجالس وهيئات الحكامة،بحاجة ماسة لتكيف الأنظمة و الفاعلين مع الأبعاد الجديدة لهذه العلاقة،و هنا فان حالة استجابة مجلس النواب لاقتراح بعض الفرق لطلب راي استشاري للمجلس الوطني لحقوق الانسان ،حول مشروع الضمانات الممنوحة للموظفين العسكريين ،يشكل تمرينا ناجحا لتدبير هذه العلاقة،حيث كان مجلس النواب مضطرا للاجتهاد وللاستناد الى مقتضى موجود في ظهير تاسيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ،و ليس للنظام الداخلي لمجلس النواب الذي يخلو لحد الان من تاطير لمسألة طلب إبداء الراي من احدى هيئات الحكامة .

ظلت هيئات الحكامة القائمة لحد الان ،متمسكة في اقتراحتها ومذكراتها،بتصور متقدم للعلاقة مع البرلمان ،سواء من خلال مقترحاتها حول تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب،الذي قدمته لليوم الدراسي المنعقد في تاريخ 21 مارس 2011، والتي دافعت من خلالها مثلا على ضرورة إقرار هذا النظام لصيغة لحضور هيئات الحكامة داخل لجن برلمانية،او كذلك من خلال المذكرة التي صاغ مثلا المجلس الوطني لحقوق الانسان حول تاسيس"هيئة المناصفة و مكافحة كل اشكال التمييز"،والتي عبر من خلالها عن تصور لاستقلالية هذه الهياة باعتبارها اساسا استقلالية تجاه السلطة التنفيدية.

لقد ابان المجتمع المدني ،في كثير من حالات الترافع من آجل تاسيس بعض هيئات الحكامة التي ينص عليها الدستور (هيئة المناصفة/المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي..)،عن امتلاكه لتصور واضح لعلاقة كل من هذه الهيئات والمؤسسة التشريعية.

ان مجلس النواب ،وهو يقدم على إصلاح نظامه الداخلي ،مطالب بتقنين علاقة مؤسسية بين السلطة التشريعية،و هذه الهيئات مبنية على قاعدة المسؤولية،وعلى اعتبار "الاستقلالية "محدد لعلاقتها بالسلطة التشريعية و ليس بالبرلمان.

امام البرلمان ورش تشريعي يتعلق بالقوانين المنظمة لهيئات الحكامة الجيدة ،و لا شك ان احدى تحديات هذه المهمة تتعلق بتفعيل طبيعة الاستقلالية ،انسجاما مع المرجعية الدستورية ،و مع الأدبيات الدولية و الأممية في الموضوع.

ان المعالجة القانونية ،لايجب ان تخفي العمق السياسي للاشكاليات و الاسئلة التي تطرحها طبيعة العلاقة بين "هيئات للحكامة" تريد ملء مساحاتها كاملة و "برلمان "يبحث عن ترسيخ دور تمثيلي محاط بالتشكيك في شرعيته و قصوره المؤسسي ،إشكاليات ترتبط عمليا بالطريقة التي سيدبر بها المغرب هذا "التوتر" البنيوي داخل مشهده المؤسسي الجديد، توتر موضوعه هو التدافع الطبيعي بين نوعين من الشرعية:شرعية التمثيل السياسي المبنية على سلطة الاقتراع العام وعلى فكرة المسؤولية، وشرعية المؤسسات الوطنية المبنية على سلطة "الاستشارة" وفكرة الديمقراطية التشاركية والحوار العمومي المدمج للمجتمع المدني.

الثقافة والإعلام البرلمانية

تلغي مسودة قانون المعلوماتية سئ الصيت

إلغاء مسودة قانون جرائم المعلوماتية التي أثارت جدلاً عميقا وواسعا على المستوى المحلي والدولي ولاقت إعتراضات وإنتقادات لاذعة من الأوساط البرلمانية والصحفية منذ أن تم طرحها على الرأي العام.

وإذ يعبر مرصد الحريات الصحفية عن أرتياحه الكبير لقرار لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب، فإنه يشيد بالجهود التي بذلها النائب الدكتور علي الشلاه وزملائه في اللجنة على روح المسؤولية العالية التي تحلوا بها والتي أدت في نهاية المطاف الى طي صفحة القانون الذي أثار مخاوف كبيرة من حدوث إنتكاسة لحرية التعبير وتداول المعلومة التي تعد ركيزة أساسية في بناء النظم الديمقراطية.

ويأمل مرصد الحريات الصحفية أن تشكل هذه الخطوة بداية لتصحيح العلاقة بين السلطة الرابعة ومؤسسات الدولة والإنطلاق نحو تشريع قوانين تعزز المكتسبات التي حققها العراق الجديد في مجال الحريات العامة والحريات الصحفية.

وكشفت لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب العراقي، بحسب مخاطبات رسمية حصل عليها مرصد الحريات الصحفية، عن إلغاء مسودة قانون جرائم المعلوماتية سيئ الصيت، معلنة موافقة رئاسة البرلمان على التوقف عن المضي بتشريعه، معللة ذلك بإن القانون بات قديما وإن الوضع الأمني الذي إستلزم تشريعه أصبح اكثر إيجابية. وطالبت اللجنة من رئاسة مجلس النواب رفع مسودة القانون من الصفحة الألكترونية للمجلس.

وتعليقا على ذلك، قال رئيس لجنة الثقافة والاعلام البرلمانية علي الشلاه لمرصد الحريات الصحفية، إنه "لايمكن أن تسن هكذا قوانين في البلاد لأنها تقوض من سلطة الديمقراطية". وأوضح الشلاه، وهو نائب عن إئتلاف دولة القانون، إن طلبه لنقض المسودة تأخر في رئاسة المجلس لأكثر من 6 أشهر وإن الموافقة على إلغائه ستمنحنا مجالا أوسع لتعزيز حرية الرأي والتعبير.

وحمل الكتاب المؤرخ في 25 / 1/ 2013، وحصل مرصد الحريات الصحفية على نسخة منه، توقيع رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي وموافقته على الطلب الذي تقدم به رئيس لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية النائب علي الشلاه.

وجاءت موافقة هيئة رئاسة مجلس النواب على إلغاء قانون جرائم المعلوماتية بعد طلب تقدمت به لجنة الثقافة والإعلام النيابية، بتاريخ 16/ 7/ 2012، دعت فيه السلطة التشريعية الى التريث في إقرار القانون الذي أكدت إنه يواجه إنتقادات شديدة من 40 منظمة دولية وعدد كبير من الإعلاميين والصحفيين والمهتمين بالحريات في العراق.

وكان مجموعة من المتخصصين والخبراء في مجال أمن المعلومات حذروا من أن مسودة قانون جرائم المعلوماتية لا توفر ضمانات حقيقية لحرية التعبير والتداول الحر للمعلومة. مؤكدين إن القانون يفرض قيودا قاسية على حق حرية التعبير، وحق حرية الوصول الى المعلومات. وتتضمن مواد القانون فرض عقوبات تصل الى السجن المؤبد، واحكاما قاسية منها 13 حكما بالسجن المؤبدونحو 50 سببا لذلك، و58 حكمابالسجن غير المؤبد تبدأ من 15 عاما وتنتهي بثلا ثة شهور.

وكان مدير عام الاتصالات والمعلوماتية في وزارة الداخليةاللواء علي الساعدي قد دعا الشهر الماضي، مجلس النواب إلى إقرار قانون الجرائم المعلوماتية، عادا أياه ضرورة أمنية لحماية المجتمع من مرتكبي الجرائم الألكترونية المستحدثة، فيما وصفه أنه "لا يضيق حرية التعبير كما أشيع عنه".

وقال، إن "الوزارة أعدت قانون لمكافحة الجرائم المعلوماتية ورفعته إلى الحكومة لترفعه بدورها إلى مجلس النواب العراقي،" مبينا أن "القانون لاقى ردود فعل متباينة منذ القراءة الأولى بالبرلمان".

ودعا الساعدي مجلس النواب إلى "إقرار القانون والعمل به لضرورته الأمنية"، مشيرا إلى انه "يعالج الاستخدام الفوضوي لمنظومة الأنترنيت ويعمل على حماية المجتمع من مرتكبي الجرائم الألكترونية المستحدثة في الآونة الأخيرة".

من اين يستقي البرلماني الاخبار ؟

الراي والاعتقاد احد وجوه تصريحات البرلماني وهذا امر معتاد عليه لان هذا الراي هو تلميح لما يختلج في صدره لما يرتأيه ، وقد يكون تصريح البرلماني استنكار وتنديد ومثل هذه البضاعة تكون رائجة في السوق العراقي خصوصا بعد كل عمل ارهابي يتعرض له الشعب العراقي ، ولكن عندما يكون تصريح البرلماني الادلاء بمعلومة خبرية جديدة هنا تتعدد المصادر التي اعتمدها هذاالبرلماني في ذكره الخبر ومهما يكن الخبر صحيح ام غير صحيح المهم لدينا من اين استقى الخبر وعلى ماذا اعتمد في اذاعته الخبر ؟

من المؤكد اذا كان هذا البرلماني ضمن الاجتماع المهم فانه سيغرد بعد انتهاء الاجتماع بحيث انه يصيغ الخبر بما يتفق وهواه حتى ولو كان خلاف الحقيقة لان هنالك طرف اخر يغرد من مكان اخر اشترك في نفس الاجتماع يذكر خبر تكذيب وخلاف الطرف الاول وهذا من مبتكرات الثقافة الديمقراطية.

نعم هنالك بعض البرلمانيين تسول له نفسه ليقذف الاخرين بخبر كاذب ويراه هو من ضمن عمله وسهولة التملص منه لعدم وجود رادع قضائي واخلاقي لكي يمنع هذا البرلماني من الكذب.

في بعض الاحيان يطل علينا برلماني يذكر اخبار تخص قائمة ليس هو عضو فيها فمن اين له اخبار هذه القائمة ؟ مصدر هذه المعلومة هي التلصص والتجسس واسترقاق السمع لاسيما اذا كان جالس على طاولة بالقرب من الطاولة التي يجلس عليها الطرف الاخر في الكافتريا، او يتملق لشخصيات نافذة لدى مسؤولين في الدولة ومن غير التحقق عن مدى صحة الخبر المهم انه يخطف هذا السبق الصحفي ويحشد اللاقطات امامه ليعلن لوسائل الاعلام بانه علم من مصادره الخاصة هذا الخبر المهم ويبدا بسرد الخبر وفق الشقيقات الستة هذا اذا كان يعلمهن!!!

واكبر مزاد لشراء وبيع الاخبار هو كافتريا البرلمان فان فيه من الاخبار بل وحتى التصويت على كيفية التصويت في البرلمان اي انه المطبخ الرئيسي لصياغة القرارات والصفقات المهمة وهنا يكون البرلماني كله اصغاء والتقاط لما يدور حوله فاذا راى برلماني يضحك مع عدوه يكون الخبر جاهز اتفق فلان وفلان على انهاء الازمة او ان فلان اعلن انشقاقه من كتلته وانضم الى كتلة الذي ضحك معه .
وفي نفس الوقت لو اراد ان يتابع الاخبار من على وسائل الاعلام فاي وسيلة اعلامية يثق بها لكي يطلع على الاخبار ؟ ولا وسيلة اعلامية يثق بها ولكن يتابع الاعلام الموجه ليعلم حجم الكذب الذي تبثه من خلال مراجعة اخبارهم مع ما يعلمه واذا ما صادف انه اذيع خبر لا يعلم به فانه يعاتب مراسليه في استقصاء الاخبار لماذا لم يزوده بهذا الخبر ؟

دور الإعلام في مراقبة الانتخابات البرلمانية

أكد المدير الاقليمى لمؤسسة فريدريش نومان -الدكتور رونالد ميناردوس- ان التطور الديمقراطى والسياسى فى مصر لا يتوقف على اعداد الدستور او تعديل القوانين فى مصر بل المطلوب هو تغير نظرة المواطنين الى السياسة، وتحدث عن دور الإعلام فى متابعة الانتخابات البرلمانية لافتا الى ان الديمقراطية ليست مجرد شعار بل طريقة حياة, مشيرا الى ان مصر عانت من السلطوية والديكتاتورية.

واضاف د. رونالد - خلال الدورة التدريبية التى عقدتها وحدة دراسات الشباب واعداد القادة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بعنوان "دور الصحافة فى متابعة انتخابات مجلس الشعب "- إن المواطنين جميعهم استشعروا بالفساد الذى كان متواجدا قبل الثورة وقال ان الاعلام لابد ان يكون له دور فى مواجهة هذا الفساد قائلا اننى لا اتخيل ما حدث يمكن ان يتكرر مرة ثانية".

وقال ان الديمقراطية تبدأ من الرأس لافتا الى ان التعليم يلعب دورا مهما فى توعية المواطنين.

واشار إلى ان هناك فارقا كبيرا بين متابعة المجتمع المدنى والرقابة موضحا ان تونس سوف تشهد يوم الاحد القادم انتخابات وسوف تتم من خلال رقابة لعدد من المنظمات الدولية.

وأوضح رونالد، انه حتى فى عهد مبارك فقد كان هناك هامش من الحرية تتمتع به الصحافة ووسائل الاعلام لافتا الى انه بعد نجاح الثورة المصرية فهناك خطوط حمراء يدركها الصحفيون المصريون اكثر مني باعتبارى خبيرا اجنبيا.

ووصف رونالد مصر بأنها "دولة مركزية للغاية على عكس المانيا" وأضاف، ما يحدث فى القاهرة وهى العاصمة مستحيل ان يحدث فى المانيا مع اننا نفس عدد سكان مصر لافتا الى ان هناك 16 ولاية مستقلة فى المانيا فكل ولاية مستقلة بذاتها من خلال حكومة وبرلمان ونظام دراسى ووسائل اعلام خاصة بها فقط.

وحول تأثير الاعلام فى الانتخابات القادمة فى مصر قال رونالد ان من المتوقع ان تحدث مناظرات بين مرشحى الرئاسة بعد الانتهاء من الانتخابات البرلمانية لافتا الى ان دراسة النوذج الامريكى فى هذا الشأن من اهم الامور موضحا ان امريكا تعتبر اول دولة تحدث فيها مناظرات بين مرشحى الرئاسة وكانت فى عام 1960.

ومن جانبها اكدت الدكتورة هالة السعيد عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ان تجربة انتخابات القيادات الجامعية تعتبر نموذجا راقيا ويجب ان يحتذى به فى كل الجامعات المصرية فلقد كان هناك جو من التنافس ولكنه فى اطار التعاون.

واكدت د هالة ان الانتخابات البرلمانية القادمة تحظى باهتمام ملحوظ. موضحة ان المجالس المنتخبة فى علم السياسة هى دائما ما تكون الاقرب للجماهير لانها تعبر عن مشاكلهم وآرائهم، موضحة ان الانتخابات البرلمانية القادمة تعتبر مناسبة سياسية هامة لدى المصريين كاول انتخابات تتم بعد الثورة مما يتطلب مشاركة المواطنين فيها لافتة الى ان الاعلام لابد ان يلعب دورا فى رصد ما سوف من الممكن ان يحدث من سلبيات اثناء التغطية الانتخابية.

المراجع

- رجائي الميرغني، دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعمًا– الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذَجًا، ورقة عمل مقدمة لبرنامج "بناء القدرات والنهوض بالمعرفة" لشباب الصحفيين الليبيين: القاهرة من 21/15 يوليو/تموز2011.
- 3قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضامين والرؤى، المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (المملكة الأردنية: 6– 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012
- ورقة بحثية بعنوان: الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي، منتدى البدائل العربي للدراسات، المعهد البولندي للشؤون الدولية، ص 3-4.

-8حسين عبد الغني، كيف يمكن إعادة هيكلة الإعلام المملوك للدولة؟ تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مؤتمر بالتعاون بين مركز القاهرة

- لدراسات حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية UNDEF ومركز العلاقات الدولية والحوار الخارجي FRIDE بأسبانيا، (القاهرة: 26–27 يوليو/تموز2011.
- د. حمود بن عبدالعزيز البدر، الإعلام البرلماني- تجربة مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية (ورقة عمل) بتصرف.
- عيسى عبد الباقى موسى، "إنعكاسات الخطاب الصحفى على تشكيل إتجاهات الجمهور العام والنخبة فى مصر نحو قضايا الإصلاح السياسى: دراسة مسحية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى، قسم الصحافة والإعلام، 2008.
- الصحافة البرلمانية: نزعات رقابية وتفاوت في المتابعة، تحقيق بمجلة السجل، عمان، العدد 45، بتاريخ: 25 سبتمبر 2008م.
- نشوة سليمان محمد عقل، "المعالجة التليفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها فى تشكيل إتجاهات الجمهور العام نحو البرلمان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، قسم إذاعة، 2006.(
- د.ندى سليمان المطوع، سياسة الإعلام الاستباقي البرلماني، مقال بصحيفة الجريدة الكويتية، بتاريخ:16 نوفمبر 2011 م.
- عبد العزيز تركستاني، دور أجهزة العلاقات العامة في تكوين الصور الذهنية للمملكة، ورقة قدمت في المنتدى الإعلامي السنوي الثاني للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، 2-5 أكتوبر 2004 م.
- د. محمود يوسف، صورة المرأة المصرية في الأفلام السينمائية التي يقدمها التلفزيون، بحث منشور بالمجلة المصرية للبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، العدد العاشر، يناير- مارس 2001م .

- يسار فتحي كاسب (باحث دكتوراه)، ورقة بعنوان الموقع الإلكتروني للبرلمان، أرشيف الكاتب.
- ديفيد بي. أوجله ، دليل التعامل البرلماني مع وسائل الإعلام، ترجمة : علي الصاوي، مؤسسة رؤساء المجالس التشريعية لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مايو 2004 ، موجود على
- الرابط<www.eaddla.org/parlaman/.../peper_26.doc :
- د. حمود بن عبدالعزيز البدر، الإعلام البرلماني- تجربة مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية (ورقة عمل) بتصرف.
- عيسى عبد الباقى موسى، "إنعكاسات الخطاب الصحفى على تشكيل إتجاهات الجمهور العام والنخبة فى مصر نحو قضايا الإصلاح السياسى: دراسة مسحية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى، قسم الصحافة والإعلام، 2008)، ص 15.
- نشوة سليمان محمد عقل، "المعالجة التليفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها فى تشكيل إتجاهات الجمهور العام نحو البرلمان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، قسم إذاعة، 2006)، ص.
- د.ندى سليمان المطوع، سياسة الإعلام الاستباقي البرلماني، مقال بصحيفة الجريدة الكويتية، بتاريخ:16 نوفمبر 2011 م.
- الصحافة البرلمانية: نزعات رقابية وتفاوت في المتابعة، تحقيق بمجلة السجل، عمان، العدد 45، بتاريخ: 25 سبتمبر 2008م.
- عبد العزيز تركستاني، دور أجهزة العلاقات العامة في تكوين الصور الذهنية للمملكة، ورقة قدمت في المنتدى الإعلامي السنوي الثاني للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، 2-5 أكتوبر 2004 م، ص 11.
- د. محمود يوسف، صورة المرأة المصرية في الأفلام السينمائية التي يقدمها التلفزيون، بحث منشور بالمجلة المصرية للبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، العدد العاشر، يناير- مارس 2001م ص49 .
- يسار فتحي كاسب (باحث دكتوراه)، ورقة بعنوان الموقع الإلكتروني للبرلمان، أرشيف الكاتب، ص3.
- ديفيد بي. أوجله ، دليل التعامل البرلماني مع وسائل الإعلام، ترجمة : علي الصاوي، مؤسسة رؤساء المجالس التشريعية لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مايو 2004 ، موجود على
- الرابط<www.eaddla.org/parlaman/.../peper_26.doc :

المراجع الاجنبية

- 2- Shelton Gunaratne. “ Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West “ , inx , Hao and S.K , Data Ray

(eds) , issues and challenges in Asian Journalism , (Singapora: Marshall Cauendish , 20006) pp 1-24

- 4- Goran , Hyden, and Charles Okigbo , “ The media and the Two waves of Democracy ; in media and democracy in Africa ” , G. Hyden ,M. Leslie and F.F Ogudimu , (e.ds) (New Brunswick , N, J: Transaction Publishers, 2002) pp29-50.
- 5- Jurgen Habermas , Structural Transformation of The Public Sphere (Cambridge , MA: Mit Press ,1989) pp. 171-179.
- 6- Jennings Bryant , Susan Thompson " Fundamentals of Media Effects " (New York: McGraw Hill , (2002) pp. 307- 309
- Online: http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/egypt%20revolution%20paper-%20arabic%20final.pdf